



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة

(اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة
صباح يوم الأربعاء الواقع في ٣٠ رجب / ١٤١٤ هجرية . الموافق ١٩٩٤/١/١٢
ميلادية

الجلد (٣١)

العدد (١٣)

- جدول الاعمال -

الصفحة

—

—

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معلره مقدم من سعادة السيد عبد الله اخوارشيد .

ب- طلب معلره مقدم من سعادة السيد أحمد القضاة .

• وتغيب بمعلره عن الجلسة المسائية السادة :-

١ - حاتم الغزاوي

٢ - نادر الظهيريات

٣- استكمال مناقشة مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ .

• وقد تحدث في الجلسة الصباحية السادة :-

١ - الدكتور عوض خليفات / عن الكتلة المستقلة

٢ - الدكتور فرح الرضسي

هكذا من الأشغال

٣ - الدكتور مصطفى الشنيكات

٤ - السيد جمال الخريش

٥ - السيد نواف القاضي

٦ - الدكتور فوزي الطعيمة

٧ - الدكتور صالح الرشيدات

* وتحدث في الجلسة المسائية السادة :

١ - السيد علي الشط

٢ - السيد خالد عبد النبي العجارمة

٣ - السيد بدر الرياط

٤ - الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

٥ - السيد عبد الرحيم عكور

٦ - الدكتور هاني حجازي

٧ - السيد فياض جزار

٨ - السيد عبد موسى النهار

٩ - الدكتور هاشم الدباس

١٠ - الدكتور راتب السعدود

١١ - السيد محمود داوديه

١٢ - الدكتور نادر ابو الشعر

١٣ - الدكتور ذيب عبد الله خطاب

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عيت يوم الخميس الموافق ١٣/١/١٩٩٤ الساعة التاسعة والنصف صباحاً .

محضر الجلسة

الطاقة والثروة المعدنية

٧ - معالي الدكتور عبد الله عويدات :

وزير الشباب

٨ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير

المياه والري .

٩ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير

التخطيط

١٠ - معالي السيد احمد العقيلة : وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية .

١٢ - معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان :

وزير الزراعة

١٣ - معالي السيد سامي قموة : وزير المالية

١٤ - معالي السيد سلامة حماد : وزير

الداخلية

١٥ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير

التنمية الاجتماعية

١٦ - معالي السيد راضي ابراهيم : وزير

التموين

١٧ - معالي السيد خالد الغزاوي : وزير

العمل

١٨ - معالي السيد طلال سطعان الحسن :

وزير دولة للشؤون الخارجية

١٩ - معالي الدكتور طارق السحيمات :

وزير البريد والاتصالات

٢٠ - معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس :

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم
الاربعاء الموافق ١٢/١/١٩٩٣ ميلادي ، عقد
جلس النواب جلسته الثالثة عشرة من الدورة
العادية الاولى برئاسة دولة طاهر المصري
وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح
الزعي.

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : —
وتغيب بمعذرة عن الجلسة الصباحية
الاعضاء السادة : عبد الله اخوارشيد ،
احمد القضاء .

وتغيب عن الجلسة المسائية الاعضاء
السادة : نادر الظهيرات ، حاتم الغزاوي .
وحضر من الحكومة في الجلسة
الصباحية :

١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي :
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع

٢ - معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب
رئيس الوزراء

٣ - معالي الدكتور سعيد التل : نائب
رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي

٤ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير
العدل

٥ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير
الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة
الوزراء

٦ - معالي السيد وليد عصفور : وزير

- وزير الصحة
- ٢١ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية
- ٢٢ - معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم
- ٢٣ - معالي السيد اديب الهلوسة : وزير النقل
- ٢٤ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة
- ٢٥ - معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة
- ٢٦ - معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة
- ٢٧ - معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة
- ٢٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان
- وحضر من الحكومة في الجلسة المسائية:
- ١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
- ٢ - معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء
- ٣ - معالي الدكتور سعيد النل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي
- ٤ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل
- ٥ - معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الشباب
- ٦ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري.
- ٧ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط
- ٨ - معالي السيد احمد العقابلية : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ٩ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٠ - معالي السيد سامي قموة : وزير المالية
- ١١ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية
- ١٢ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية
- ١٣ - معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التمرين
- ١٤ - معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل
- ١٥ - معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية
- ١٦ - معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات
- ١٧ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية
- ١٨ - معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم
- ١٩ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة
- ٢٠ - معالي الدكتور امين محمود : وزير

- الثقافة
- ٢١ - معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة
- ٢٢ - معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة
- ٢٣ - معالي الدكتور عبدالرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان
- افتتاح الجلسة -
- دولة رئيس المجلس :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- النصاب قانوني وأعلن استئناف الجلسة ، أولا المتحدثين الدكتور عوض خليفات والمتحدث الذي يليه الدكتور صالح ارشيدات.
- الدكتور عوض خليفات :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- أود في بداية حديثي أن أعلن أن هذه الكلمة باسم أعضاء الكتلة النيابية المستقلة ومعهم مع حفظ الألقاب جمال الصرايرة ، عبد الرزاق طيشات ، محمود المويمل ، محمد الحنيطي ، منصور بن طريف ، عبد المجيد الاقطش وعوض خليفات .
- بسم الله الرحمن الرحيم
- دولة الرئيس ،
- حضرات النواب المحترمين ،
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فيسعدني أن أقدم بالشكر الجزيل للزملاء
- رئيس وأعضاء اللجنة المالية الموقرة على ما بذلوه من جهد كبير من أجل دراسة مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤م ، وتقديم تقرير مفصل عن هذا المشروع بعد إستشارات وحوارات واسعة شملت معظم المعنيين بهذا الأمر من أصحاب القرار والخبرة . كما أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي وزير المالية الذي أبدى تعاوناً كبيراً ، وأظهر حرصاً أكيداً على أن تكون الصورة واضحة أمام اللجنة الموقرة وبالتالي أمام المجلس الكريم .
- إن الموازنة العامة كما هو معروف ترجمة لسياسات الحكومة في كافة المجالات . ونأمل أن يسود التعاون بين الحكومة ومجلس النواب لترجمة الطموحات التي أشار إليها خطاب الموازنة الى واقع ملموس ينعكس إيجابياً على تطور بلدنا واستقراره والمحافظة على أمنه ، والحرص على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين أبنائه .
- دولة الرئيس ،
- حضرات الزملاء المحترمين ،
- على الرغم من بعض التغييرات الإيجابية التي احتواها مشروع الموازنة ، إلا أنها لا تضم موازنات الدوائر والمؤسسات ذات الاستقلال المالي والإداري . وهكذا الأمر يتكرر سنوياً كما تتكرر طلبات النواب عند مناقشة كل موازنة بضرورة التخلص من هذا الإستثناء غير المبرر والذي يشكل في نظرنا مخالفة دستورية لاخراج تلك المؤسسات من

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد حدد خطاب الموازنة توجهات السياسة الاقتصادية الأردنية وأشار الى أن في مقدمتها السعي لاجتياح حد أدنى من الصيغ التكاملية العربية في ضوء الانفتاح العالمي .

وفي الوقت الذي نرحب فيه بهذا التوجه ونعتبره الطريق الأسلم والأفضل للتكامل الاقتصادي العربي والاعتماد على الذات العربية بدلاً من طرق أبواب البنوك والصناديق الأجنبية ، فإننا نتمنى على الحكومة أن تبين لنا آلية هذا التوجه وكيفية تحقيقه حتى لا يصبح الأمر مجرد إنشَاء لا يضيف بريقاً للصورة القائمة التي تعيشها أمتنا سياسياً واقتصادياً . وفي هذا المجال لا بد من أن يسعى الأردن الحسين ، بلد الوفاق والاتفاق ، لجمع الشمل العربي وتوحيد الصفوف بكافة الوسائل الممكنة ولا يمكن تحقيق ذلك وأطفال العراق وشعبه محاصرون يتضورون جوعاً وإخوانهم العرب يتفرون عليهم متألمين أو شامتين !! إن فك الحصار عن العراق ضرورة قومية يجب أن نسعى جميعاً لتحقيقها ، لأن في ذلك تعزيزاً للحلم الذي أشار اليه خطاب الموازنة في ضرورة التكافل والتضامن العربي ، وتحقيقاً للمبادئ التي نؤمن بها جميعاً في الأردن قيادة وشعباً .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء الكرام ،

سلطة مجلس الأمة صاحب الرقابة والحق في المصادقة على موازنات جميع المؤسسات التي تمولها الخزينة أو تمول بدعم منها وإجراءات قانونية تتيح لها دخلاً جيداً يفترض أن يكون جزءاً من المال العام . إن الاستقلال المالي والاداري لا يعني الخروج على روح الدستور ولا يعني استفراد شخص أو أشخاص بمقتدرات بعض المؤسسات وطريقة صرف أموالها حتى غدا بعضها وكأنه مزرعة لشخص بعينه بقرار أوجه الصرف فيها ومقداره حسب مزاجه وهواه ضمن تبويب ذكي لموازنته يتيح له حرية التصرف كيفما شاء وفي الوقت الذي يشاء .

إنني بأسم الكتلة النيابية أطالب الحكومة أن تقدم التشريع اللازم الذي يضع حداً لاستثناء هذه المؤسسات من مراقبة السلطة التشريعية وأن تتعهد الحكومة بتعديل قانون تنظيم الموازنة بحيث يجعل موازنات المؤسسات المستقلة جزءاً لا يتجزأ من الموازنة العامة للدولة ، وبدون ذلك سيستمر الخلل الذي يساهم في عرقلة سياسات التصريب الاقتصادي ، وسوف تبقى هذه المؤسسات بعيدة عن هموم الوطن وأماله وطموحاته . وبدلاً من أن تكون مستقلة فعلاً من أجل إعطائها المرونة الكافية لتحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها سوف تصبح مستغلة من قبل أشخاص لا يهمهم إلا جني الامتيازات التي تمنحها لهم القوانين الخاصة والقرارات الاستثنائية .

إن مشروع موازنة عام ١٩٩٤ قد احتوى على إيجابيات حققت تغييرات هيكلية وأساسية منها :

١- إن قيمة الديون الخارجية التي سيتم تسليدها تتساوى مع الاقتراض الخارجي لسداد ديون قديمة مقدارها «٣٠٠» مليون دينار ، أي أن تأثير الموازنة على المديونية تأثير حيادي بحيث لا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا لتسديد الدين وفي حدود الأقساط المستحق دفعها عام ١٩٩٤ .

٢- غطت الإيرادات المحلية ما يعادل ١١٨٪ من النفقات الجارية وليست النفقات العامة وهذا في نظرنا يعني بداية الدخول في مرحلة جديدة من مراحل الاكتفاء الذاتي ، والسعي نحو الاعتماد على الموارد المحلية لغايات تغطية النفقات العامة . ونأمل أن نحقق الهدف المنشود في الأعوام القليلة القادمة .

٣- خصصت الموازنة ما مقداره «٣٩٥» مليون دينار لخدمة الدين الخارجي موزعة على النحو التالي : «٢٧٠» مليون دينار قيمة أقساط القروض المستحقة والمعاد جدولتها . «١٢٥» مليون دينار قيمة فوائد الدين الخارجي . يتبين من ذلك أن الأردن يحاول الدخول في مرحلة جديدة من مراحل خدمة الدين الخارجي والتي يتم فيها تسديد قروض قديمة بأكثر مما يمكن سحبه من قروض جديدة

ميسرة ونأمل أن يعزز هذا التوجه حتى يصبح سنة حميدة يجب الاستمرار فيها في الأعوام القادمة أيضاً .

٤- لقد حدث تطور إيجابي في تبويب الموازنة لهذا العام فبالإضافة الى التبويب المعروف حسب الوزارات والدوائر المعنية فقد خصصت ملاحق بموازنة كل محافظة على حدة . وعلى الرغم من أن هذا الإجراء لا يزيد على كونه تجزئة غير دقيقة للموازنة العامة كما لاحظت اللجنة المالية الموقرة ، إلا أننا نرى في هذا النهج توجهاً إيجابياً نحو تعزيز اللامركزية في الاتفاق وترسيخ الديمقراطية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتحقيق مستوى متوازن من العدالة بين مناطق المملكة المختلفة ، كما أن هذا الإجراء قد يوفر الوقت والجهد ، ورياء المال ، بالنسبة للدولة والمواطنين على حد سواء . ولكننا نتمنى على الدولة أن تترتب في تطبيق اللامركزية حين صدور التشريعات والقوانين التي تنظم هذه العملية بوضوح وبعيداً عن المزاجية والارتجال .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

في الوقت الذي نشيد فيه بإنجازات الحكومة وإيجابيات مشروع الموازنة المقدم لمجلسنا ، إلا أن لدينا تساؤلات واستفسارات وتعليقات كثيرة نذكر منها ما يلي :

هكذا من الأشعل

هل تملو موازنة عام ١٩٩٤ من العجز فعلاً كما جاء في خطاب الموازنة ؟ ولماذا جاءت الموازنة بدون عجز ؟ وكيف تم تحقيق هذا الحلم الجميل ؟ علماً بأن موازنة هذا العام كسابقاتها تعتمد اعتماداً كبيراً على القروض الخارجية واعتماداً مأمولاً غير مؤكد على المساعدات والمنح الخارجية ١١ ثم هل الزيادات المتوقعة في الإيرادات والتفقات تتفق مع التصحيح الاقتصادي من وجهة النظر الأردنية ؟

ولتوضيح هذه الأسئلة لا بد من الإشارة إلى بعض الحقائق منها :

الحقيقة الأولى : لقد حقق مشروع موازنة عام ١٩٩٤ ولأول مرة في تاريخ الأردن كما نعلم توازناً Zero Deficit بحيث تساوت الإيرادات العامة مع النفقات العامة . ويبدو حسب رأي بعض المحللين الاقتصاديين أن هذا التوازن غير دقيق وقد حصل نظرياً ورقمياً فقط نتيجة استبعاد ٣٠٠٠ مليون دينار من المدفوعات التي تمثل قيمة أقساط القروض الخارجية المستحقة عن عام ١٩٩٤ ، والتي تشكل نسبة ١٦,٢٪ من مجمل الموازنة ، كما أن زيادة الإيرادات الجارية بنسبة أكبر بكثير من زيادة النفقات الجارية كانت من العوامل التي أدت إلى تحقيق موازنة متوازنة رقمياً فقط .

الحقيقة الثانية : إن مجموع الاتفاق العام يزيد بحوالي ١١٪ عن نفقات إعادة التقدير

لعام ١٩٩٣ . ويبدو من الجداول والأرقام أن الاتفاق توسعي وقد جاء نتيجة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يسمح بإعادة جدولة الديون المستحقة ، كما يتيح للحكومة الحصول على قروض خارجية جديدة لتسديد ديونها القديمة . وهنا يتطلب زيادة الإيرادات المحلية على حساب مستوى معيشة المواطنين لتمويل النفقات العامة في الموازنة وليس لتقليص العجز فيها .

تبعاً لما مر فإن موازنة عام ١٩٩٤ لا يمكن اعتبارها واقعية من حيث التطبيق الفعلي لبنودها المختلفة ، فقد بلغ مجموع نفقات الموازنة المقدرة لعام ١٩٩٤ مبلغ ١٧٨٧ مليون دينار موزعة على نفقات جارية وأسمالية بمقدار ١٤٨٧ مليون دينار وتسديد قروض مستحقة الدفع بمقدار ٣٠٠٠ مليون دينار . كما بلغت إيرادات الموازنة المحلية ١٢٧٦ مليون دينار فقط والمنح العينية والمساعدات الخارجية ١٥٦ مليون دينار وأقساط القروض المستردة ٥٥ مليون دينار .

ولأول مرة في تاريخ الأردن - فيما أعلم وفيما يعلم زملائي - اعتبرت المساعدات الخارجية المنتظرة وغير المؤكدة ضمن بنود الإيرادات العامة بينما لم تعتبر قيمة الاقتراض الخارجي والداخلي من ضمن بنود النفقات العامة .

وبناء عليه فإن حجم الاقتراض الخارجي الذي ظهر في موازنة التمويل والبالغ ٣٠٠

مليون دينار هو في حقيقة الأمر عجز الموازنة العامة المقدرة لعام ١٩٩٤ وإذا أضيف مبلغ المساعدات والمنح الخارجية مبلغ ١٥٠ مليون تصبح ٤٥٠ مليون دينار .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

يلحظ القارئ أن موازنة عام ١٩٩٤ قد طرأ على بنودها تغييرات جذرية من حيث الإيرادات والنفقات والتمويل ويمكن إجمالها بما يلي :

أ- أن الإيرادات المحلية قد زادت بنسبة ٨,٨٪ ، وأن هذه الزيادة في الإيرادات المحلية لا تتناسب مع نسبة النمو في الاقتصاد الوطني والتي من المتوقع حسب تصريحات معالي وزير المالية أن تبلغ ٥,٥٪ . وهذا يعكس في نظرنا توجه الحكومة إلى زيادة العبء الضريبي من خلال زيادة إيرادات ضريبة الدخل والجمارك والارباح وأجور البرق والبريد والهاتف وسوف يتأثر من هذا الإجراء معظم المواطنين وخاصة أصحاب الدخول المتدنية والمحدودة ، مما قد يؤدي إلى استمرار الركود الاقتصادي وزيادة التفاوت في دخول المواطنين وازدياد الفجوة بين الغني والفقير ، ولتوضيح ذلك يجب أن ننبه إلى أن زيادة ضريبة الدخل والأرباح من ١٢٠ مليون دينار إلى ١٣٠ مليون دينار أي بنسبة تزيد على

٨٪ هي زيادة غير مبررة وخاصة إذا تذكرنا أن بعض الشركات الكبرى التي كانت تدفع الجزء الأكبر من هذه الضريبة قد عانت من خسارة كبيرة خلال عام ١٩٩٣ وفي مقدمتها شركة الفوسفات الأردنية التي يذكر بعض الاقتصاديين والمطلعين على خفايا الأمور أن خسارتها كبيرة وتبلغ بضعة ملايين أو أكثر ومن المتوقع ، أن لا تتعافى الشركة من خسارتها خلال عام ١٩٩٤ . فمن أين ستأتي الزيادة المقدرة في ضريبة الدخل والأرباح ؟ وهل تريد الحكومة زيادة الضريبة على المواطنين ؟ نرجو أن لا يكون هذا العلاج الذي تفكر فيه الحكومة ١١

هذا بالإضافة إلى أن نسبة زيادة الإيرادات المقدرة على خدمة البرق والبريد والهاتف تتجاوز ٣٠٪ وهذا يشير بوضوح إلى توجه الحكومة لزيادة التعرفة على المكالمات الهاتفية دون مسوغ وخاصة إذا تذكرنا أن أجور المكالمات الهاتفية الدولية الصادرة من الأردن تعتبر من بين أعلى الأجر في العالم .

وتشير أرقام الموازنة أيضاً إلى زيادة الرسوم والجمارك بمقدار ٥,٥٪ وهذه النسبة تعكس استمرار زيادة المستوردات وبقاء الصادرات شبه ثابتة مما يؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري الأردني وبالتالي إستنزاف موارد المملكة من

هكذا من الله على

العملات الأجنبية .

ب - أما بالنسبة للتفقات العامة فيلاحظ أن تفقات الروايات والدوائر الحكومية والمؤسسات المدنية قد زادت بنسبة ٢١٪ وهي زيادة كبيرة وتعكس توجه الحكومة نحو التوسع في الانفاق إلا إذا نوت الحكومة زيادة رواتب العاملين في الدولة ونحن نزيد هذا التوجه بالانفاق إلى إيجاد شواغر لنحو ٣٧٠٠ وظيفة جديدة .

أما نفقات وزارة الدفاع فقد زادت بنسبة جيدة وهذا يشير إلى زيادة الانفاق العسكري وهذا أمر نرحب به ونباركه ونأمل أن ينعكس إيجاباً على زيادة كفاءة قواتنا المسلحة الباسلة بحيث تكون قادرة على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي تتمتع به الجيوش العصرية في الدول المتقدمة .

دولة الرئيس .

حضرات الزملاء الكرام .

إن أجواء السلام التي تخيم على المنطقة أو قد تبدو كذلك يجب أن لا تنبئنا عن العناية بقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية والتي بدونها جميعاً سوف يصبح أي إنجاز في أي مجال عرضة للزوال . إننا نحني جنوبنا البواسل في كافة مواقعهم ورجال الأمن في كافة أجهزتهم ودوائرهم . ولهم علينا أن نقول فيهم ولم كلمة الحق ، وعلى الحكومة أن تترجم الكلمة إلى فعل يبعد عنهم شبح الحاجة ليقروا كما كانوا دائماً مرفوعي الهامات قدرة في الحلق

السليم وأسوة صالحة في أداء الواجب .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

في الوقت الذي يعاني فيه العاملون في أجهزة الدولة - عسكريين ومدنيين - من ضنك في المعيش فإننا نرى تناقص دعم المواد التموينية في موازنة عام ١٩٩٤ بنسبة ١٧٪ وهذا تجارب مع رغبة صندوق النقد الدولي في تقليص دعم المواد التموينية الأساسية رغم الآثار الاجتماعية السلبية لهذا التوجه ، بالإضافة إلى زيادة أسعار عدد آخر من السلع والخدمات الضرورية مثل الكهرباء والمياه والمحروقات بالرغم من انخفاض سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية من ٢١ دولار للبرميل الواحد إلى ١٣ دولار فقط .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء الكرام ،

إن تخفيض الدعم على المواد الأساسية يقودنا إلى الحديث عن مشكلتين أو معضلتين لها علاقة بذلك وهما البطالة والفقر .

إن اتساع جيوب الفقر وزيادة حجم البطالة تتطلب وضع خطة واضحة لمعالجة هاتين المعضلتين يشترك في وضعها ودراساتها وبرمجتها وتحليلها واقتراح الحلول الناجمة والممكنة لها نخبة من أصحاب العلم والخبرة والقرار ومن القطاعين العام والخاص . وبدون ذلك سوف تبقى نستمع إلى خطاب براقة لا تسمن ولا تغني من جوع ، بل تزيد

الناس حقلاً وإحباطاً وتربك مسيرتنا الاقتصادية ، ويختل ميزان العدالة بين المواطنين ، مما ينعكس سلبياً على مجتمعتنا عادات وتقاليدها وسلوكها وبالتالي أمناً وطنياً .

إننا نؤيد الحكومة فيها ذهبت إليه من حلول ردت في خطاب الموازنة (الصفحة الخامسة) ولكن هذه الحلول تبقى في حلقة الأمان ما لم توضع لكل منها آلية واضحة للتنفيذ بحيث يصبح الأمل واقعاً ملموساً معاشاً . ونضيف إلى ما ذكرته الحكومة بعض الاقتراحات لعلها تولد توجه الحكومة في هذا المجال ، من بينها ضرورة إنشاء مشروعات إنتاجية متنوعة في المناطق الفقيرة ، كما يمكن إقامة تعاونيات زراعية في المناطق الصالحة للزراعة ، أو التي يمكن استصلاحها . ويجب الاستفادة من أراضي الدولة في الزراعة وتقديم المساعدات للمواطنين المحتاجين لاستغلال هذه الأراضي على الوجه الذي يكفل زيادة الانتاج الزراعي وتوسيع رقعة المراعي ، ويساعد بالتالي على وجود فرص عمل مرضية مما يعين على تخفيف جيوب الفقر ويحد من البطالة وخاصة في الأغوار والمناطق الجنوبية والبادية .

ولا بد في هذا المجال من توزيع وسائل الانتاج والصانع على كافة المناطق وإقامة المدن الصناعية في الريف للحد من البطالة من جهة وتخفيف هجرة المواطنين من الريف والبادية إلى المدن طلباً للرزق أو تهاقاً على وسائل الراحة والرفاهية التي تقدمها المدينة من جهة أخرى .

لقد أدت الهجرة المكثفة من الريف والبادية إلى العاصمة والمدن الكبرى إلى ازدحام السكان في المدينة وازدياد نسبة التلوث فيها ، بينما بقي الريف الأردني يعاني من ضعف الاستثمار ، وندرة فرص العمل ، وقلة المرافق والخدمات ، وغياب الثروات والمداخل التي تعين على تحسين البيئة ووسائل المعيش ورفع مستوى المواطنين ، ولا بد من وضع الخطط لإعادة توزيع السكان ومكاسب التنمية على كافة المناطق مما يخفف من حدة البطالة والفقر كما يخفف في الوقت نفسه من أعباء المدن ويتيح للريف الأردني فرصاً أفضل للنمو والتطور .

لقد أحدث الخلل في توزيع السكان ومراكز الصناعة والاستثمار ، وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية ونقص الخدمات الضرورية في الريف إلى ازدياد حجم البطالة ، كما أدى في الوقت نفسه إلى تعكير صفو البيئة وزيادة نسبة التلوث في المناطق المزدهمة مما يستوجب على الحكومة أن توجه عنايتها إلى هذه المشاكل مجتمعة لاستدراك الأمور قبل تفاقمها ، والعمل على تحسين البيئة والحد من التلوث الذي يهلك الزرع والضرع ويفسد الحياة الإنسانية .

وفي هذا المجال فأنا نتمنى على الحكومة الموقرة أن تزيد من اهتمامها في هذا المجال ، علماً بأن الحكومة السابقة قد وضعت استراتيجيات للبيئة نالت استحسان الهيئات الدولية المهتمة بهذا الأمر ونأمل أن توضع

هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ كما نأمل أن تقدم الحكومة للمجلس قانون حماية البيئة حتى تتم مناقشتها وإقراره باعتباره من القوانين الضرورية والمهمة .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

إننا على دراية بالضغط الذي يتعرض لها الأردن ، والظروف الصعبة التي تواجهها كما نرى تماماً حرص الحكومة على مواجهة هذه الظروف بروح من المسؤولية والأمانة التي تفتضحها مصلحة الوطن والشعب . ونعلم أن الحكومة مضطرة للسير في برنامج التصحيح الاقتصادي . ولولا الضغوط التي فرضتها عوامل كثيرة لطلبتنا بانتهاج برامج وأساليب أخرى قد تكون أكثر فائدة في كافة المجالات ونأمل أن نستطيع مقاومة الضغوطات والازعاجات الخارجية في وقت ليس بعيداً بإذن الله .

ولكن الاعتراف بالحقائق التي ذكرناها يجب أن لا تشيئنا عن قول حقائق أخرى يعكسها برنامج التصحيح . إن الصفات التي يقدمها البرنامج المذكور إلى جميع الدول النامية بدون استثناء ، مثل تعويم أسعار الفوائد ، ورفع دعم المواد التموينية ، وتخفيض سعر العملة الوطنية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتوسيع الجباية الضريبية كوسيلة لزيادة إيرادات الخزينة دون ربط الأجور بالأسعار ، هي صفات مسكنة

وليست حلولاً جذرية لمشكلات الركود الاقتصادي ومعضلات الوضع الاجتماعي إن برنامج التصحيح الاقتصادي بحد ذاته هو برنامج لتأجيل سداد الديون الخارجية أو إعادة جدولتها وبالتالي فهو يهدف إلى سد الفجوة التمويلية الخارجية وليس برنامجاً لسد العجز في الموازنة .

صحيح أن البرنامج استطاع تخفيض حجم المديونية من ٨,٣ مليار دولار إلى ٦,٥ مليار دولار وذلك عن طريق إعادة شراء الديون بخصم كبير والاستمرار في تسديد ديون المؤسسات الدولية والمؤسسات العربية المشتركة وإلغاء بعض الصفقات العسكرية ، غير أن هذه النتائج الجيدة لا تدعو إلى التفاؤل المستمر لأن طريقة سداد الديون الخارجية قد تمت بشكل مؤقت وربما لا تستمر لسنوات أخرى . ومن الممكن أن يعود حجم المديونية إلى الارتفاع من جديد نتيجة رسملة الاقتراض الجديد عن طريق تمويل القروض إلى سندات طويلة الأجل بالقيمة الاسمية لاستخدامها في سد الفجوة التمويلية الخارجية مما يؤدي إلى زيادة عبء المديونية في المستقبل ، وتصحيح مشكلة المديونية من المشاكل المستعصية إلا إذا استطاعت الحكومة شطب المديونية الأردنية كما حصل لبعض دول العالم الثالث .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

إن الواجب الوطني يستدعي منا جميعاً

مواطنين وحكومة تبني برنامج وطني نستطيع به مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها ضعف الطاقة الانتاجية والعجز التجاري والمديونية الخارجية والبطالة والفقر ، أي أننا بحاجة إلى تحولات هيكلية في بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية نستطيع من خلالها حل هذه المشاكل عن طريق تحريك النشاط الاقتصادي ، وزيادة الانتاج المحلي وتشجيع الاستثمار ، وترشيد الاستيراد والاستهلاك ، ودعم الصادرات وتخفيض حجم البطالة ، ومكافحة الفقر ، ويتطلب ذلك إجراءات حاسمة وجريئة يمكن اقتراح بعضها على النحو التالي :

١ - تبني سياسات اقتصادية مدروسة ودقيقة جداً تدخل في مجال فرز الأولويات والبدائل والمفاضلة بينها وإيلاء عناية كبيرة لتحسين الانتاج حتى يكون قادراً على المنافسة في أسواق التصدير ، ومن الضروري مراجعة الإجراءات الإدارية والتشريعات حتى يكون الاقتصاد الأردني أقدر على التكيف مع الظروف الطارئة والمستجدات السريعة والاستجابة لها بكفاءة واقتدار كما يجب تصحيح مسارات الاقتصاد بحيث يستوعب الصدمات ويتغلب على المفاجآت غير المنظورة أو غير المتوقعة .

٢ - ترشيد الإنفاق العام ، وتحديد أولويات الإنفاق بدقة متناهية ، إن التدقيق في أرقام النفقات لهذا العام يرى أن الإنفاق

الرأسمالي قد ركز على شراء سيارات وأثاث وبعض المستلزمات التي لا تنعكس إيجابياً على تحسين الانتاج والأداء وبالتالي يمكن تأجيلها إلى ظروف أفضل ويجب أن توجه الدولة عنايتها للانتاج والرأسمالي على الاستثمار المنتج في مجالات مثل الزراعة والصناعة والسياحة ، كما يجب أن يكون للاستثمار في أي مجال مبرره المالي والاقتصادي والاجتماعي .

٣ - تشجيع استخدام الأيدي العاملة الأردنية في القطاعات التي تتركز فيها الأيدي العاملة الأجنبية .

٤ - توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها بحيث تكون قادرة على زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز الدخل القومي وخلق فرص عمل جديدة .

٥ - تنمية وتطوير قطاع التصدير وإعادة النظر في الإجراءات التي تتعلق بحوافز التصدير .

٦ - التركيز على مشاريع انتاجية عائلية صغيرة لأفراد الأسرة الواحدة تدر عليهم دخلاً كبيراً ملائماً .

٧ - إعادة النظر في سياسة التعليم والتركيز على التعليم المهني لتأهيل الأيدي العاملة الأردنية للعمل في القطاعات التي تعتمد على العمالة الأجنبية وخاصة في قطاع الزراعة والخدمات الأخرى مثل السياحة والفندقة . وفي هذا المجال فلا بد من

هكذا من الأعمال

التفكير الجدي لوضع تصنيف مرفق لأصحاب هذه المهن يشعرهم بقيمتهم الاجتماعية ودورهم الفعال في تنمية وطنهم وتقديم بلدهم .

٨ - إنشاء معاهد تدريب رفيعة المستوى تساعد على تأهيل الأردنيين للعمل في مجال صيانة الأجهزة والمعدات الفنية المتطورة ، وفي هذا المجال نقترح تحويل بعض كليات المجتمع العامة - ومن يشاء من الخاصة - لتقوم بهذه المهمة .

٩ - إعادة النظر في كافة التشريعات المتعلقة بالجوارك والضرائب والاستثمار بحيث تحقق العدالة ، وتخفف العبء على المواطنين ، وتشجع الاستثمار ، وتقوي عوامل الانتاج ، وفي الوقت نفسه تتيح للمواطنين دفع التزاماتهم بسهولة ويسر . إن صعوبة الاجراءات قد جعلت كثيراً من المواطنين يجمعون عن دفع ما يستحق عليهم للخصينة رغم قدرتهم المالية على ذلك حتى لقد قيل إن الشعب مديون للخصينة بمبالغ تزيد على موازنة الدولة السنوية . كل ذلك أو جله يعود الى صعوبة الإجراءات وعصرها وعدم قدرة الأجهزة الادارية المختلفة على التعامل مع المواطن بأسلوب حضاري سريع وتنطور وما دمنا نتحدث عن الإجراءات والتشريعات فإنني أتمنى على الحكومة الموقرة أن تعيد النظر في كافة التشريعات وأن تدرس إمكانية وضع ما يمكن أن

نسميه التشريعات القطاعية بحيث تقوم الحكومة بإصدار وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع معين في آن واحد أو في فترة واحدة ، حتى ننتهي التكرار والتناقض وحتى تتضح الصورة للمشروع بشكل شمولي يسهل عليه مهمته ويسر للحكومة والسلطة التشريعية سبل التنفيذ والمراقبة .

١٠ - ولتحقيق طموحاتنا في الاعتماد على الذات فإنني أقترح أن تتبنى الحكومة وضع آلية علمية سليمة للوصول إلى هذا الهدف السامي وتقوم هذه الآلية على جمع الكفاءات الاقتصادية ، والكفاءات القانونية وكل صاحب علاقة في القطاعين العام والخاص لعقد حوارات وندوات متواصلة فيما بينهم في مكان محدد يعني نحصرهم جميعاً مع بعض في مكان واحد ولدة زمنية معقولة ضمن خطة مرسومة واضحة المعالم هدفها تحليل الأردن من مشاكلكه الاقتصادية والاجتماعية ووضعها في مصاف الدول التي حققت معجزات كبيرة في هذا المجال ونذكر على سبيل المثال (اليابان ، كوريا الجنوبية ، وسنغافورة) . ونحن نتكلم عن «سنغافورة» منذ أعوام كثيرة ونحاول أن نقول بأن الاردن يجب أن يكون «سنغافورة» الشرق الأوسط ولكن الامر لا يزال نظرياً ولم يخرج الى حيز الوجود إن موارد هذه الدول قليلة جداً كما تعرفون ولكنها استطاعت بالتخطيط

الرقابة والتفتيش الاداري وتدعو الحكومة الى دعمه واعطائه الصلاحيات التي تمكنه من تصويب القرار الاداري المخالف للقوانين والانظمة . والعمل على إصدار قانون ينظم أعمال الرقابة والتفتيش الاداري ، والطلب من الحكومة الكريمة بتزويد مجلس النواب بنسخة من التقارير الدورية لأعمال ديوان الرقابة .

وفي هذا المجال فنحن نختلفنا مع زملائنا أعضاء اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : دكتور عوض مضي «٤٥» دقيقة .

الدكتور عوض خليفات : أنا أتكلم باسم الكتلة ، سبعة أشخاص ، غيري تكلم «٤٥» دقيقة باسمه الشخصي ، والان سأتكلم عن مطالب دائري الانتخابية .

دولة رئيس المجلس : يمكن تسلمها للأمانة العامة .

الدكتور عوض خليفات : دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد ذكرت في كلمتي أثناء جلسات الثقة بأنني أؤجل طلبات دائري الانتخابية لحين مناقشة موازنة عام ١٩٩٤ ، وقد جاء الوقت المناسب لذلك .

ومع علمي أنه لا يجوز زيادة النفقات إلا أن الحكومة تستطيع - كما ورد في مشروع قانون الموازنة - النقل من باب الى آخر بل

السليم والتعليم الحديث ، واستيعاب التكنولوجيا وإعادة النظر في القيم التي لا تحدم المجتمع أن تحقق طموحاتها . إن سنغافورة مثلاً دولة/مدينة وتفتقر الى المواد الخام ومع ذلك فقد حققت بجهود أبنائها معجزة اقتصادية فريدة بحيث قفز معدل دخل الفرد فيها من ١٠٠ دولار سنوياً الى أكثر من عشرة آلاف دولار في السنة .

ويمكن لخبرائنا الاقتصاديين والقانونيين ومن لهم علاقة بذلك أن يستعينوا بخبرات هذه الدول ، لعلنا نخرج بصيغة خطة ممكنة التطبيق تحقق طموحاتنا وتدفع عنا شبح الفقر والبطالة وتبعدنا عن ذل الاعتماد على الدول والبنوك الأجنبية .

قد يبدو الاقتراح غريباً أو وهماً أو ضرباً من الخيال ولكني أقول لمن يفكر بهذه الطريقة : هكذا بدأت الدول التي ذكرناها مشوارها في هذا الطريق ونجحت وأصبحت مثلاً يمتنى الآخرون احتذائه وتقليده .

إن النيات الصادقة ، والعزائم المخلصة ، والمعقول المبدعة ، والقرارات الجريئة الحاسمة الملموسة ، سوف تحول الحلم إلى حقيقة .

ونأمل أن يتم ذلك في المستقبل القريب بإذن الله وتوفيقه .

وفي ختام حديثي نيابة عن زملائي أعضاء الكتلة النيابية المستقلة ، أود أن أذكر بأن أعضاء الكتلة النيابية المستقلة تؤيد بقاء ديوان

هكذا من الأشهر

واستحداث بنود جديدة بناء على توصية من معالي وزير المالية ، وعليه فإنني سأسوق باختصار حاجات دائري الانتخابية في محافظة معان شارباً لها من منظور وطني عام بعيداً عن التعصب الاقليمي الضيق وسأقول عندما أتكلم عن موقع معين أنني أتكلم عن السياحة أو عن التربية والتعليم أو عن الصحة بشكل عام مع تركيز على مناطق معينة .

تعلمون أيها الاخوة أن محافظة معان مترامية الأطراف وتزيد مساحتها على ٢٤٧٪ من مساحة الأردن ، وعلى الرغم من قلة كثافة السكان فيها إلا أن الوافدين إليها في كل عام يزيد على عدد سكان محافظة كبيرة ، ففي كل عام يرتادها سياح أو حجاج في طريقهم إلى الأماكن المقدسة في الحجاز أو أشخاص للعمل ، أو مسافرون في طريقهم إلى بلادهم أكثر من نصف مليون إنسان ، وهذا العدد يتطلب خدمات كثيرة متنوعة ، ومرافق حديثة ووسائل عصرية تسهل مهماتهم ، وتيسر لهم سبل الإقامة ، وتسد حاجاتهم وتشجعهم على أن يكونوا سفراء لبلدنا في الخارج إن كانوا قادمين من خارج الحدود ، ودعاة للاعتزاز الوطني والالتفاء الصحيح إن كانوا من أبناء هذا البلد الطيب .

إن المحافظة تحتضن مدينة وادي موسى والبتراء الأثرية ، كما تحتوي ميناء الأردن الوحيد ، نافلتنا على العالم ، ويكتنز باطن الأرض في هذه المحافظة بالشروات والمعادن

التي تدر دخلاً قومياً جيداً لا يستغنى عنه ويستفيد منه كافة المواطنين في المناطق ، مثل الفوسفات والاسمنت والزجاج وغيرها مما يمكن استخراجه فيها بعد . وبالرغم من كل هذه الحقائق فإن هذه المحافظة يكتنفها النسيان في معظم الأحيان ، ولا يتذكرها البعض إلا في مراسم التلويح وأيام الجفاف وتصبح مدعاة لهواة الأخبار الطريفة والصور التلفزيونية النادرة . ويشعر المرء بالمفارقة الكبيرة بين بعض مناطق هذه المحافظة ومناطق أخرى في المملكة . أما أهلها الطيبون - وهم أهلكم - فقد تدفأوا بالمواعيد الكثيرة التي كان يقدحها عليهم بعض المسؤولين أثناء زيارتهم لهم في المناسبات الصعبة وقد أشبعوا المواطنين بالحلوى الناجعة لشاكلهم ولكن لسان حالهم يردد مع الشاعر العربي قوله : «... أنا الغني وأموالي الموعيد» .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب الأكارم ،

إن مدينة وادي موسى التي تحتضن آثار البتراء تفشقر إلى كثير من الخدمات الأساسية الضرورية للمحافظة على الآثار وتشجيع السياحة والسياحة عامة وليست خاصة ، إلى هذا المعلم الحضاري البارز . إن البتراء من أهم مراكز الحضارة الانسانية في منطقة الشرق الأوسط ورويا في العالم . وقد وصفها علماء الآثار ومؤرخو الحضارات بأنها «فريدة من نوعها في تاريخ عمل الانسان» . ونظراً

لأهميتها العلمية والثقافية والتاريخية فقد قررت منظمة اليونسكو الدولية اعتبارها موقعاً حضارياً فريداً ومتميزاً وأدرجتها على قائمة المدن العالمية التي يجب أن تحظى بالرعاية والاهتمام من كافة الهيئات والمنظمات الدولية والانليمية والمحلية كما أوصت المنظمة الحكومة الأردنية بضرورة إيلاء البتراء العناية اللازمة عافظة عليها ومؤشراً من الحكومة على سلوك حضاري ونهج ثقافي رفيع يذكر لها في المحافل الدولية المعنية بالتراث الانساني .

وقد أولى جلالة الملك الحسين المعظم وسمو ولي عهده الأمين ، اهتماماً بالغاً بضرورة المحافظة على هذا الأثر العربي الحضاري التميز ووجوب العناية به وبالمناطق المجاورة الكاملة له ، أملاً في أن تكون المنطقة علامة حضارية وثقافية تاريخية لامعة في أردنا العزيز وفي منطقتنا العربية ومحيطنا من دول البحر المتوسط ذات الحضارات العريقة .

وبناء على توجيهات من جلالة الملك المعظم ، وطلب من الحكومة الأردنية - فقد قام فريق من خبراء اليونسكو بزيارة المنطقة ووضع توصيات واقعية للعناية بمنطقة وادي موسى والبتراء وقام على أثر ذلك فريق من الوزراء في الحكومة السابقة كان لي شرف عضويته لدراسة التوصيات على أرض الواقع وشم على أثر ذلك اتخاذ قرار في مجلس الوزراء المؤقر برئاسة سيادة الشرف زيد بن شاكر يقضي بتجديد عممية البتراء ووضع الخرائط

اللازمة لها وجعل التصرف والاشراف عليها منوطاً بلدائرة الآثار العامة . كما اتخذ مجلس الوزراء في حينه قراراً يقضي بتنفيذ شبكة الصرف الصحي في منطقة وادي موسى وإنشاء محطة تنقية حديثة بحيث لا تؤثر على البيئة وسلامة المواطنين ، وفي الوقت نفسه لا تكون عامل طرد للسياح والوافدين في وقت نرفع فيه شعار تطوير صناعة السياحة وتشجيعها في الأردن باعتبارها مصدراً هاماً وأساسياً من مصادر الدخل القومي .

بالمناخات السياحية دت دخلاً قومياً في هذا العام بمقدار «٤٠٠» مليون دينار ، وبالتالي كلامي صحيح عن البتراء ولكن هو كلام عن الاردن بشكل عام . إن هذه الصناعة السياحية بدون البتراء لن يكون لها أثر يذكر ولن يكتب لها النجاح .

وللمحافظة على الآثار والبيئة ومساعدة السكان في منطقة وادي موسى فلا بد من إقامة عدة سدود في البلدة في مواقع معينة في خطايي وأسلمها إلى الامانة وهذه هي أساء المواقع المشار إليها «الصدر والزراعة وقرب خربة النوافلة التي ستصبح قريباً قرية سياحية كما يجب إقامة سد في أسفل قرية الطيبة السياحية حتى لا تتسرب السيول إلى البتراء من موقع آخر غير مدخل السيق المعروف» .

إن هذه السدود مهمة للزراعة والري وحماية الآثار حتى لا تتكرر مأساة السياح عام ١٩٦٣ ، ولا يستمر تدمير الآثار بفعل

السيول والأمطار كما حدث عام ١٩٨٨ عندما انهار جزء هام من المحكمة أحد أبرز المنشآت الأثرية في البتراء .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

إذا اردنا العناية بهذا الكثر الحضاري المرموق والذي يعتبر في نظري مفخرة لكل الأردنيين فلا بد من خطة وطنية تنقذ الآثار وتحافظ عليها وتعنى بالمنطقة المجاورة لها بحيث تصبح موقلاً سياحياً على مستوى عالمي جذاب . وحتى يتحقق ذلك فإنني أقترح أن تقوم الحكومة الموقرة بإنشاء سلطة متخصصة مركزها وادي موسى تسمى سلطة اقليم البتراء على غرار سلطة اقليم العقبة ويكون لها استقلالها المالي والإداري ، وتقوم باستكمال المرافق السياحية الضرورية وإنشاء البنية التحتية اللازمة وإعادة تنظيم المنطقة دون مساس بحقوق المواطنين وأموالهم وأراضيهم كما حصل في أماكن أخرى .

ولي هذا المجال أعيد للأذهان ما أوصت به هيئات ومنظمات وجمعيات علمية عالمية من ضرورة إنشاء معهد متخصص لآثار البتراء وتاريخ الألباط ليس للتدريس وتخريج حملة شهادات عاطلين عن العمل بل تكون مهمته إثراء البحث العلمي وتكثيف الحفريات الأثرية في المنطقة لاستكشاف مكنونات هذه المدينة التي كانت في حقبة تاريخية معينة منطقة حضارية مزدهرة وعاصمة لمملكة راقية امتدت

من مدائن صالح جنوباً وحتى دمشق شمالاً وأقترح أن يلحق بالمعهد مركزان أحدهما لتدريب المواطنين على صيانة الآثار وترميمها والثاني مركز للسياحة والفندقة ، كما يلحق به متحف للآثار النبطية والعربية الجنوبية باعتبار أن الألباط من عرب الجنوب . ويجدر بالذكر أن تكاليف المعهد لن تكون باهظة على الخزينة لأن كثيراً من الميثاق الدولية وفي مقدمتها اليونسكو والسوق الأوروبية المشتركة وبعض الجمعيات الأثرية العالمية سوف تبدي حماساً لهذا المشروع وتسهم في تمويله وتزويده بالكفاءات العلمية والخبرة الضرورية والأجهزة والمكتبية اللازمة . ولعل معالي وزير التخطيط يبدي نية حسنة - كمادته - ويسعى لتمويل هذا المشروع العلمي من المنح والمساعدات . وإذا تعذر ذلك فعلى الحكومة أن تنبئها وتنفذه لما له من أهمية على كافة المستويات .

وما دنا نتكلم عن السياحة التي أسهمت في الدخل القومي الأردني بحدود ٤٠٠ مليون دينار عام ١٩٩٣ فلا بد من إيجاد وسائل الراحة للسياح والزوار وتوفير الوسائل الضرورية لسلامتهم مما يقتضي تطوير مركز صحي وادي موسى إلى مستشفى عصري متطور وحديث يخدم المنطقة والوافدين إليها والذين لا يقل عددهم سنوياً عن ثلاثمائة ألف إنسان .

كما إنني أقترح إقامة خيم دائم للشباب في منطقة وادي موسى يكون ملتقى للطلبة

عاصمة معان والأردنيين بشكل عام في تحقيق أهداف النهضة العربية الكبرى . ولهذا البيت مكانة خاصة في تاريخنا القومي والوطني ، ففيه اتخذت قرارات حاسمة وتاريخية ، وفيه تم الاتفاق بين الأمير عبد الله ورجال شرق الأردن البارزين للقدوم الى عمان وتأسيس حكومة الشرق العربي ، وفي هذا المبنى صدرت أول جريدة في شرقي الأردن أطلق عليها اسم «الحق يعلو» .

وبالقرب من هذا المبنى خاضت القوات العربية معركة ضرورية مع الحامية التركية في معان انتهت بانتصار العرب . وتحليداً لهذه المعركة وتكريماً لقادتها وشهداءها فقد استحدثت جلالة الملك فيصل بن الحسين سنة ١٣٣٩هـ / ١٩١٩م وساماً يحمل اسم وسام معان . وقد نشرت جريدة العاصمة وهي الجريدة الرسمية للحكومة العربية في دمشق نص قانون هذا الوسام الذي منح إلى عشرات الأشخاص ممن كان لهم شرف المساهمة في هذه المعركة من مختلف الولايات العربية .

إن هذا القصر من المعالم التاريخية الحية التي تشهد على دور الهاشميين والأردنيين في النضال من أجل الحرية والاستقلال والوحدة . ولا بد من ترميم هذا المبنى بما يتناسب ومكانته التاريخية ، وأقترح أن يصبح المبنى متحفاً وطنياً يختص بتاريخ الثورة العربية الكبرى ووثائقها وسير رجالها وأبطالها .

دولة رئيس المجلس : دكتور عوض

والشباب الذين يزورون البتراء من داخل المملكة وخارجها . وسيكون مكاناً جيداً للتفاعل بين الشباب من مختلف الدول والحضارات . كما سيصبح ملتقى للشباب الأردني - الذي يزور البتراء - يتبادلون فيه الأفكار والآراء ويستفيدون من خبرات بعضهم البعض وتجاربهم مما يساعد على التماسك والتلاحم بين شباب الوطن العزيز .

وقد سبق لوزارة الشباب أن فكرت في تصميم مركز شبابي عالمي في المنطقة ولكن المشروع ذهب أدراج الرياح نتيجة لسرعة تغير الوزراء واختلاف الأمزجة والطموحات والتوجهات .

وما دنا نتكلم عن الآثار والسياحة فلا بد من الإشارة الى ضرورة المحافظة على قلعة الشوبك وترميم أسوارها وأبراجها باعتبارها من أهم القلاع التاريخية في الأردن . كما يجب توسيع الطريق المؤدية إليها واستمرار إدامتها ضمن خطة تستهدف توسيع الطرق السياحية في المحافظة ومن أهمها طريق عنيزة - الشوبك - وادي موسى - وطريق وادي موسى - الطيبة - الراجف - رأس النقب ، لتلتقي بطريق العقبة ، وبذلك تتحسن شبكة الطرق السياحية في كل من اقليمي البتراء والعقبة ومنطقة وادي رم وبلدة الجميمة التاريخية .

أما في مدينة معان فيقف بيت مؤسس المملكة المفقور له عبد الله بن الحسين ، معلماً بارزاً يتحدى الزمن ويشهد على دور أبناء

هكذا من الأشهر

صارلك ساعة .

الدكتور عوض خليفات : أنا أتحذّر عن سبع أشخاص .

دولة رئيس المجلس : يعني أخذت دور سبع أشخاص آخرين ، والأمانة العامة تنشر ضمن المحضر كامل الخطاب بدل الصحافة .

الدكتور عوض خليفات : أما في مجال التربية والتعليم فأنتي أردت ما يقوله جلالة الحسين : «إن ما أنجزناه في حق التربية والتعليم يستحق الفخر والاعتزاز أما القناعة فهي بداية الركود الذي يدفع إلى التراجع والاضمحلال» .

إننا نتمنى على الحكومة أن تهتم بالمدارس في محافظة معان كافة ، وفي هذا المجال لا بد من الحديث عن مطالبات السكان بضرورة إنشاء جامعة في محافظة معان ، هذه المطالبات التي مضى عليها أكثر من عقدين من الزمان ، ولا بد لي من أن أذكر أن مجلس التعليم العالي الذي كان يرأسه آنذاك دولة رئيس الوزراء قد اتخذ قراراً عام ١٩٨٦ بإنشاء كليات جامعية في محافظتي الطفيلة ومعان تابعة لجامعة مؤتة . من بينها كلية علوم وأدب في مدينة معان ، وترفع كلية الشوبك الزراعية لتصبح كلية جامعية تمنح درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية وإنشاء كلية للأثار والسياحة في وادي موسى ، وكلية للمعلمين البحرية في العقبة . ولكن هذه المشاريع لم تر النور بعد ، ونأمل من الحكومة

بمّ هذا المشروع من جديد .

أما بقية الطالب لسوف أودعها الأمانة وأرجو أن تنشرها كاملة حتى تطلع عليها الحكومة الموقرة ، وسوف أعطي نسخة من خطابي للحكومة نفسها .

وأختم حديثي بالدعاء إلى العلي القدير أن يحفظ جلالة الحسين المعظم باني الأردن الحديث وحامي نهضته ، وأن يؤيده بنصر من عنده أنه سميع عليم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- وهذه هي مطالب الدكتور عوض خليفات كما سلمها إلى الأمانة العامة -

أقن أن يبدأ التدريس في العام القادم أو الذي يليه وذلك عن طريق تحويل كلية مجتمع معان مرحلياً إلى كلية للعلوم والآداب حين إتمام مشروع الجامعة حسب المخططات والمراحل التي تقرها الحكومة .

أما كلية الشوبك فتتوافر فيها الأبنية والكوادر الإدارية والأراضي اللازمة وما على الحكومة إلا أن تتخذ القرار بترخيصها إلى كلية جامعية وتزويدها بالكفاءات الأكاديمية وهو أمر ليس عسيراً إن توفرت العزيمة وصدقت النوايا الحسنة .

أما معهد الآثار في وادي موسى فقد شرحت عنه قبل قليل وهذا أقل المشاريع تكلفة وأسرعها إنجازاً وأكثرها أهمية للباحثين وعلماء الآثار والمهتمين بالمحافظة على التراث وتكونها التاريخية والأثرية . ونأمل أن تشرع

الحكومة في هذا العام بوضع التصاميم والمخططات اللازمة لإنشائه على جزء من أرض الخزينة المجاورة للبتراء .

أما كلية العلوم البحرية في العقبة فأرى أن تكون كلية طلابية أو معهداً للأبحاث المتعلقة بالبحر الأحمر والبحر الميت ويمكن تحويل عطة العلوم البحرية في العقبة لخدمة هذا الغرض .

أما في المجال الصحي فإن محافظة معان بحاجة ماسة إلى عدد من المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة من أجل خدمة المواطنين والوافدين والسياح وتزويد المستشفيات والمراكز القائمة حالياً بالأطباء التخصصيين في مختلف المجالات ، إن المطلع على الخدمات الصحية في المحافظة يتألم جداً لقلة الأطباء التخصصيين ولقلة عدد الأسرة بالنسبة للسكان والوافدين بالإضافة إلى الخدمات غير الجيدة التي لا تفي بالغرض . ولا بد من العناية بالطب الوقائي وخاصة في المناطق والقرى النائية والفقيرة . وأتمنى على وزارة الصحة أن تحول المراكز الصحية في قضائي وادي موسى والشوبك إلى مستوصفات طبية كاملة مجهزة بعدد من الأسرة وأن تستمر المعالجة فيها طوال اليوم .

إن مستشفى معان الكبير لم يعد كبيراً أو قادراً على تقديم الخدمة الصحية بالشكل اللائق والمطلوب ، ولا بد من معالجة الأوضاع المتردية بشكل جلي وفعال بحيث

يستطيع المستشفى خدمة المواطنين في معان والأماكن المجاورة لها .

ولا بد بالإضافة إلى ذلك من تطوير المراكز الصحية وخاصة مركز صحي الطيبة وتحويل مركز صحي وادي موسى إلى مستشفى عصري ليواكب التطور المأمول الذي يصيب صناعة السياحة في المنطقة في المدى القريب والبعيد ، وخدمة سكان القضاء والقرى المجاورة وكذلك مضارب البدو القريبة والتي يزيد عدد سكانها على مئة ألف مواطن . كما أن قضاء وادي موسى واسع المساحة وتلتحق به قرى كثيرة يسودها الفقر والعوز ويتشر بين سكانها الأمراض (مثل قرية دلاغة) فلا بد والحالة هذه من العناية الصحية في القضاء وخاصة أنه يتمتع بمركز سياحي متميز مما ينعكس إيجابياً على سمعة الأردن وتقدمه في المجال الصحي .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

إذا أردنا تشجيع المواطنين على عدم الهجرة من المحافظة إلى العاصمة فيجب أن نوفر سبل البقاء والاستمرار في هذه المنطقة ولا بد أن يكون لمؤسسة الاسكان أثرها الواضح في تشجيع هذا الأمر وأرجو أن أذكر المؤسسة بعدد من قطع الأراضي التي تملكها في المنطقة . فعل سبيل المثال يوجد لها أرض في مدينة معان ، وقطعة أرض داخل بلدية الشوبك وكان من المفروض أن تقيم عليها في

بداية الثمانينات إسكاناً وظيفياً . وما زال المواطنون ينتظرون بصبر وأمل مثل هذا الإسكان الذي يحل جزءاً من المشكلة ويساعد على تعمير المنطقة .

كما يعاني معلمو المدارس في المحافظة من صعوبة الاستمرار في البرنامج التأهيلي في جامعة مؤتة وهم يتمنون على الحكومة بالتعاون مع جامعة مؤتة على أن يكون مكان التدريس إما في كلية مجتمع معان أو كلية الشريك ليسهل على الجميع مواصلة دراستهم لرفع كفاءتهم العلمية بما يتناسب وعملية التطوير التربوي التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم .

هذه بعض من مطالب محافظة معان وقد حاولت خلال عرضي لها أن أجتهد وأقترح بعض الحلول التي إن وجدت طريقها للتنفيذ فسوف تساعد الناس وتدفعهم للاستمرار في حياتهم بعزة وشرف وشعور بالكرامة والسعادة .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور صالح اوشيدات غير موجود ، السيد علي الشطي غير موجود ، ولأن الكلمة للسيد فرح الربضي .

السيد فرح الربضي :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء النواب

أرد أولاً أن أبرئ ذمتي وذمتكم من دم هذه الموازنة المعروضة علينا . فهي لا تحسب

على مجلسنا الحالي بأية طريقة من الطرق . ونحن قد أتينا إلى البرلمان والموازنة جاهزة . وبعبارة أخرى فإنه لم يكن لنا أي تأثير فيها قبل واثاء إعدادها . وحتى بعد تقديمها للمجلس الكريم فأنا لا نجد لدينا سلطاناً عليها لأن الدستور لا يسمح لنا باقتراح أية زيادة في الأنفاق . ومن الغريب في الأمر أنه يحق لنا المطالبة بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب . ولعمري ما من أحد في هذا المجلس يخطر بباله زيادة الضرائب على هذا الشعب الطيب الذي أثقلت الحكومات المتعاقبة كاهله وحرقت أنفاسه .

وأكثر من ذلك فإن المداولات التي جرت بين اللجنة المالية لمجلسنا الحالي ومعالي وزير المالية وأركان وزارته لا تعطي أثارها وثأريها في الموازنة الحالية ، وإنما تنعكس هذه الآثار في مشروع موازنة العام القادم ١٩٩٥ . ونرجو الله أن يبقى الوزير وزيراً حتى ذلك الحين حتى يفي بوعده .

إن من يقرأ مشروع الموازنة للعام الحالي ١٩٩٤ سرعان ما يكتشف التوجهات التي رسمتها الحكومة في سياستها الاقتصادية . ذلك أن الموازنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاقتصادية للوطن ، لأن الموازنة هي الترجمة الحقيقية لهذه السياسة . ومن هذه التوجهات ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي . ومن التوجهات الإيجابية أن الموازنة جاءت لتضبط التضخم ، ومنها أيضاً أنها تهدف إلى زيادة

النمو وتقليص العجز . ومن إيجابياتها أنها موازنة إنشائية لا مركزية - رغم تحفظاتنا على هذا التوجه اللامركزي التي سنبينها بعد قليل - ومن إيجابيات الموازنة كذلك زيادة نسبة حياة الصناعات المحلية بصورة ملحوظة .

وأما التوجهات السلبية في موازنة هذا العام فنئين أهمها بما يلي :

١ - الزيادة الكبيرة في الإيرادات المحلية عن طريق التوسع في فرض الضرائب وجبايتها .

وقد لجأت الحكومة إلى زيادة الإيرادات المحلية لعام ١٩٩٤ دوناً إعلان عن زيادة في الضرائب . ومن الإجراءات التي لجأت إليها في هذا المجال دفع الرسوم والمقطوعات لعدد من المرافق وتوسيع استخدام ضريبة الاستهلاك وزيادة أسعار بعض السلع والمواد الأساسية كالمحروقات . وتحمل ضريبة المبيعات رأس قائمة هذه الإجراءات نظراً لكونها ضريبة غير مباشرة ، ولأن مجال تطبيقها أوسع وأشمل من ضريبة الاستهلاك . وسوف يؤدي استخدام هذه الضريبة إلى رفع التكاليف بالنسبة للانتاج المحلي الوطني وبالنسبة للمستهلك النهائي . كما سيؤدي تطبيق هذه الضريبة إلى رفع خط الفقر المدقع واتساع شريحة الذين يقعون تحت هذا الخط .

واستخدام ضريبة المبيعات سيؤدي من ناحية أخرى إلى تقليص الطلب المحلي على الأنتاج الوطني مما يؤدي إلى تقليص الاستثمار

وبالتالي ستزداد نسبة البطالة . ثم إن هذه الضريبة سوف تؤدي إلى قفزة في الإيرادات المحلية بحيث يكون معدلها التراكمي أعلى من المعدل التراكمي لنمو الناتج المحلي الإجمالي . وبالتالي فإن هذه القفزة في الإيرادات المحلية ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى تعميق الخلل بين الأجور والأسعار وإلى الخلل بين المداخيل الفردية والأسعار .

٢ - إيلاء القطاع الخاص دوراً رئيساً في الحياة الاقتصادية مع تقليص لدور الدولة في القطاعات الانتاجية في مجال الصناعة والزراعة .

فمشروع الموازنة يتمم بالقطاعات الاجتماعية ولا يولي مستلزمات التنمية إهتماماً مناسباً . ومن الملاحظ في مشروع الموازنة إبتعاد الدولة عن قطاعات الانتاج المادي المباشر بهدف توسيع الفرص للقطاع الخاص . إن وضعنا الاقتصادي لا يتحمل أن يعمل أحد القطاعين العام والخاص في معزل عن الآخر . إنه وضع دقيق ويستدعي أن يقوم القطاعان كلاهما بدور نشط والعمل سوية ، وخاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بالبطالة والفقر . ومنها كان القطاع الخاص نشطاً وفعالاً فلا يمكن له وحده أن يتولى مهمة زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل للمواطنين .

٣ - الإنفاق في مشروع الموازنة يفتقر إلى الحكمة :

هكذا من المأهول

ويتجلى ذلك في إرتفاع الأنفاق الرأسمالي على بعض قطاعات البنية التحتية في وقت يجب أن يزداد التوجه فيه إلى بناء الأساس المادي المنتج لتوفير فرص عمل آتية وزيادة الطاقة الوطنية على توليد الدخل مع الحفاظ على التوازن بين الأنفاق على البنية التحتية والقطاعات المنتجة .

كما يتجلى الانقراض إلى الحكمة في الأنفاق في موضوع آخر وهو أن الإنفاق الرأسمالي في الموازنة يتركز على شراء السيارات والأثاث والمستلزمات التي لا علاقة لها بزيادة الاستثمار المنتج . وكان من الحكمة أن تلجأ الموازنة إلى تقليص الإنفاق بدلاً من زيادة الإيرادات مع إبقاء وتيرة الإنفاق على حالها .

وبالاضافة إلى ما تقدم فقد لجأت الموازنة إلى تقليص الدعم للمواد التموينية بمقدار ستة ملايين دينار . فالمخصصات المرسدة لدعم المواد التموينية في العام المالي ١٩٩٣ كانت (٣٦) ستة وثلاثين مليوناً بينما انخفضت في موازنة عام ١٩٩٤ إلى (٣٠) ثلاثين مليوناً . ومثل هذا الاجراء يضر بالمواطن وخاصة من كان فقير الحال . إننا نطالب بعدم تقليص المخصصات المرسدة لدعم المواد التموينية ؛ لا بل نطالب بزيادتها لأنها تمس قطاعاً واسعاً من شعبنا ؛ خاصة وأن عدد السكان يزداد يومياً . وإذا كان هذا التقليص شراً لا بد منه فيجب ألا ترفع أسعار السلع المدعومة للمواطنين مع ضرورة توجيه الدعم لمستحقيه كما نطالب بتحسين أداء جهاز وزارة التموين

وتشديد المراقبة بها بكل تحقيق العدالة بين المواطنين . كما نطالب بتوفير المادة العلفية للمواشي ودعمها بصورة مستمرة وصرفها لمستحقيها ومعاينة المتلاعبين بها لجني الربح الحرام .

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن إفتقار الموازنة إلى الحكمة في الإنفاق أن نطالب الحكومة بضرورة الحفاظ على حقوق الخزينة من الأموال المستحقة لها على المواطنين . وهذا أمر يستدعي تحصيل المتأخر من الرسوم والإيرادات الضريبية لتضيق الفجوة بين الإيراد والإنفاق وتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين . . . فنحن جميعاً متكافلون متكافلون متساوون . وحسناً نفعل الحكومة إن هي عمدت إلى تقسيط مستحقاتها السابقة والتي تزيد عن مليار دينار .

٤ - نلتطوي الموازنة على عجز واضح :

ولا أريد هنا أن أطيل فقد سبقني إليها معالي الدكتور عبد الله النصور ومعالي الدكتور عوض خليفات ولا حاجة هنا للزيادة .

٥ - تخصيص مال هام تحت عناوين غامضة :

لقد ورد في الموازنة تخصيص مال عام تحت عناوين غامضة . إذ وضعت الحكومة في الموازنة بنوداً عامة لتنفق منها ما تشاء كيفما تشاء وقت تشاء في غياب مراقبة مجلس النواب علماً بأن الهدف من قانون الموازنة العامة أصلاً هو إلزام الحكومة بعدم الإنفاق إلا وفق

التحويل للمطى لها من نواب الشعب . وعلى سبيل المثال جاء في الموازنة ما مجموعه خمسة ملايين دينار منها مليوناً دينار تحت عنوان إعانة النازحين وثلاثة ملايين دينار تحت عنوان النفقات الطارئة . ومثل هذه المبالغ لا يعرف النواب أين تذهب ولا دليل لديهم على أنها تنفق فعلاً على النازحين والطارئين .

لقد كانت الحكومات السابقة تلجأ إلى استخدام هذه العناوين لإخفاء ما كانت تدفعه لأغراض سياسية في الضفة الغربية عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية . وأما الآن فلم يعد لمثل هذه العناوين ما يبررها ، خاصة وإن مدفوعات الموازنة لجهاز الأوقاف في الضفة الغربية ورد في الموازنة صراحة وبقيمة (٦٠١٥) مليون دينار .

ومن المبالغ التي لا يعرف النواب أين تذهب وكيف تذهب المصاريف السرية التي تدفع دولياً رقابة أو محاسبة . ومن أمثلة ذلك ما تصرفه حكومتنا المتعاقبة لبعض الصحفيين في الداخل والخارج في وقت ينوء فيه بلدنا تحت عبء الديون ؛ ويكافح مواطننا المنكود من أجل تحمل نصيبه من سد عجز الموازنة .

وبالإضافة إلى ما تقدم نجد في الموازنة مبلغ (١٧,٨) مليون دينار ورد تحت عنوان النفقات العامة ؛ وهو مبلغ يصرف بقرارات من مجلس الوزراء لتغطية التجاوزات للموازنة الموضوعية لبعض الوزارات والمؤسسات . والسؤال الآن هو : إذا كانت موازنات بعض

الوزارات والمؤسسات لا تكفيها فلماذا لا تزداد هذه الموازنات لتأخذ حجمها الطبيعي دونما لجوء إلى هذه الأساليب . إننا لا نتهم أحداً بسوء التصرف بهذه الأموال ؛ وإننا نطالب بأن تكون محاسبة في الموازنة ومعروفة جيداً ولدى السلطة التشريعية علم بكيفية صرفها . إن من حق نواب الشعب أن يطالبوا وزارة المالية بتقديم قائمة مفصلة في نهاية السنة تبين أوجه صرف هذه المبالغ التي وردت تحت عناوين غامضة حتى تتم رقابتها ومعرفة كيفية صرفها

٦ - اسلوب اللامركزية في الموازنة :

يلاحظ من دراسة الموازنة أنها تتجه نحو تطبيق اللامركزية . وإننا إذ نقدر للحكومة جهدها وتجربتها الجديدة في هذا المجال فأنا نرى أن نورد الملاحظات التالية حول هذا الأسلوب :

أ - أن تطبيقها كلها دفعة واحدة على النفقات الجارية والرأسمالية معاً يستدعي وجود عدد كبير من الموظفين المؤهلين للقيام بأعمال الرقابة الإدارية والمالية . ومثل هذا العدد من الموظفين المؤهلين غير متوافر في معظم المحافظات - إن لم نقل في كلها .

وفي ظل انعدام التجربة والتأهيل تزداد فرصة الوقوع في الخطأ . ولتصحيح هذا النهج نقترح أن يكون تطبيق اللامركزية في الموازنة

هكذا من الأسهل

اغلفت الموازنة زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين :

فمن يتفحص مشروع الموازنة لا تقع عيناه على شيء اسمه «زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين» . وعندما تتساءل عن سر هذا الأغفال نجد الجواب جاهزاً : إذا زيدت الرواتب نجم عن ذلك عجز ... والعجز يعيق تطبيق التصحيح الاقتصادي .

زيادة الرواتب معناها زيادة النفقات والصرف والاستهلاك ... وزيادة النفقات والاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية ... وزيادة الطلب على العملات الأجنبية يؤدي إلى نقص الاحتياطي منها ... ونقص الاحتياطي منها يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار ... وانخفاض قيمة الدينار يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ... وهذا هو الجواب الجاهز .

وفي وسط شعور الموظفين بالأمس والألم نتيجة إغفال الموازنة زيادة رواتبهم جاء قرار الحكومة برفع رواتب أصحاب المعالي الوزراء فاستبد بالناس شعور النعمة والعداء لهذه الحكومة .

إننا لسنا ممن عارضوا هذه الزيادة أو يعارضونها ... فالوزراء شرعية من أبناء شعبنا ... لهم كرامتهم كما لنا كرامتنا المهم لنا ومعاناتهم معاناتنا . ولكن هذه الزيادة كان يجب أن تصاحبها زيادة في رواتب الموظفين والمتقاعدين ... مدنيين وعسكريين

تدريجياً كأن نبدأ مثلاً بالحسابات الرأسالية ثم الجارية والابتداء من جانب اداري معين مثل الصحة مثلاً ثم تنتقل إلى إضافة جانب آخر مثل التربية والتعليم وهكذا إلى أن نصل إلى التطبيق الكلي لمختلف الجوانب ويسير جنباً إلى جنب مع هذا التدرج إعداد البرامج التأهيلية والتدريبية للعاملين في هذا الحقل .

ب- إن موازنة المحافظات لا تعطي صورة حقيقية لحجم الإنفاق ، وخاصة الإنفاق التنموي في كل محافظة . والسبب في ذلك أن الإنفاق الرأسمالي والجاري يتداخلان مع الإنفاق الواتمي للمحافظات .

ج- ان ما سمي بموازنة لامركزية هي في حقيقة الأمر مخصصات قررتها الحكومة ولم تشارك في إعدادها مجالس المحافظات والألوية .

إن نهج اللامركزية نهج سليم ومرغوب إلا أنه يجب عدم التسرع في تطبيقه . فإذا لم يكن قد أعد له جيداً فإن احتمال الوقوع في الأخطاء كبير . فعدم الأعداد الجيد لتطبيقه وما يجعله ذلك من أخطاء من شأنه أن يبعدنا عن تطبيقه في المستقبل بدعوى أننا طبقناه وشللنا في تطبيقه

٧- وأخر هذه السلبيات هي أن الحكومة

من حل المشكلات السكنية للمعلمين حلاً ناجحاً وسريعاً .

٢- تدعم الخدمات الطبية المدنية والعسكرية وتزويدها بكافة الأجهزة العلمية المتطورة والكادر البشري التخصصي حتى تقوم بدورها الأساسي وخدمة المواطنين بصورة فعالة . واستكمالاً لذلك لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتعميم مظلة التأمين الصحي الذي يشمل جميع المواطنين أينما وجدوا .

٣- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي وتعديل قانون الضمان الاجتماعي لسد الشغرات التي تقع عليها بين الحين والآخر . ويجب أن يكون الهدف من التعديل هو خدمة المؤمن عليهم لا الرغبة في جباية المزيد من الأموال . وأول ما يجب أن يطاله هذا التعديل أن يكون سقف راتب الشيخوخة مرناً يتناسب مع ظروف الغلاء والقوة الشرائية للدينار ومستوى تكاليف المعيشة ، ويجب ألا يكون الهدف من تعديل القانون ضمان الربح التجاري وتجنب الخسارة .

فالربح المطلوب هو خدمة مصالح المواطنين المؤمن عليهم لأنه الربح الذي يسمو فوق حسابات الربح والخسارة المادية . ومن هنا بالذات فإن مدفوعات الضمان الاجتماعي في الدول التي تحترم نفسها وتحترم أفرادها تتجاوز مقبوضاته

لهؤلاء جميعاً هم كرامتهم أيضاً ... لقد باتت رواتبهم لا تسد كفاف خبزهم اليومي وهدرت كرامتهم تحت سوط إرتفاع تكاليف المعيشة . وإذا كان البعض يبررون عدم الزيادة في رواتب هؤلاء بسبب شح الموارد فإننا نقول لهم بأن الأمر ليس صعباً ؟ إذ يمكن تغطية الزيادة في الرواتب من الزيادة الكبيرة في النفقات الجارية .

وفي هذا المجال ، أود أن أقترح على دولة رئيس الحكومة إجراءً يحقق للخزينة زيادة في الإيرادات ويعمل على حل مشكلة مستعصية من مشكلات الموظفين لا بل جميع المواطنين . وأقصد بذلك أن تسمح الحكومة للموظفين والمتقاعدين باقتناء سيارة مناسبة على أن يتم تسديد رسومها الجمركية على أقساط شهرية مريحة .

دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب، لقد تضمن قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ معظم الجوانب والتوصيات التي دارت بمخيلتي أثناء دراستي لمشروع الموازنة . ولكي لا أكرر ما جاء في هذا القرار من توصيات فلأنني سأكتفي بالملاحظات والتوصيات التالية :

١- اتفنى على الحكومة رصد مبلغ (٢٠) عشرين مليون دينار لدعم صندوق الإسكان في وزارة التربية والتعليم بشكل قرص بدون فوائد لكي يتمكن الصندوق

هكذا من الأعمال

فالمواطن في هذه الدول أغل من المال .

٤ - إنقاذ القطاع الزراعي : كنا قد دعونا في مداوالات الشقة بالحكومة الى ضرورة الاهتمام بالجانب الزراعي وطالبنا بمؤتمر وطني تشارك فيه كل الجهات والفعاليات الزراعية لبحث مشكلات الزراعة وإيجاد الحلول الممكنة لها . ولا زلنا ننتظر مثل هذا التحرك الذي إذا جاء متأخراً صعب علينا إنقاذ اقتصادنا الزراعي من الإعياء .

وفيما يخص ديوان الرقابة والتفتيش فقد سبقني معالي الدكتور عوض خليفات وكتلة المستقلين من الزملاء النواب الى المطالبة بدعم هذا الديوان ، وأنا أضرم صوتي الى صوتهم . وأطلب من الحكومة تزويد مجلس النواب بنسخة من التقارير الدورية التي يصدرها هذا الديوان ، علماً بأنني أفضل أن يكون ارتباط هذا الديوان بمجلس الأمة حتى يكون بمنأى عن هيمنة الحكومة .

دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب، إنطلاقاً من الواقع الذي نعيش والظروف التي تحيط بوطننا أرى من واجبنا ان لا نشط في مطالبنا وأن لا ننع تحت تأثير عواطفنا ونحن نقاش هذه الموازنة . وإذا كنا سنتطرق بكلام بسر الحكومة فإننا نرجو أن لا يضيّق صدرها إذا ما جاء بعض كلامنا يشد أعصابها وخاصة عندما أتكلّم عن هموم لواء عجلون . الذي أتشرف بتمثيله فعند تصفحي للموازنة لم أجِد في مشروع الموازنة تخصصات لهذا اللواء

تسر الخاطر وترضي الضمير ولا عجب في ذلك ، فهو اللواء المهمل على مر السنين . وكأني بالحكومات المتعاقبة توصي بعضها بعضاً أن إبقوا على إهمالكم لهذا اللواء لأن جماله الطبيعي يعكس حالة اقتصادية جيدة لأبنائه . وكأني بهذه الحكومات المتعاقبة تمن علينا بجمال طبيعة لوائنا حتى لتعتبره مكرمة من مكارمها إن هذا الجبال ليس من صنع الحكومات . . . إنه هبة الله أراد بها أن يعوضنا عن إهمال حكوماتنا لنا ونجاهلها لمطالبنا .

ومن هنا فإنني أطلب الحكومة باستدراك أخطاء الماضي واعطاء هذا اللواء حقه . إنني أطلب بها هو معقول ومقبول ويساير واقع البلد وظروفه ولا أطلب بها هو مستحيل ويتجاوز طاقات وطننا . إنني أطلب الحكومة - وضمن امكاناتها - بتوجيه الاستثمار في المشاريع الصغيرة ليقيد منها أبناء هذا اللواء . وإذا كانت الحكومة عاجزة عن ذلك فلتسمح لنا باستقدام الممولين من الخارج دون أن تتحمل الخسارة قرشاً واحداً . هنالك العديد من الشركات اليابانية والألمانية وغيرها على استعداد لأن تقيم العديد من المشاريع الاستثمارية والسياحية في لواء عجلون لمدة محدودة وعلى نفقتها الخاصة . وبعد سنوات معدودة من استثمار هذه المشاريع تتركها للدولة دوناً مقابل . وبذلك تساعدنا الحكومة في توفير الكثير من فرص العمل لجيش من المواطنين العاطلين عن العمل والذين لا يجدون ثوب يومهم .

السيد فرح الرضي : دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ،

إختصاراً للوقت فأنتي سأكتفي بأن اذكر دولة رئيس الوزراء وأشكره في هذه المناسبة ، فقد أبدى في إجتماع خاص لبعض النواب أنه على استعداد لأن يدرس التوصيات التي نجت عن مؤتمر التنمية للواء عجلون الذي رعاه سمو الامير الحسن قبل حوالي خمسة أعوام . ولا أريد أن أذكر هذه التوصيات فسوف أسلمها للحكومة لتدرسها . ونرجو من دولة الرئيس أن يوليها الاهتمام كما سبق ووعد . . . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً ، سأرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق وسيكون أول المتحدثين الدكتور مصطفى شنيكات - وهنا - رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات :

دولة الرئيس ،

حضرات النواب الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ان الموازنة العامة لأي دولة ، وفي الوقت الذي يفترض بها أن تعكس ظروف الواقع الاقتصادي بمنجمل جوانبه . . . فهي في نفس

أرجو أن لا تشتد أعصاب الحكومة وأن لا يضيّق صدرها إن نحن طالبنا بحقوق لواء عجلون . وهي مطالب حق وعدل ولن نمل من ملاحقتها ومتابعتها لأننا نقف الى جانب أبنائنا وشعبنا مدافعين عن لقمة عيشهم ورغيف خبزهم ، ومن حقنا أن نتابع هذه المطالب ومنها سوف اختصر .

١ - تحويل اللواء الى محافظة : لقد طرح عطاء بناء متصرفية لواء عجلون وسوف يبدأ البناء بعد أيام قليلة ، وسيكون هذا البناء متسعاً كافياً لتحويل اللواء الى محافظة . ثم إن معظم مديريات الخدمات متوافرة في اللواء مثل مديرية التربية والتعليم ومديرية الصحة ومديرية الزراعة ومحكمة البداية ودائرة الأحوال المدنية وغيرها . ولم يبق من المرافق المرفوض وجودها في المحافظة الا القليل . وبذلك لا يترتب على الحكومة أية نفقات كبيرة .

٢ - القطاع الزراعي : ونطلب هنا السباح بالافراز للاراضي بحيث تكون القطعة الواحدة دونمين .

- وهنا أخص الجميع واستمعوا لأذان الظهور -

دولة رئيس المجلس : أرجو أن لا يفادر أحد للصلاة لأي سارفع الجلسة للصلاة بعد انتهاء الزميل .

- ثم أكمل السيد فرح الرضي كلمته -

الوقت ... يفترض بها أن تشكل بحد ذاتها أداة من أدوات معالجة الاختلالات العامة في مسيرة التطور الاقتصادي .. وفي الأصل أنها هي أداة لإعادة توزيع الدخل القومي وتعبير عن التوجهات العامة لسياسات الدولة ، وهي بالتالي تعكس الطبيعة الاجتماعية لهذه السياسات ... سواء في اتجاه التنمية وتحقيق التوازن في مستويات المعيشة لكافة الشرائح الاجتماعية .. أو في اتجاه مزيد من التفتيش للعدالة الاجتماعية ... وبما يعني مؤشرا صارخا على وجود اختلالات عميقة في العلاقة ما بين السلطة وجمهير الشعب .

أيها السادة ..

أحد كتابنا الاقتصاديين .. وفي مقالة له حول «ضريبة المبيعات» قال ... «والمشكلة أن الأخذ بالاعتراضات الوطنية أو بيعها على الأقل حول مشروع قانون هذه الضريبة ليس أمرا متوقفا بالحكومة أو مرهونا بإرادتها فقط ... بل يتطلب الأمر موافقة صندوق النقد الدولي أيضا .. ومن هنا الأزمة !!!» انتهى الاقتباس .

هذا هو الواقع إذن .. أيها السادة .. فنحن محكومون في سياستنا الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية لشروط وموافقة جهة خارجية ، ألا وهي صندوق النقد الدولي ، وهي مؤسسة ليست معنية بأي حال من الأحوال في تصويب الاختلالات الجوهرية في اقتصادنا وإتاء معنية في توجيه اقتصادنا بما يحقق ويخدم

مصالح البلدان الدائنة أي مصالح البلدان الرأسمالية الغنية ، فهي سياسات معروف عنها بأنها تعمل على لوي أعناق الجماهير وزعزعة استقرار البلدان الفقيرة وتهديد أمنها ومستقبلها .

هذا هو الأساس إذن ... وعلى هذه القاعدة فقط مطلوب منا مناقشة قانون الموازنة العامة وأي قول آخر إنما هو من باب التعامي عن هذه الحقيقة المرة ... ومن باب السير الأعمى نحو السراب !!

فما الذي علينا أن نقوله في مشروع موازنة لا نخدم في الأساس إلا تعميق الخضوع لشروط التبعية والاستغلال ، وهي ذاتها بنود هذه الموازنة تؤكد هذا الأساس ... !! بدءا بالاتفاق وأبوابه الواسعة وانتهاء بالإيرادات وأبوابها الواسعة أيضا .

أيها السادة ...

وفي باب التفاصيل ... فإن مشروع قانون الموازنة العامة المقدم من الحكومة يعكس فيها يعكسه استمرار النهج القائم على سياسة الاعتماد على القروض الخارجية من جهة وزيادة الضرائب غير المباشرة على المواطنين من جهة أخرى - في سبيل توفير الإيرادات للخزينة - وذلك بالرغم من المخاطر الكبيرة التي أحدثتها مثل هذه السياسة على البلاد خلال السنوات الماضية وعلى هيكلية الاقتصاد الأردني وما أفرزته من اشكالات على الصعيد المعيشية والاجتماعية والثقافية عامة .

لقد جاءت هذه الموازنة - رغم كل ذلك - أكثر انسجاما مع توصيات صندوق النقد الدولي وذلك من خلال استخدام الضرائب غير المباشرة كأداة للتصحيح - فبعد ان قامت الحكومة في غضون العام الماضي برفع اسعار العديد من السلع الاساسية والارتكازية لا سيما المحروقات فهي تتجه اليوم لاصدار قانون الضريبة على المبيعات وتقليص الدعم عن السلع الاساسية وما شابه ذلك من اجراءات تفتح الباب واسعا امام موجات الغلاء التي ستطحن تحت رحاما العديد من الفئات الاجتماعية .

وقد انعكس هذا التوجه في الأرقام المقدمة في مشروع قانون الموازنة حيث بلغت الإيرادات المقسمة من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة مبلغ ٨٧٨,٥٠٠ مليون دينار أي حوالي ٦٩٪ من مجمل الإيرادات المحلية وزيادة قدرها ١٧٤,٣ مليون دينار عنها في العام الماضي وأيضا فقد حدد مشروع القانون قيمة القروض والمساعدات والمنح التي تسعى الحكومة للحصول عليها بمبلغ ٤٥٦,٤ مليون دينار .

وهذا بلا شك يكشف عدم دقة ادعاء الحكومة بأن موازنة عام ١٩٩٤ هي بلا عجز فقد قدمت الحكومة مشروع موازنتها تحت عنوان مثير ومضلل للشعب «موازنة بدون عجز !!» ونحن وإن كنا نتمنى أن يعكس هذا العنوان واقعا موضوعيا معلا بالأرقام فإنتنا في المقابل لنكتشف ان الحقيقة هي

العكس تماما وأننا ما نزال نسير في ذات الطريق التي جرت وما تزال على بلادنا وجماهير شعبنا الكثير من الويلات والمصائب !!

أيها السادة ...

لقد أورد مشروع الموازنة في باب النفقات أن النفقات الفعلية للموازنة هي مبلغ ١٧٨٧ مليون دينار من المتوقع أن توفرها الخزينة عن طريق إيرادات محلية مبلغ ١٢٧٦ مليون دينار ومساعدات خارجية ١٥٦ مليون دينار قروض مستردة ٥٥ مليون دينار كما ستقترض الخزينة مبلغ ٣٠٠ مليون دينار !!

ولقد اعتبر بيان الموازنة القروض والمنح البالغة قيمتها ٤٥٦,٤ مليون دينار . إيرادات متحققة وبما يعني محاولة إيهام الرأي العام بعدم وجود عجز، وقد بينت الأرقام المقدمة ما يلي :

- ١ - قدرت المنح والمساعدات الخارجية بمبلغ ١٥٦,٤ مليون دينار - منها مبلغ ٦٢ مليون فقط ملتزم بها وتسعى الحكومة من أجل توفير المبلغ المتبقي وإن كان يراودها الشك في امكانية توفير هذه المساعدات !!
- لذلك أجاز مشروع القانون للحكومة زيادة الاقتراض الخارجي بهدف تغطية العجز المتحقق من عدم الحصول على هذه المنح والمساعدات ... !! حيث نصت الفقرة (د) من المادة (٤) من مشروع قانون الموازنة على ما يلي :

هكذا سنأصل

... اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الحزب... يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض ...

٢ - لم تشمل ارقام الموازنة - موازنة التمويل المتحملة بتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠) مليون دينار والتي ستتم تغطيتها عن طريق الاقتراض ايضا ، وبذلك فقد اعتبر البيان ان اجمالي نفقات الموازنة ١٤٨٧ مليون والصحيح هو ١٧٨٧ مليون دينار أما في جانب سياسة الاتفاق فائنا نلاحظ زيادة ملموسة في مخصصات بعض الوزارات الى جانب التضخم في الاتفاق العام ١١٠٠

فلقد بلغت النفقات الجارية مبلغ ١١٢٨ مليون دينار والنفقات الرأسمالية ٣٥٩ مليون دينا واذا ما دققنا في بيان النفقات العامة فائنا نستنتج ما يلي :

١ - هناك ارتفاع غير مبرر للنفقات الجارية اي بزيادة قدرها (١٤١) مليون دينار عن العام الماضي وهذا مما يؤكد ... ان الميل العام لسياسة الاتفاق يتجه باستمرار نحو توسيع وتضخيم الجهاز الحكومي الذي يمتص معظم ايرادات الموازنة العامة .

٢ - أما في بعض النفقات الرأسمالية وبالرغم من زيادتها بمبلغ ١٩ مليون دينار إلا ان للحكومة نيتها في تخفيض نسبة الاتفاق الرأسمالي الاستثماري ، متلذعة بانفساح

المجال أمام توسيع مساهمة القطاع الخاص وبالرغم من هذه النفقات الرأسمالية فانها تتجه لشراء الاثاث والسيارات والتجهيزات وليس للاستثمار .

٣ - لقد خصصت الموازنة مبلغ ١١,٨٥٦ مليون دينار لوزارة الزراعة ، بزيادة قدرها ٨١٥ ألف دينار فقط عن موازنة ٩٣ . في الوقت الذي جمدت فيه الوزارة مشروع انتاج البذار والتقاوي ... انتاج الأصول والأمهات من اللوزيات والتفاحيات لعدم وجود مخصصات مالية في وزارة الزراعة .

٤ - لقد خصصت الحكومة مبلغ ١٧,٨٠٠ مليون دينار باسم النفقات العامة تصرف بقرارات من مجلس الوزراء ، ما هي هذه النفقات العامة ... هل هي نفقات سرية لا يجوز للسلطة التشريعية الاطلاع عليها؟ وهل هي أكثر أهمية وجوية من دعم المواد الغذائية ...؟ حيث قلصت الحكومة حجم الدعم من ٣٦ مليون دينار الى ٣٠ مليون دينار ، لا اعتقد أن هناك أي مبرر لرصد اتفاق هذه المبالغ المجهولة لبلد يعاني من أزمات اقتصادية ومديونية عالية ، سيما وأن هذه الأموال سيتم توفيرها من قوت الشعب .

دولة الرئيس ... حضرات النواب الكرام ان مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ يشكل تعبيراً صارخاً عن انحياز

الحكومة لصالح الاقلية الغنية على حساب الاكثية الفقيرة من المجتمع .

فمن جانب ، تسعى الحكومة لزيادة ايراداتها المالية عبر طريقين رئيسيين :

اولاً - زيادة الضرائب غير المباشرة والتي تنعكس بوجه عام على اسعار السلع بالارتفاع حيث توضح ارقام الموازنة ان ايرادات الحكومة من الضرائب غير المباشرة ستبلغ نحو ٦١٪ من اجمالي الايرادات في حين ستصل النسبة المتأنيب عبر ضريبة الدخل الى حوالي ٧٪ فقط هذه النسبة الاخيرة ضئيلة ، ويتوجب رفعها ، حيث من المعروف ان ضريبة الدخل تصيب الاغنياء اكثر مما تصيب الفقراء ، ولا بد ان تكون مساهمة الشرائح الغنية في تمويل جهاز دولتها اكبر من مساهمة الشرائح الفقيرة وان هذا واحد من اوليات شروط تحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانياً - الاستمرار بالاعتماد على القروض والمنح الخارجية لتمويل نفقات الدولة حيث ستبلغ مساهمة القروض والمنح نحو ٢٨٪ من اجمالي الايرادات .

ان هذا الوضع لا يجعل من اقتصادنا عرضة للاستنزاف الدائم من قبل الاجنبي وحسب بل ايضا للتحكم في اتجاهات نموه ونيتته . ففي بلد كالاردن عندما نتحدث عن الموازنة العامة للدولة ومؤسستها فائنا نتحدث

عن نحو (٥٠٪) من النشاط الاقتصادي وفقا للتقديرات الواردة في خطاب الموازنة ذاته .

هكذا ، ايها السادة يتضح للجميع ان ادعاء الحكومة بانها تقدم لنا موازنة خالية من العجز انما هو ادعاء غير دقيق فالعجز الحقيقي قائم تحت غطاء قروض تفوق قيمتها ربع اجمالي نفقات الدولة ، وهي قروض يعلم الجميع بأنها تترافق مع جملة من الشروط التي تعمل على ربط حركة اقتصادنا بأرادة المقرضين بما يكرس التبعية والتأخر الاقتصادي .

واذا ما كانت الحكومة مبتهجة بأنها سوف تحقق زيادة في الايرادات المحلية تصل الى حوالي ٨,٥٪ ، فان على الجماهير الشعبية الفقيرة أن لا تبتهج ، ذلك أن الزيادة هذه سوف لن تأتي من جيوب الاغنياء أو ازدياد النشاط الاقتصادي وانما على حساب ارتفاع الاسعار جراء فرض ضرائب غير مباشرة اضافية عبر القوانين والتعليقات التي تخطط الحكومة لاصدارها وتطبيقها .

أما على الجانب الآخر من الموازنة العامة فائنا نجد أن ربع نفقات الحكومة سوف تذهب الى الدائن الاجنبي لتسديد أقساط القروض وفوائدها . بينما تراوح حصة النفقات الرأسمالية في حدود ٢٣٪ من اجمالي النفقات . ان هذا يعني أن حوالي ١٥٪ مما يتجه الأردن يذهب الى الخارج دون مردود حقيقي ، غير ان البعض قد يعتبر التأجيل الجزئي لاستحقاقات المديونية مردودا على الرغم من عدم تحقيق انخفاض يذكر في

هكذا من الأشغال

مسترياتها .

دولة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين

ان الآثار الاجتماعية لسياسات الحكومة الاقتصادية وكما عبرت عنها في مشروع قانون الموازنة هذا ، لا تعمل سوى على زيادة حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وازدياد ارتباط حركة اقتصادنا بآراء المون الأجنبي فهذه السياسات التي تزيد من الضغط على الفئات الشعبية الفقيرة تنذر بانفجار اجتماعي لا يعرف مداه .

ان علينا ان نحذر سلفاً من التشبث المتفان بقراءات وأرقام مخطوطة عن نمو الاقتصاد وإمكانات نموه في ظل مثل هذه السياسات . فاذا كان هناك نمو قد حصل عام ١٩٩٢ فان مرد ذلك هو لظرف استثنائي تمثل بضخ جزء من أموال المغتربين العائدين ، واذا كان هناك من يعلق آمالاً كبيرة على ظروف مواتية للنمو سوف تخلقها التسوية مع اسرائيل فالتنا نعود للتذكير بالقاعدة الأساسية ، ألا وهي ان اخلل في اقتصادنا لا يكمن في حقيقة الأمر في صغر موارده بقدر ما يكمن في بنيته الاقتصادية أي في طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تشأى عبرها الموارد المالية ، ولهذا فان الرهان على تحسين الأوضاع الاقتصادية مستقبلاً هو رهان خاسر مالم تقم الحكومة بتبديل سياساتها الاقتصادية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد برمته كي يكون قادراً على النمو السوي في ظل عالم تحكمه قوانين الأزمات

الدورية .

أيها السادة ...

ان السياسات التي تنتهجها الحكومة ، وكما تعكسها الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ ، بعيدة كل البعد عن الاسهام في ارساء أسس اقتصاد منتج بل ان حجم الاممال لقطاعات الانتاج كبير . فاذا ما أخذنا الزراعة ، فالتنا لا نحتاج الى خير ليظهر لنا حالة التراجع بل والتدهور الخطير لهذا القطاع ، وذلك بالرغم من التصريحات المتكررة عن اهتمام الحكومات المتعاقبة بهذا القطاع .

ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة قد لعبت دوراً جوهرياً في تفرغ هذا القطاع الحيوي من القوى العاملة من خلال استدراجها الى جهاز الدولة المدني والعسكري مما أسهم في إهمال الأراضي ، وبخاصة البعلية منها ، وبغض النظر عن ما قبل عن خطط التنمية التي استهدفت تطوير الاقتصاد عامة والقطاع الزراعي على وجه الخصوص .

إلا أن خطط التنمية هذه فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهدافها ، ويكفي الإشارة الى أن قطاع الزراعة لا يستوعب أكثر من ٧٪ من القوى العاملة معظمهم من الوافدين ، ولا يسهم بأكثر من ٧٪ من الناتج المحلي وإن ١٠/٩ الرغيف أصبح مستورداً ... ذلك أن التركيز على الزراعة التصديرية دون مراعاة للاحتياجات الفردية للمجتمع المحلي وتوفير الحد الأدنى من المحاصيل الحقلية التي تشكل

الغذاء الرئيسي لمختلف فئات الشعب اضعف من دور الزراعة في الاقتصاد الوطني وعمق النمط الاستهلاكي .

أيها السادة ...

ان تطوير الزراعة يتطلب توفير مستلزماتها من البذار والتقاوي والأسمدة للمزارعين وبالأسعار المناسبة وفي هذا المجال فالتنا أود أن استوضح عن مصير مشروع انتاج البذار والتقاوي الذي بدأ بانتاج بذار البصل والثوم والبايبا والكوسا والملوخية ، كذلك مشروع انتاج الأصول والأمهات من اللوزيات والتفاحيات الذي بدأ العمل بها في عام ١٩٩١ وتوقفنا عن الانتاج بحجة عدم وجود غصصات مالية في وزارة الزراعة ، ولوجود خالفات ادارية وتنظيمية حسب ما أوردته وزارة الزراعة في حينه .

كذلك لدى الحديث عن الوضع الزراعي لا يستطيع المرء اغفال منطقة تعتبر من أنصب المناطق وتحتوي على أعذب المياه وأجودها ، وهي منطقة حوض الديسي التي تم تأجير ٩٧ ألف دونم منها لثلاث شركات عام ١٩٨٦ بـ ١٠٠ فلس للدونم الواحد شريطة ان تلتزم هذه الشركات بانتاج الحبوب والأعلاف وتزبيبة المواشي وانتاج الألبان ، وبدلاً من ذلك تقوم هذه الشركات بانتاج الخضراوات والبطيخ ويهدر أفضل حوض مائي في البلاد مستغلة التسهيلات الكبيرة التي تمتعت بها هذه الشركات لجني أرباح غير

مشروعة ، وتبديد أهم ثروة وطنية غير متجددة ، كما تقوم بمنافسة المزارعين مستفيدة من الامتيازات الحاصلة عليها ، وتتم هذه المخالفات تحت سمع وبصر وزارة الزراعة ووزارة المالية - دائرة الأراضي - وزارة المياه والري دون تحريك ساكن .

على ضوء ما تقدم في الوضع الزراعي ، ما الذي ستقدمه لنا خطط التنمية الجديدة لأعوام ٩٣ - ٩٧ ؟ هل ستسهم حقاً في انجاز مشروع تنموي ؟ يقول وزير التخطيط ان الخطة الخمسية تقدر بحوالي ٥٢٤٢ مليون دينار منها ١٨٧٤ مليون دينار للقطاع العام أي ما نسبته ٣٥,٨٪ وان هذا التوزيع يعكس السياسة الحكومية في المرحلة القادمة الهادفة الى ترشيد الاتفاق الاستثماري للقطاع العام وبخاصة في القطاعات الانتاجية .

أيها السادة ...

ليس المطلوب منافسة القطاع الخاص في المشاريع الانتائية والحد من دوره بل على العكس من ذلك ، فالمطلوب إيجاد ظروف ومناخ ملائم لتنشيط دور القطاع الخاص ، واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة ، لكن كل ذلك غير كاف ، ولا يعني الدولة من المساهمة النشطة في بعض الميادين الرئيسة التي تمثل حاجة حيوية للاقتصاد الوطني ولا يمكن للقطاع الخاص ان يقدم عليها انطلاقاً من حساب معدلات الربح ، كما أن بعض الاستثمارات الانتاجية التي تعتمد بالأساس

هكذا من الأشهر

على استثمار الثروة الوطنية وتحويلها كمواد أولية للصناعة هي ملك للمجتمع ، ولا يجوز أن تتحول لاستثمارات خاصة ، وهنا لا بد من التأكيد على أن هناك امكانيات متاحة وغير مستغلة في هذا المجال ، وبشكل خاص في البوتاس والفوسفات والصخر الزيتي... الخ.

ايها السادة ...

ان واحدة من أخطر سياسات صندوق النقد الدولي التي تعتمدها الحكومة تقضي بتحرير التجارة الخارجية ، أي فتح البلاد على مصراعها للاستيراد مما يسهم في تبديد العملات الأجنبية المتوفرة ويضر بالصناعات الوطنية ، وخاصة ان هذه السياسة ترتبط بإجراءات تخفيض الرسوم الجمركية مثلاً حدث عام ١٩٩١ حيث خفضت رسوم بعض السلع الكيماوية لشعبنا مثل الكافيار والجمبري والبرود مع تعريض ذلك لأنواع أخرى من الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات التي لا تفرق بين السلعة المستوردة والسلعة المنتجة محلياً .

ان حماية الصناعة المحلية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية أمراً لا يتحققان بالخطب على المنابر أو على الورق ، وإنما بإجراءات عملية تتمثل اليوم بخرق الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي ، والتسويق المتبادل للمنتجات الزراعية مع سوريا ولبنان والبلدان العربية الأخرى . كما أن حل مشاكل البطالة والفقر لا يتحقق

بخنق الطاقة الانتاجية للقوة العاملة في وظائف جديدة في الدولة وأتينا بالاتفاق على المشاريع الانتائية الانتاجية وتحويل قوة العمل المتاحة الى قيمة يمكن مراكمتها من أجل النمو والتحول التدريجي الى مجتمع انتاجي .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

لا يمكن لمن يريد أن يدافع عن مصالح الأكثرية الساحقة من أبناء شعبنا إلا أن يرفض هذه الموازنة والسياسات التي تستند إليها ، وإزاء هذه السياسات فإن مصالح الأغلبية تتمثل بما يلي :

١ - تحقيق قدر مقبول من الشروط الأولية للعدالة الاجتماعية عن طريق إصلاح ضريبي يضمن زيادة إيرادات الخزينة من أصحاب المداخل المرتفعة .

٢ - حماية الفقراء من الضرائب غير المباشرة وارتفاع الأسعار عبر تشريع لقانون يربط الأجور بالأسعار مع الإبقاء على دعم السلع الاستهلاكية الأساسية .

٣ - زيادة الانفاق الرأسمالي الائتماني وتوجيهه نحو المجالات المنتجة .

٤ - تقليص النفقات الجارية غير المبررة مثل امتيازات كبار موظفي الدولة واستعمال جزء من فائض الوفر الذي يتحقق من تقليص التبذير في زيادة رواتب صغار الموظفين .

٥ - تحديث آلية الرقابة على المال العام بحيث ترتبط إدارة الرقابة على هذا المال العام

بالسلطة التشريعية . وذلك بتفعيل دور ديوان المحاسبة بالإضافة الى تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش والعمل على أن يعمل بموجب قانون .

١- زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام لقد أوضحت فيما سبق القضايا العامة المرتبطة بالسياسة الاقتصادية للحكومة والوقف منها . وسوف أتحدث الآن عن دائري الانتخابية ، مشاكلها الأساسية ومطالبها ، وهي في اعتقادي مشاكل ومطالب يمكن تجميعها على معظم مناطق بلدنا ... وسأركز هنا على مجال الزراعة باعتباره الجانب الأهم والأشد ضرورة من حيث المعالجة والتطوير .

لقد باشرت المنظمة التعاونية الأردنية منذ عدة أشهر بترتيبات مع المزارعين المديونين وذلك باعفاهم من الفوائد اضافة الى ٢٥٪ من قيمة أصل الدين ، ولكنها حددت المهلة لم حتى شباط من عام ١٩٩٤ ، وهذا يعني اعتزالنا بأوضاع المزارعين المحزنة فعلاً ، وهو أمر يستحق عليه المنظمة الشكر ، الا أن الفترة المحددة لن تمكن المزارعين من الوفاء بالتزاماتهم نظراً لعدم وجود موسم زراعي خلال هذه الفترة .

والمطلوب :

١- تمديد الفترة لمدة تناسب أوضاع المزارعين

حيث المواسم المحددة والمختلفة لطبيعتنا الجغرافية في هذا البلد .

ب - تطبيق هذه الترتيبات على مؤسسة الاقراض الزراعي واتحاد المزارعين أسوة بالمنظمة التعاونية .

ج - النظر بجدية الى اعفاء صغار المزارعين المسحوقين والتي تقل ديونهم عن ٥٠٠٠٠ خمسة آلاف دينار مع تأكيد على أن الحكومة عادة تقوم بالمساهمة بمساعدة الشركات المتعثرة والمثال الصارخ على ذلك بنك البتراء ، والاجدر بالحكومة أن تدعم المنتجين والذين يشكلون عصب الاقتصاد الوطني هؤلاء الملتهقين أجدر من غيرهم بالمساعدة ، من هذه الشركات المتعثرة والخدمة والتي ما زالت تتعثر ، علينا أن نهتم بمنتجاتنا لأنه هو عصب حياتنا ومستقبلنا .

مؤسسة التسويق الزراعي :

بالرغم من مضي السنوات الطوال على وجود المؤسسة والطاغم الكبير من الموظفين ، في الذي تحقق حتى الآن ١٩٠٠٠ غير اصدار مجلة أنيقة ودورات وبعثات وما يتبعها من مياومرات ١٠٠٠ وماذا تم بشأن إيجاد اسواق خارجية ٩٠٠ ماذا تم بشأن استغلال طائرات الملكية الأردنية لنقل الانتاج الزراعي ٩٠٠٠

ان الكثير من الدول الزراعية والتي كلفة الانتاج الزراعي فيها منخفضة أصلاً ، تدفع

المحاصيل ...

مصنع البندورة في العارضة :

ان اصطفا السيارت والشاحنات المحملة بالآلاف الأطنان من محصول البندورة بالشكل الذي يعرفه القاصي والداني إضافة للمشكلة الصحية والبيئية لم يعد أمراً مطاقاً . واثني اتساع ... ألا توجد قدرات ذهنية لحل هذه المشكلة المتكررة والخسارة الوطنية للوطن والمزارع ؟! ... لماذا لا توزع مناطق الانتاج الى ثلاث مناطق ؟! ... لماذا لا ينشأ مصنع آخر في الأغوار ؟! ... لماذا لا يفتح المصنع لاستقبال الانتاج مبكراً ؟! ... لماذا لا تنشأ الشركة الأردنية لتصنيع المنتوجات الزراعية مصنعا لتصنيع وتعليب المنتوجات الزراعية الذي يدل عليه اسم الشركة ؟! ... ولماذا لا نستفيد من تجربة الدول المجاورة كسوريا مثلاً ؟

دولة ورئيس المجلس : دكتور مضي نصف ساعة .

الدكتور مصطفى شنيكات : دقيقتين فقط

المجلس الزراعي الأعلى :

أن أهمية الزراعة في هذا البلد لا تخفى على أحد وقلنا الكثير في هذا المجال ، وعلى أهميتها فلا يعقل أن يبقى المجلس الأعلى للزراعة بهذا الشكل . ولا يعقل أن يستمر هذا التناقض وعدم التنسيق بين المؤسسات الزراعية المختلفة ، نسعى جميعاً ولا نرى طحناً ، لذا فإني أطلب بما يلي :

حواجز مادية طائلة للتجار المزارعين لمساعدتهم في التصدير ، فلماذا لا تلزم الحكومة الملكية الأردنية بترتيبات خاصة للمساهمة في حل المشاكل الزراعية حتى لو كلف ذلك الخزينة شيئاً من المال ... ؟! الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية :

أ - هل هذه الشركة قطاع خاص أم قطاع عام ؟! ... الى متى هذا الغموض . فمُنذ تأسيسها عام ١٩٨٤ وهي تتقلب بين القطاع الخاص والقطاع العام بما لا يخدم المزارعين .

ب - الخسائر المتكررة في الشركة ناتجة عن سوء الإدارة ... يتلف محصول البصل أو البطاطا مثلاً ... نتيجة سوء التخزين . فيتحمل المزارعون النتيجة .

ج - دأبت الشركة على الحاق الخسائر بالمزارعين وذلك باغراق السوق الأردني بالمحاصيل المستوردة عند اقتراب نضوج نفس المحاصيل عند مزارعنا ... !

ما الذي سيحدث فيما لو اشترى المستهلك الأردني كيلو البصل بثلاثين قرشاً ولفترة وجيزة لا تتجاوز الشهر من أجل أخيه المزارع ... ماذا سيحدث لموازنة المستهلك عندما يكون الفارق عشرة قروش ثمن كيلو بصل واحد هو كل ما يستهلكه المواطن خلال شهر كامل ... ! لماذا لا تنشأ مخازن تبريد إصصالية لتخزين فائض الانتاج الزراعي لبعض

وزارة المياه والري - سلطة وادي الأردن : وفي هذا المجال أرى ضرورة :

أ - تفعيل دور المديريات المركزية في الأغوار وإعطائها دوراً كبيراً من أجل حل مشاكل المواطنين وعدم مراجعتهم للسلطة في عيان .

ب - أن لا ينظر لأثمان مياه الري كمصدر لرغد خزينة الدولة بالأموال ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بأثمان مياه الري وتخفيضها .

ج - الأراضي لمن يزرعها : ألا أننا نجد مئات المزارعين المتهنين للزراعة أصبحوا خارج مهتهم الموروثة عن آبائهم نتيجة تطبيق قانون سلطة وادي الأردن الخاص بتوزيع الوحدات الزراعية حيث صيغ هذا القانون لخدمة الطبقة الاجتماعية التي يتمتعون بها ممن صاغوا هذا القانون . الأمر يستدعي إعادة النظر بهذا القانون .

د - أعاد النظر بأثمان الوحدات السكنية التي أنشأتها السلطة ووزعتها على المتفعين ، حيث أنها انشأتها لم تجهز حسب المواصفات الهندسية ولا تتناسب وأثمانها - الاسراع بانجاز المياكل التنظيمية

هـ - أعاد النظر بأثمان الوحدات السكنية التي أنشأتها السلطة ووزعتها على المتفعين ، حيث أنها انشأتها لم تجهز حسب المواصفات الهندسية ولا تتناسب وأثمانها - الاسراع بانجاز المياكل التنظيمية

أ - تفعيل دور المجلس الزراعي الأعلى بشكل حقيقي .

ب - رفد المجلس الزراعي الأعلى بأصحاب الكفاءات والخبرات من المختصين المتهنين ممثلين للمزارعين وزيادة عددهم في المجلس .

ج - سن قوانين وتشريعات جديدة تنظم العمل في القطاع الزراعي وخاصة ما يتعلق بأثمان مستلزمات الانتاج الزراعي .

د - ان عدم حل مشكلة التسويق الزراعي ينذر بكارثة وطنية اجتماعية ... ونحن بحاجة لقرارات جريئة في هذا المجال قبل ان يفوت الأوان .

هـ - تنظيم الانتاج الزراعي : ان حل مشكلة التسويق الزراعي يجب ان يبدأ بتنظيم الانتاج الزراعي والذي يتأتى من خلال تطبيق النمط الزراعي الذي توقفت وزارة الزراعة عن تطبيقه لأسباب واهية غير دقيقة وغير منطقية .

اتحاد المزارعين :

لا يعقل ان يبقى دور اتحاد المزارعين مقصوراً على مخازن ومخارج تجارية لشراء وبيع المواد الزراعية . يجب ان يتطور الى اطار منظمة شعبية يتفاعل معها المزارعون لخدمة مصالحهم وأهدافهم ولتحقيق ذلك لا بد من إيجاد قانون متطور للإتحاد وأن تتخذ قراراته من قبل المزارعين أنفسهم .

والمخططات وتسليمها لوزارة الشؤون البلدية والقروية ورفع يد السلطة عنها .
سيدي الرئيس ، حضرات النواب الكرام
أما في باب الخدمات العامة فأنني رغم قناعتي بأن القانون لا يسمح بالاضافة إلا أنني أود أن أدرجها وأضعها في الأمانة العامة من أجل تصويرها وتوزيعها . آسف للأطالة .
وشكراً على حسن استماعكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- وهذه هي مطالب الدكتور مصطفى شنيكات في باب الخدمات العامة -

أولاً - في مجال الطرق :

١ - فتح وتعميد وتوسيع واستكمال الطرق الضرورية في كافة أرجاء المحافظة وأخص بالذكر طريق الفحيص - ماحص - أم الأسود .

٢ - طريق السلط - وادي هادي - عيرا .
٣ - طريق عيرا - الكرامة .

ب - العمل على شق وتنفيذ الطرق الزراعية التي تخدم مواقع الإنتاج .

ثانياً - الرياضة والشباب :

١ - دعم الأندية وتطوير نشاطاتها في كافة أرجاء المحافظة .

٢ - استكمال مشروع المدينة الرياضية في السلط

٣ - العمل على إنشاء مدينة رياضية شتوية في منطقة البحر الميت لتخدم شباب الأردن والحركة الرياضية بشكل عام .

٤ - العمل على إيجاد أفرع للأنشطة الرياضية في المحافظة أو تشكيل اتحادات خاصة بالمحافظة .

٥ - العمل على توسيع وأنشاء المكتبات العامة في مركز المحافظة والمراكز الإدارية الأخرى .

ثالثاً - التعليم :

١ - العمل على إنشاء جامعة السلط الحكومية أو تحويل كلية مجتمع السلط الى جامعة .

٢ - إنشاء كليات مهنية وتربوية في منطقة الغور الأوسط .

٣ - دعم مركز التنمية الريفية في معدي وذلك من خلال زيادة الغرف الصفية وتأهيل المدرسين الفنيين وزيادة تخصصاته المالية .

٤ - العمل على زيادة الغرف الصفية في المدارس بما يتناسب وأحتياجات المنطقة المتواجده فيها ، وبخاصة في القرى البعيدة عن مركز المحافظة .

رابعاً - الاتصالات :

١ - زيادة عدد الخطوط الهاتفية ، حيث أن كثير من القرى بحاجة للخدمة الهاتفية وهناك آلاف الطلبات للمواطنين تنتظر دورها في هذه الخدمة .

٢ - تحويل مقاسم الهاتف في قرى عيرا ، يرقا العارضة الى مقاسم آليه .

٣ - ربط محافظة البلقاء بأكملها بمحافظه العاصمة وأعتبرهما وحدة هاتفية واحدة

وذلك بإلغاء الصفر بينهما .

خامساً - الصحة :

١ - الإسراع بإنشاء مستشفى معدي لخدمة مواطني لواء دير علا .

٢ - العمل على إنشاء مستشفى في منطقة حوض البقعة وذلك خدمة للكعم المائل من السكان والذي يتجاوز عددهم ٢٠٠ ألف مواطن .

٣ - تجهيز المراكز الصحية بكل مستلزماتها من أجهزة وعلاجات وترفع بعض هذه المراكز الى مراكز صحية شاملة تعمل لمدة ٢٤ ساعة وأخص بالذكر (مركز صحي عين الباشا ، يرقا - ماحص) .

سادساً - البلديات والحكم المحلي :

١ - تحويل المجالس القروية التالية الى بلديات كونها استكملت الشروط الضرورية لذلك حسب قانون البلديات وهي (قرية خزما ، الطوال الشمالي ، الطوال الجنوبي مثلث العارضة ، داميا) .

٢ - العمل على إخراج قانون المحافظة على التراث المعماري الى حيز الوجود للمحافظة على تراث مدينة السلط .

٣ - ترفيع ناحية العارضة الى قضاء ومنطقة حوض البقعة الى مديرية ناحية في عين الباشا .

٤ - تغطية قناة الغور المارة بمنتصف بلدية معدي والتي لا تتجاوز ٤٠٠م حيث أن

الوضع الحالي لهذه القناة وفي هذا الموقع أدى الى اشكالات كبير منها سقوط بعض السيارات والكثير من المواشي وحتى أنه قد غرق فيها أكثر من مواطن .

٥ - إنشاء مبنى جديد لمحافظة البلقاء في القطعة التي استكملت هذه الغاية حيث أن الموقع الحالي أصبح غير مناسب .

٦ - الإسراع في إنشاء المدينة الصناعية في منطقة بطنا .

٧ - العمل على إنشاء مجمعات سكنية في أطراف مدينة السلط .

٨ - الواجهة الشمالية لبلدية معدي مسيجه بشكل كامل بالأحراش وهذا يشكل اغلاق للمنطقة الرعوية شالها ، وهذا يتطلب وجود ممرات واسعة لأصحاب الأغنام للوصول للمراعي ، وأيضاً إيجاد ممرات واسعة لأصحاب المواشي للوصول بأغنامهم لمصادر المياه في منطقة الصحن (قمرة السلط) وذلك لوجود الأحراش بكامل جهاتها .

٩ - إيجاد وحدة للدفاع المدني في منطقة العارضة لكثافة المناطق الحرجية هناك .

سابعاً - السياحة :

١ - تطوير الوضع السياحي في منطقة البحر الميت من خلال إنشاء وإقامة المشاريع السياحية الجاذبة وذات التكلفة المنخفضة

٢ - العمل على إنشاء متنزهات قومية في منطقة الشونة الجنوبية ودير علا ومنطقة وادي

شعيب وذلك لخصوبة مناخها وموقعها .

٣ - الاهتمام بمنطقة زي والعمل على إيجاد متنزهات شعبية فيها .

ثامناً - الكهرباء :

الإسراع بتنفيذ مشاريع كهربية الفلاس الريفي وأيضاً الخدمات الكهربائية لسكان التجمعات السكانية المتناثرة خاصة في لواء الشونة الجنوبية ولواء دير علا وباقي التجمعات الأخرى في المحافظة .

تاسعاً - البيئة :

١ - الحفاظ على الوضع البيئي في منطقة الفحيس ماحص والأغوار .

٢ - إنشاء شبكات صرف صحي في منطقة لواء الشونة الجنوبية ولواء دير علا وأستكمال شبكات الصرف الصحي في مدينة السلط والفحيس وماحص .

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام ، شكرًا للدكتور مصطفى شنيكات ، الكلمة الآن للسيد جمال الخريشا والمتحدث الذي يليه السيد نواف القاضي .

السيد جمال الخريشا :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

دولة الرئيس ،

الاخوة والزعماء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لقد أنجزت الحكومة مشروع قانون الموازنة العامة في موعدها الدستوري المقرر ، وهذا يقتضي منا توجيه الشكر والتقدير لهذا الانجاز الطيب .

كما لا بد لي من تقديم الشكر وعظيم الامتنان للزملاء رئيس وأعضاء اللجنة المالية على الجهد المتميز الذي بذلوه والتقرير الذي قدموه الى المجلس الكريم حول هذا القانون

الزملاء الكرام : لا بد لي من التسجيل للحكومة أنها أنجزت الكثير من خلال ما طرحته في مشروع القانون ، ونتمنى أن ننجز الأكثر في مقبل الأيام . واشكر الحكومة وبشكل خاص على حرصها في دعم القوات المسلحة/دور الوطن ومهامه ، والعناية الخاصة التي توليها للأجهزة الأمنية كافة ، وهي الساهرة على أمن المواطن واستقراره وروعيته .

أما مطالب منطقتي الانتخابية فسوف ألخصها فيما يلي :

١ - الحكم الإداري : سبق وإن طالبت ومنذ بدايات المجلس النيابي السابق بترقيع قضائي الموقر والجيزة الى ألوية ، وكانت هناك موافقة من قبل وزير الداخلية آنذاك بترقيع قضاء الموقر ، لكنني أصريت وما زلت على أن يرفع القضاءين معاً ، وأرجو الحكومة أن تأخذ هذا الموضوع بكل الجدية والاهتمام والرعاية اللازمة . لقد سبق أن قامت لجنة بدراسة هذا

الموضوع والدراسة موجودة في وزارة الداخلية وأتمنى هنا ان لا يقال لي عن اللجان مرة أخرى .

أما أن يقال أن هناك طلبات مماثلة فاني فقط أتمنى على الحكومة ان تنظر الى الموضوع من حيث الحاجة والاحقية والاولوية ويمتدح العدالة .

أما مقولة أن وزير الداخلية ابن هذه المنطقة وقد سبب ذلك له حرجاً فارجو ان أؤكد بأنه وزير في حكومة هي لكل أبناء هذا الوطن .

٢ - للمياه : لقد تحدثت مع معالي وزير المياه حول هذا الموضوع الهام وضرورة الاهتمام بهذه المنطقة ، ويعلم معاليه الشيء الكثير عن المشاكل التي يعاني منها المواطنون في تلك المناطق وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها «كحفر الآبار الارتوازية لغايات الشرب ، وتحديث الشبكات النالفة ، وإنشاء السدود الصحراوية للشروة الحيوانية ، وإصلاح وصيانة البرك القديمة» .

ولا يغفوتني هنا أن أتمنى على دولة رئيس الوزراء دعم هذه الوزارة بكافة السبل الممكنة لإرتباطها الاساسي بحياة ومستقبل المواطن .

٣ - للمالية : اطالب وأتمنى على وزير المالية/الأراضي ضرورة إيجاد حل جذري لمشكلة الواجبات العشائية والتي هي مسؤولية مباشرة ، لا سيما وأن هذه

القضية قد أصبحت قضية مزمنة ولا يجوز في اعتقادي الاستمرار في عدم حلها بعد كل هذه السنين وأؤكد بأن الموضوع جميعه والتوجهات من الحكومات السابقة هي موجهه لوزير المالية كي يحلها .

٤ - التربية والتعليم : اطلب من معالي وزير التربية والتعليم ضرورة الاهتمام بنوعية المعلم والتركيز على الكفاءة وخاصة في المرحلتين الالزامية والاعدادية في مناطق الريف والبادية/كما ان الابنية المدرسية صيانة وإنشاء بحاجة الى وقفة ورعاية واهتمام .

وقد أكد لي معاليه بعد جولات مباشرة بأن المدارس في البادية تحتاج الى عناية واهتمام . المطلوب هو تغيير هذا الواقع الى ما هو افضل ونافع حسب وعده الكريم .

ومن الامثلة على اوضاع المدارس/مدرسة الباعج/ في محافظة المفرق والتي لا يزال طلابها يحشرون حشراً في غرف صفية ضيقة مع وعود كثيرة سمعناها وتوصيات متكررة من مدراء التربية في المفرق لتغيير هذا الموقع المولم لكن الأمر بقي على حاله حتى الآن ، ومدرسة قاع/محافظة المفرق مثل آخر على ذلك .

٥ - الاشغال : أتمنى من معالي وزير الاشغال إيلاء هذه المناطق الشاسعة والمهملة دوماً عنايته الخاصة/وبالاخص فيما يتعلق

هكذا من الأشغال

بصيانة الطرق ، وفتح الطرق الزراعية منها ، واستكمال طريق المقبرة الاسلامية وحتى الموقر بمسربين والذي يخدم عشرات القرى والكثافة السكانية في قضاء الموقر ، والذي يعتبر أحد المداخل الرئيسية الى العاصمة ، كما أرجو أن يستكمل طريق الباعج - الزبيدية والذي مضى على انشائه سنوات لكنه لا يزال بدون خلطة إسفلتية/ وقد يكون الاستثناء في هذه المنطقة وتلك المحافظة .

٦ - الصحة : سبق وإن طالبت مراراً بإنشاء مستشفى يخدم اقصية الموقر ، والجيزة وسحاب ويموقع متوسط بين الاقصية الثلاث وقد تبرع أحد المواطنين بكامل الأرض لإقامة ذلك المستشفى الموعود عليها ، كما اطلع على ذلك الموقع عدد من السادة وزراء الصحة السابقين ، ولكن دون اجراء عملي حتى الآن .

فكيف يمكن فهم أن منطقة ممتدة من الفطارة جنوباً وحتى الحدود السعودية شرقاً/ ومحافظة الزرقاء شمالاً/ وحتى حدود أمانة العاصمة غرباً ليس فيها سرير واحد حتى الآن ، أما مركز صحي الباعج/ في محافظة المفرق فأرجو أن يتاح الوقت لمعالي وزير الصحة بزيارته ومعالجة وضعه الذي سيراه بنفسه .

٧ - التعليم العالي : لیسم للتعليم العالي والمتوسط من أهمية بالغة بحيث أن بنات

البادية لم يكمل الكثيرات منهن تعليمهن في المعاهد والجامعات لاسباب اجتماعية ومالية ، وصعوبة في التنقل الى المدن فأني ذلك قد أسهم في تدني مستوى التعليم لدى هذه الفئة المهمة من مجتمعنا . والحل الامثل هو في انشاء كلية جامعية متوسطة في منطقة البادية الوسطى لهذا الغرض .

٨ - العمويين : ضرورة الاستمرار بدعم المواد العلفية وتوفيرها لمربي الاغنام ، علماً بأن هذا العام وحسب المنظور وحتى الآن انها هو استمرار لسنة الجفاف في العام الماضي ، ونرجو الله الغيث وأن يجعله عام ربيع وخير وبركة ان شاء الله .

٩ - المواصلات : حتى الآن فان الملاحظ بأن ممارسة مؤسسة المواصلات لم تكن منصفة لكثير من المناطق وخاصة في البادية فيما يتعلق بالخدمة الهاتفية فحين نجد ان قرية صغيرة قد اصبحت مخدومة بالخطوط الهاتفية المباشرة ، نجد ان هناك قرى كبيرة ومراكز اقصية وبلديات لم تحظ حتى الان بهذه العناية ، ولقد تحدثت مع معالي الاخ والصديق وزير المواصلات حول ذلك والذي وعد بتصويب الامور ارجو ذلك .

واخيراً الشباب :

وهم عدة المستقبل وبنات الاردن الحديث ان شاء الله فاملي بمعالي وزير الشباب بهذا القطاع

الملكي الامير الحسن المفلدى على ما يبذله من جهد لبناء الاقتصاد الوطني لهذا البلد .

واشكر الاخوة الزملاء اعضاء اللجنة المالية على ما قاموا به من جهد متواصل لتقديم هذا التقرير القيم لهذا المجلس الكريم . كما اتوجه بالثناء الى معالي وزير المالية والقائمين على دائرة الموازنة لما بذلوه من جهد مشكور باعداد هذه الموازنة المميزة لهذا العام ، ولا يسعني الا ان اشكر الحكومة لتتقيح هذه الموازنة واعدادها وتقديمها لهذا المجلس الكريم .

دولة الرئيس ، اخواني الزملاء الكرام

ارى من واجبي ان اتقدم بطلبات لدائرة بدو الشال رغم انني اعلم بأن الموازنة قد اعدت لهذا العام ولكن لعل وعسى ان تنال دائرة بدو الشال نصيبها من الامور التي سأضعها أمام المجلس الكريم وهي :

اولاً : الشغل الشاغل هو خريجي الجامعات والمعاهد من ابناء بدو الشال لقد عرنا عن موضوع تعيينهم عندما نالت الحكومة الثقة من هذا المجلس الكريم ونحن ننوه اليه مرة اخرى للاهمية .

ثانياً : جامعة آل البيت - اذا كان هناك توجه من القائمين عليها ومن الحكومة لحل مشكلة أبناء محافظة المفرق وبخاصة المحتاجين منهم للعمل بهذه الجامعة والتي ستحل قسم من بطالة الخريجين والفنيين في هذه المحافظة .

المم والحوي والذي هو بحاجة الى امور كثيرة وتفصيلية تستدعي من معالي الرعاية والعناية .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل

في الحتام ارجو الله ان يحفظ الاردن ارضاً وشعباً بقيادة برعاية سيد البلاد الملك الحسين المعظم أعزه الله وولي عهده الامين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد جمال الخريشا ، الكلمة الآن للسيد نواف القاضي والتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطيمية .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لقد استمعنا الى تقرير اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية لعام ١٩٩٤ وكان التقرير ايجابياً .

ارى من واجبي ان اتقدم الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم بالشكر على الجهود المبذولة في الاوساط الدولية لمساعدة المملكة والنهوض بها الى ارقى المستويات وهذا عرفان منا للحسين القائد بالشكر والتقدير وبالشكر الى صاحب السمو

هكذا من الشاغل

ثالثاً : يوجد مصانع انشئت حديثاً في محافظة المفرق ، تطالب الحكومة التنسيق مع هذه المصانع لتشغيل أبناء المحافظة بدلا من العمالة الوافدة .

رابعاً : التربية والتعليم :

أ - لقد استحدثت مديرية تربية وتعليم البادية الشمالية وتشكر معالي وزير التربية والتعليم على هذه الخطوة الطيبة نأمل أن يكون هناك وضع خاص لابناء البادية الشمالية بالتوظيف .

ب - المدارس في البادية الشمالية بما فيه الصيانه وبناء بعض المدارس بالقرى التي فيها مدارس مستأجرة وغير صحية او يوجد هناك مدارس تدرس فترتين (صباحي ، مسائي) واخص بالذكر مدارس الخالدية لكثافة السكان في تلك المنطقة نأمل أن تحل هذه الاشكالات وخاصة التدريس المسائي .

ج - بعض المدارس لا يوجد فيها اذنه او حراس نأمل أن يكون هناك حل جذري لهذه المدارس وذلك للمحافظة على الابنية المدرسية وخدمة المعلمين واتساع المجال للمحتاجين .

د - تطالب وزارة التربية والتعليم الاهتمام بالمعلم كونه الاساس

للمعملية التربوية .

خامساً : نأمل من الحكومة انشاء كلية زراعة في مستتب الضليل او مثلت صبحا .

سادساً : وزارة الصحة :

أ - يوجد مراكز صحية وعيادات طبية بحاجة للعناية وذلك بتزويدها بالمعالج اللازم والأطباء وأطباء الاسنان والموظفين القادرين على خدمة المواطن في تلك المواقع .

ب - بناء المراكز الصحية في القرى التي تم فيها استملاكات للاراضي .

ج - نأمل بإنشاء مركز صحي متقدم في مكان مناسب لخدمة القرى الغربية من البادية الشمالية على غرار المركز الشامل في قضاء صبحا .

سابعاً : وزارة الشباب احدث مراكز للشباب في القرى التالية : بلدة الحمراء ، الخالدية ، سها السرحان ، ام القطين واحداث نادي رياضي في حوشا ، مركز شباب في مكيفته .

ثامناً : وزارة الزراعة :

أ - النمط الزراعي عنصر هام والتسويق الزراعي عنصر اهم ، نأمل من الحكومة الاهتمام بهذا الوضع المعقد .

ب - مصنع رب البندوره في محافظة

المفرق نأمل بالاسراع بإنشاء كما تقرر .

ج - المرشدين الزراعيين عنصر عام لتقديم الارشاد للمزارعين والاشراف على الزراعة المرويه في هذه المنطقة .

د - احدث مركز للآليات متطور لتقديم الخدمات مثل الرش والحراثة ، خدمة للمزارعين وبأسعار رمزية .

هـ - المديونية : اصبح المزارع غير سليم لتراكم الديون عليه من قبل مؤسسة الاقراض الزراعي والتعاونية والقطاع الخاص . نأمل من الحكومة دراسة اوضاع المزارعين وحل مشاكلهم وخاصة الفوائد منها .

تاسعاً : وزارة التنمية الاجتماعية :

نأمل من وزير التنمية الاجتماعية احدث مراكز للتنمية الاجتماعية في الخالدية والحوزاء وسها السرحان وام القطين وام السراب .

عاشراً : وزارة الداخلية :

نأمل من معالي وزير الداخلية : أ - احدث مديرية قضاء للقرى التي انفصلت عن لواء الرمشا من البادية الشمالية وترفيع مديرية ناحية سها السرحان الى قضاء واحداث مديرية قضاء في الخالدية

واحدث مديرية ناحية في ام القطين وترفع مديرية صبحا الى لواء .

ب - انشاء مراكز للدفاع المدني في كل من القرى الغربية الشمالية التي فصلت عن لواء الرمشا وآخر في الخالدية وكذلك في ام القطين .

حادي عشر : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة :

أ - نأمل زيادةخصصات المجالس البلدية والقروية من المحروقات في دائرة بدو الشمال كون القرى اصبحت في توسع مستمر وبحاجة الى خدمات .

ب - لقد طالبت الوزارة بإنشاء بلدية في بلدة حوشا ومع الاسف لم يأتي الجواب الايجابي لإنشاء هذه البلدية علما بان البلدة بدون بلدية وبدون مجلس قروي في السابق وهي اقدم بلد في البادية الشمالية ، نأمل من معالي الوزير ان يلبي هذا الطلب .

ج - البيئة في محافظة المفرق : يوجد هناك محطتي تنقية واحدة في الحربة السمره والاخرى في ربيع وكذلك ثلاث مكبات للنفايات واحدة في المفردات واخرى في قعيس والثالث الطامة الكبرى لاهل المنطقة في الاكيدر تطالب

هكذا من المأهول

المسؤولين زيارة هذا الوضع البيئي السيء وإيقافه في الطريقة العلمية والعملية لحل مشكلة المواطن في تلك المناطق .

ثاني عشر : التعمين : يرجى العلم بأن مربى الماشية ، الاعلاف المصروفة اليهم لا تكفي ماشيتهم ، وهناك سمرين للاعلاف سعر للطن بـ (٦٥) دينار وسعر للطن بـ (٨٠) دينار بالنسبة للذين سجلوا هذا العام نطالب بتوحيد هذه الاسعار .

ثالث عشر : وزارة المياه والري : لقد وضعت خطة لوزارة المياه والري لحفر آبار ارتوازية لتجميعات السكانية وقد نالت بعض القرى الشرقية نصيبا منها اما القرى التي بحاجة الى حفر آبار ارتوازية فهي الخالدية وتوابعا والحمراء والزعتري ، وحوشا وان بلدة حوشا تشكو دائما من انقطاع المياه صيفا شتاء ، نأمل بحل مشكلتها كونها منطقة مرتفعة وخط المياه بها تالف .

أ - نأمل بحفر بئر ارتوازي في الرقيان شمال الرويشد كون البئر الموجود غير كافي ومياهه ضعيفة جدا .

ب - الرويشد بحاجة الى تنظيم شبكة مياه تغطي جميع الاحياء في البلدة كونه يوجد احياء لم تصلها المياه .

ج - يوجد شبكات للمياه غير منظمة

وتالفة وغير كافية لتزايد عدد السكان وإن المياه تذهب هدرا في هذه الانابيب نأمل من معالي وزير المياه والري الاهتمام بذلك .

رابع عشر : وزارة الاشغال العامة والاسكان :

أ - هناك طرق قروية وزراعية في البادية الشمالية وخصص بالذكر المناطق الغربية منها ، وهذه الطرق بحاجة للصيانة والخلطة الاسفلتية وكذلك فتح بعض الطرق فيها .

ب - بلدة الخالدية : هناك ضحايا كثيرة يوميا على الطريق المار ضمن البلدة والذي طوله حوالي عشرة كيلومترات ، نأمل من الحكومة ان يكون هذا الطريق مسريين وعلى حساب وزارة الاشغال العامة والاسكان .

ديوان الرقابة والتفتيش الاداري :

أ - نأمل تنشيط هذه الدائرة كونها توفر على الخزينة ملايين الدنانير .

ب - تقوم بتصويب حالات الشكاوى المقدمة واتخاذ الاجراءات اللازمة فيها .

ج - نأمل من دولة رئيس الوزراء دعم هذه الدائرة ماديا ومعنويا لاهميتها .

د - اصدار قانون اسوة بقانون ديوان المحاسبة والمؤسسات الاخرى لتفعيل دور

الديوان في الرقابة الصارمة للمخالفات الادارية .

آملين من الحكومة اخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار وتنفيذ ما أمكن منها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد نواف القاضي ، الكلمة الآن للدكتور فوزي الطعيمة والتحدث الذي يليه الدكتور صالح ارشيدات الدكتور فوزي الطعيمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ان العنوان الرئيس لمشروع موازنة عام ١٩٩٤ المعروض على مجلسكم الموقر هو تخفيض العجز وزيادة الضرائب حسب ما يقتضيه اعلان النوايا مع البنك الدولي وعلى الرغم من ضيق الفسحة والقيود الداخلية والخارجية إلا أنه من واجبن التنبيه ومن واجبن الاهتمام بأولوياتنا وقضايانا الوطنية .

وما يزيد في تعميد الصورة اننا نعيش ايها الاخوة الافاضل مستجدات ومعطيات تتمثل في معركة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية نجتهد اوارها كل يوم ، ونصل اليها أنبأوها لتؤزم متوقفاً في حين وتهدى وضعا في حين آخر وقرصم علامات من الحيرة وعدم اليقين نخول ما يدور في اذهاننا ، بحيث أصبح

العديد منا يحشى على المستقبل ، ويثن من ثقل وطأة الاحداث وتشده الحيرة في معرفة تفاصيل ما سيفرض وما سيقدر وهل ما يجبأ وينيب من دقائق الأمور ، سيصينا وأين وفي أي المواقع ؟ وماذا سيكون أثر هذه الازعاجات هل هو في الاقتصاد ام في امتنا الاجتماعية ، أم في محتوانا الفكري والثقافي ومكونات كينونتنا العربية الاصيلة ؟

وأمام كل هذه الضبابية ، وعدم الوضوح بل واجزم أمام عدم المعرفة بالحقائق ، فأني اعود الى واقعنا الخاص ، والى شرايين هذا الاقتصاد الاردني وروافده ، ومقومات القوة والضعف فيه ، واعود لأذكر بأنه يتردد على مسامعنا جميعاً ، همأ واحداً يدفعنا الى مسعى واحد ، ويوجد صوتنا لعل وعسى ان يجد هذا الصوت صدى ويقرب منا لتتجاوز سويه ومن موقع الفهم الوطني لاقتصادنا ولدوره الحالي وأدواره المستقبلية في ظل كل التحركات والخرائط والتقسيمات الإقليمية والدولية ليكون الوطن في نهاية المطاف هو المستفيد الأكبر .

الزراعة والمياه : ما هو الجديد في الموازنة بخصوص المشكلة الزراعية؟

كنا وما زلنا نردد ونوحد صوتنا عند البحث في القضية الزراعية وهي الآن تتسع وتكبر وتمتد ، لتشمل أكثر من الانتاج ومدخلاته ومخرجاته ، الى مواضيع تصيب وجودنا في العمق وتمس منا نبض الفؤاد ، فالهاء ايها الاخوة الافاضل وقد جعل منه

هكذا من الله على

البياري عز وجل كل شيء حي ، يتطابق مع الزراعة ويتوازى معها ، بل هو أساس وجودها وتقدمها أو تخلفها .

فلنأخذ الآن في مجال البحث في التسويق وما يصيبه من اختناقات موسمية أو دائمة ، تتواءم مع الاختناقات السياسية التي تصيب العمل العربي في هذا الزمن وقد يمتد إلى أزمان قادمة لكنني الآن أبا الأخيرة الكرام اتساءل : أما أن لنا أن نتحاور في حزمة مفاهيم تنهض بالقطاع الزراعي ، ونصل في اهتمامنا إلى معرفة الوضع المالي من خلال معلومات بحثية ، تقدمها لنا وزارة المياه أو غيرها من المؤسسات ، لرسم مع الحكومة ونخطط مستقبلنا المرتكز أساساً على اتنا مجتمع زراعي ، أنفقنا الملايين من الدنانير هناك في أغوار الأردن وفي غيره من المواقع ، وبيننا خدمات تحتية وفوقية لاستثمار زراعي بعيد توزيع السكان ، وبيئنا مناخات جديدة لقطاع يساهم في دخلنا الوطني ويرفده بالعمالة الصعبة ويتيح المجال أمام قطاعات واسعة للعمل والاستقرار والانتقال بهذا القطاع إلى مراحل التصنيع الزراعي بدل إتلافنا وفي كل المواسم لمخرجات القطاع الزراعي ، ولستترك الأحداث والاقطار والمواقف تفرض ظلالها وتتركنا نزيد من مديونية المزارعين ، ونستمر في تحويل هذا القطاع الحيوي إلى قطاع طارد للسكان وللايدي العاملة ، وكأننا نضيق مفهوماً للامن الغذائي والمائي ونتركه مجالاً رحباً لاجتهادات المتفرجين على كرسي وزارة الزراعة

فلنعطي مثالا حياً من واقع هذا الميدان تطرق إليه بسؤال زميل لنا قبل أيام هو معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة وهو سد الكرامة ، أرجو أن أوفق في إنجازي على مسامح دولة رئيس الوزراء الذي أعرفه عالماً باحثاً مخلصاً لوطنه وصادقاً مع نفسه وأمتة .

إن التقرير الذي خرجت به اللجنة المشكلة من الحكومة فيه الكثير من التحفظات ويطلب باحتياطات وافية كثيرة وحلول مكلفة وبعضها قد يكون غير قابل للتنفيذ مثل غسيل الأراضي وعدم معرفة نوع التربة ، ومسألة مزج المياه مع مياه اليرموك بنسبة (١ : ١) كي تكون صالحة ولحاصيل محددة .

كما أن التكنولوجيا التي يطالبون بها حتى في حالة وجود تربة مناسبة تتطلب وجود إدارة زراعية على مستوى عال من المعرفة . فمثلاً مشكلة واحدة لوحدها تدل على استحالة تنفيذ التكنولوجيا المطلوبة وهي مطالبتهم بغسيل التربة بشكل دوري ، فإذا كانت مياه الري غير متوفرة فمن أين تأتي بمياه الغسيل ؟ كما أن عمليات غسيل التربة هي مشاريع كبرى بحد ذاتها يتطلب تنفيذها إجراء دراسة جدوى اقتصادية وهذا لم يجر دراسته من قبل أية جهة لغاية الآن . أضف إلى ذلك أن ملوحة المياه في الغور والآنية من السد الحالي هي الآن

تعتبر في الحد الخطر ، فأين هي نوعية المياه التي إذا امتزجت مع مياه السد ستحسن من مياه سد الكرامة ؟ ناهيك ، يا دولة الرئيس ، عن أيام الجفاف .

هناك رأي آخر يمثله خبراء مستقلون علميون ينادي بعدم السير بالمشروع لخطورته ولكلفته العالية وعدم صلاحية مياهه للري وهم نفس الخبراء الذين نبهوا وبتقارير رسمية منذ سنوات بعدم جدوى مشروع دير علا وقد ثبت ذلك فعلياً حيث أن المشروع يعمل الآن بربع طاقته ، كما نبهوا إلى خطورة استخدام مياه الديسي حيث يجري استنزافها وبسرعة وكما توقعوا .

فأين الاستراتيجية يا دولة الرئيس ؟ هل هي استراتيجية هدم أم بناء ؟

إن اللجنة التي شكلتها الحكومة مثلها مثل لجنة دراسة ظاهرة فشل المحاصيل في الغور الأوسط قبل سنوات قليلة والتي عزت الأسباب حسب قول أحد الصحافيين إلى قبائل التربة والماء والنبات والهواء وبمعنى آخر أنه لا توجد هناك مشكلة في الوقت الذي خسر فيه المزارعين في ذلك العام حوالي خمسين مليون دينار ، وقد يقال نعم لكننا شكلنا لجنة إبحري عابدة وضعت يدها على أسباب المشكلة نعم ، أيا السادة هذا هو المطلوب : تشكيل لجنة عابدة مستقلة وموضوعية . فنحن لغاية هذه اللحظة لسنا مع السد أو ضده ، لكننا حتى نتخذ القرار الصحيح ، هذا إذا كنا نحن أصحاب القرار ، فيجب أن

تكون كل المعطيات أمامنا ومن قبل لجنة مؤهلة وغير مسبقة أو متأثرة برموز أو أشخاص في السلطة .

دولة الرئيس ،

السادة الزملاء المحترمين ،

هناك العديد من التساؤلات حول ما يتم في هذا القطاع الهام والحيوي وحول كيفية صناعة القرار فيه ، وليس لأحد حق الوصاية عليه أو احتكار القرار فيه وأنتي مع الزملاء الذين يقترحون عقد جلسة خاصة لبحث السياسة المائية ومستقبلها واتوجه إلى هذا المجلس الكريم لوضع هذه المسألة في القمة من سلم أولوياتنا الوطنية حتى لا ننجم يوم لا ينفع الندم ولا تتكرر تجارب مشروع دير علا والديسي .

إن الخسارة الحقيقية ليست بهدر (٥٠) مليون دينار من النفقات الرأسمالية إنما الخسارة هي دمار ما يقارب (٤٠,٠٠٠) دونم من أراضي الغور مستقبلاً . كي يمكن أن تقول للمزارع اذهب واستصلح وجهد واستثمر في هذه الأرض ثم تقول له توقف انتظر حتى تفصل التربة حيناً أو تمزج مياه السد حيناً آخر

لذا فلننني أرى ومن هذا المنبر أن تبدأ الجهات الرسمية والجامعات ومراكز البحث العلمي في وضع صيغة وطنية وأنت يا دولة الرئيس عالم باحث استراتيجية مائية زراعية صناعية سكانية ، يكون محور اهتمامها ونشاطها ومعلوماتها الاقتصاد الوطني بكل

هكذا من الأشغال

موجوداته وطموحاته وتشريعاته ، ولنخلص هذا الوطن من فردية القرار ومزاجية المسؤول الواحد ، ونرسم بالتالي سياسات ثابتة لوزارات هذه الفعاليات بحيث لا يقع المستقبل لنا ولاجيالنا القادمة تحت رحمة المتطلعين الى قمة الهرم الإداري في تلك الوزارات التي لم تعد تحتل أكثر وأكثر من التغيرات السريعة في صناعة واتخاذ القرار .

البطالة :

أما البطالة التي تكبر كل يوم ، وينضم مع نهاية كل فصل دراسي أفواج الى أرقامها فإننا نعتبر جميعاً نواباً وحكومة وقطاعاً خاصاً اتنا وضمن المعطيات الحالية غير قادرين على حلها ولو جزئياً ، وإنها أكبر من قدرات الاقتصاد الوطني الاستيعابية والإحلالية ، وإن كبر حجم البطالة يأتي في وقت تتعمق فيه جيوب الفسار وتستنشري فيه بعض الأمراض الاجتماعية وتتن من أله فئات واسعة من أبناء الوطن ، والمسؤولية لا تقع وللأمانة على حكومة بعينها ، وإنها هي مسؤوليتنا جميعاً ، وهي هنا الأكبر ، والخطر الذي يهدد أعز ما نملك وأغل ما نحافظ عليه : الأمن والاستقرار والأمان وهي مفردات عميقة الأبعاد والتأثيرات ، وهي جزء من شرعية الديمقراطية والحرية التي نعيشها .

إن الحلول التي تطرحها الموازنة من خلال تفعيل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية هي حلول لا تبني ولا تنفي

من جوع ، فالخمول تكمن في الصناعة وحجم الاستثمار فيها ، والزراعة وتطورها ، وفي التعليم وتوجيهه التوجيه الصحيح ، فالبطالة لها السادة تبدأ من فلسفتنا التربوية والتعليمية والتدريبية ومن ثقافتنا وقيمنا ونظرتنا الى العمل ... لذلك فاني أطالب وبجدية مطلقة وصادقة أن نبداً وبدون تردد في إعادة الصياغة لفلسفتنا التربوية والتعليمية والتدريبية والثقافية ، لنقيم قواعد جديدة للعمل أمام العاطلين عن العمل ، وأمام الأفواج التي ستقدمها مؤسساتنا التعليمية للوطن ، لا لتزيد همهم وتنقل كاهله وتخل بأعز مقوماته ، بل لنضع استراتيجية جديدة للأجيال ، لنوفر لهم فرص العمل ، ولنزودهم بقيم جديدة غرسناها في ضمائرهم ليس فقط من خلال مؤسسات التعليم والتدريب ، بل من خلال مؤسسات الاعلام والفكر والثقافة ، ولنعدهم للعمل في دنيا العرب المؤمل لها ان تبني مجتمعاتها بناءاً جديداً في ظل اوضاع سياسية يؤمل لها الانفراج والتنسيق والوحدة .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

وأمام هذه الاوضاع والمعطيات وما يعانيه مجتمعنا ، وما نريده لهذا الوطن من ادوار سياسية واقتصادية تؤكد على حقيقة هامة أصبحت من ملامح النجاح ، بل هي أساس الازدهار والنمو والتوسع ولولج عالم التقنية والمعلوماتية والمستقبل الأفضل ألا وهي

هل التعميمات تسير وفق القانون ؟
هل الترقيات تسير وفق القانون ؟
هل العمل المالي يسير وفق القانون ؟
العطاءات وما هو وضعها ؟
النقل وما هي حيثياته ؟

المخالفات الإدارية ! أليس من حقنا الآن أن نعرف كل ما سبق وغيره ، لنرى ونعمل وبأسلوب يرضي الله والضمير على بناء ادارات جديدة تحقق للوطن الخير والعطاء .

وما دمنا نتحدث عن الرقابة فقد استرعت انتباهي هذه الكلمة في توصية من توصيات اللجنة المالية الكريمة ولكن في إطار آخر هو الإطار المالي المصرفي .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

لقد استوقفتني توصيات اللجنة المالية وللأمانة أجد نفسي متفقاً مع العديد منها لن اتردد في الإشارة إليها كلها كان ذلك مناسباً . لكنني أسجل عتبي الشديد على اللجنة أنها أحياناً لا تسمي الأمور بمسمياتها . فهي ، اي اللجنة ، تقول بتوصيتها رقم (١١) وأنا اقتبس «مراقبة البنوك بمزيد من الفعالية لتجنب سلبيات الوقوع في عتسار اي من المؤسسات المالية او المصرفية نظراً لما في ذلك من سلبيات ونتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني وخسارة جسيمة على خزينة الدولة» . (انتهى الاقتباس) . وتعطي اللجنة أمثلة على مثل هذه المؤسسات كبنك البتراء والأردن

الأداة ، والأداة التي أعنيها ليست بالأشخاص ولا بالرموز ولا بالأنظمة والقوانين ، بل هي بالمؤسسات التي هي بداية دخول عالم التقدم ، وهي أساس نجاح كل الدول ، ولكننا يتكرر على مسامعنا وباستمرار تترهل الجهاز الإداري ولكن الى متى وإلى أين نستصل في ظل حالة الترهل ، أو ما أن الأمل تلف ويصدق أمام هذه الحقيقة وأن نصل الى وضع معال ومفاهيم للعمل المؤسسي وإن نلغي من قاموسنا ومن بياناتنا عبارات التطوير الإداري والنهوض بالإدارة الى آخر هذه المقولة ، التي يدحضها تقرير ديوان الرقابة والتفتيش وهو يؤكد (تصويب اوضاع بعض دوائر الدولة) وتوفر ما يقارب ثمانية ملايين من الدنانير من خلال عمل ديوان الرقابة والتفتيش إضافة الى ما يجيء كل عام في تقرير ديوان المحاسبة .

وإنني أطلب من المجلس الكريم أن يخصص وقتاً كافياً للاستماع الى تقرير واف من عطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش حول عمل الديوان ، وإنجازاته ، ويتناول أماناً بالتفصيل اوضاع الدوائر التي تعامل معها وأين وجد السلبيات ، وما هو حجم تلك السلبيات ، وأين الإيجابيات وما هو حجمها وأن يوضح لنا كيف يمكن ان تسير بالطريق السليم والعلمي نحو تطوير الإدارة ، وفقاً للمعلومات لا يقترب منها الشك ، ليساعدنا على الأقل في معرفة اوضاعنا الإدارية فعل سبل المثال :

هكذا من الأشغال

والخليج وغيرها . أنني أعجب كل العجب أن يوضع بنك البترول وهو كازنة الكوارث مع المؤسسات الأخرى ووصف هذه الكازنة بالتعثر لعدم توفر الرقابة ، الإنسان يمشي ويتعثر ، لماذا لم تقل اللجنة بأن الفساد كان ينخر في جسم هذه المؤسسة حتى العظم ؟ وهل شابت كلمة الفساد من قاموسنا وكأنني أحال اللجنة ترحي بأن الفساد انتهى . انظروا معي الى عبارات «تجنب سلبيات الوقوع في تعثر المؤسسات المالية ... الى آخره» ، «أخذ العبرة بما نجم من أخطار ومشاكل بنكية» ، «ممارسات غير مسؤولة والله أعلم !! هل هذه العبارات ايها السادة تعطي المعنى ام تضيقه ؟ اين هذه العبارات نصف مرحله كان الفساد فيها بمقاييس الوفاء ؟

إن الإصلاح ايها السادة يبدأ بالكشف عن هوية المسؤولين الحقيقيين وراء تلك الكوارث الاقتصادية ومحاسبتهم ووقف نمرة الأورام السرطانية في جسم اقتصادنا وتنميتها . ولا تعجبوا ايها السادة أن كان من هؤلاء ما يزال بين صفوفنا مزروعين هنا وهناك في كيان هذه الأمة يتسابقون على رفع شعار محاربة الفساد .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

الإدارة هي أساس التقدم وهي سبلنا الى نقل هذا الوطن وهذا المجتمع من موقع الشكوى والأثمن الى مراتب التقدم والأزدهار والإنتاج .

وأود هنا أن أركز على دور الإدارة وخاصة في القطاع العام في موضوع التنمية والبناء والتطوير . وأن نعمل وبسرعة فائقة ومن خلال جهودنا جميعاً على توحيد أنظمة وقوانين التوظيف والإدارة في القطاع العام ، تحقيقاً للمدالة أولاً ، واتاحة المجال أمام المبدعين للأرتقاء ووقف بل إعادة كل المؤسسات التي انسحبت من نظام الخدمة المدنية ، لتعود اليه ولتنضم تحت لواء القانون الجديد الذي أطالب بإخراجه الى حيز الوجود ، وقد سعدت بما تناقلته الصحف من تصريحات لدولة رئيس الوزراء حول تحديث القوانين وتوحيدها لأن في هذا أهمية كبيرة . ان تفاوت القوانين والأنظمة ووجود امتيازات مالية وإدارية في بعض المؤسسات يشكل إحباطاً بل طبقية اجتماعية بين اعضاء الجسم الواحد ، الذي نريد لكل عضو فيه أن يؤدي دوراً تكاملياً مع باقي الأعضاء . ولن أكرر مرة أخرى مدى الامتيازات التي يتمتع بها نفر قليل من الأداريين في بعض وزارات ومؤسسات الدولة وهل كل المواطنين سواسية ؟ وهل نحن مجتمع يسعى الى تحقيق العيش الكريم لكل ابنائه ، ام اتنا وبأنظمتنا وقوانيننا وما نضعه من امتيازات للبعض نعمق الفجوات بين اعضاء الجسم الإداري الواحد ؟ نحن مطلوب منا نواب وحكومة ان نردم الفجوة الواسعة بين من يعملون في وزارة التربية على سبيل المثال وبين من يعملون في بعض أجهزة وزارة المالية ، او الاتصالات ، او ضريبة

الدخل او الصناديق التابعة للدولة ، وكفى ملاء الأخيرة في القطاع العام حرماناً وعدم القدرة على الوفاء بحاجات أسرهم وأطفالهم على ان مثل هذه الفوارق تعمل باستمرار على هروب كفاءات مميزة من القطاع العام الى القطاع الخاص مما يؤدي الى تدهور مستمر في كفاءة واتساجية القطاع العام وبالتالي ما هي الجدوى المأمولة من التطوير الإداري في غياب الكفاءات المطلوبة لمثل هذا التطوير وأنا ان بنينا نعالج ما ذكرته كل عام مع بداية الموازنة سنشهد الكثير من الهدر الإداري وتقلص الإنفاق التطوير .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

لقد امضيت وقتاً طويلاً وأنا ابحث في سطور الموازنة عن معادلة صغيرة تتفق وما نريده للإنسان الأردني من تطور واستعداد للمرحلة المقبلة ، الدور الموكل اليه كما اردنا ركباً لواء القائد انسان يتعامل مع التقنية ومع القرن الواحد والعشرين ، فوجئت يا دولة الرئيس بان واضعي الموازنة نسوا او تناسوا أهمية الإنسان الأردني عندما وجدت وأنا ابحث في بنود الموازنة بأن بند البعثات والتأهيل والتدريب في معظم وزاراتنا ومؤسساتنا يقتصر فقط على وجود ثلاثة اصفار . ودفعني هذا الذهول الى البحث في ارقام أخرى ، ارقام الصيانة والتشغيل وأرقام التشغيل وأرقام أخرى استشارات ودراسات

تري ايها السادة بمن سندخل عصر التقنية وبمن سنعمل على تطوير الإدارة ومتى سنعامل مع القرن الواحد والعشرين ، اعطيكم بعض الأمثلة ، الأهتمام بالصيانة بالملايين وشراء السيارات ، بناء مديرية ناحية يكلف ربع مليون دينار ، ترميم بناء المجلس النيابي القديم مثل هذا الرقم ، وأدخال تحديثات على قصر الثقافة ٦٠٠ الف دينار بينما مدينة رياضية تنشأ كاملة بـ ٦٥٠ الف دينار واستشارة هندسية تصميمية لمبنى الإدارة العامة لوزارة البريد بـ ٥٠ الف دينار بينما وزارة الشباب بـ ١٠ آلاف دينار تصوروا ونحن مقبلون على سياحة جديدة كلفة استشارة مبنى الإدارة العامة للبريد يعادل صيانة وترميم كل القصور الصحراوية في الأردن وتصوروا معي أيضاً أن دراسات تطوير الشاطئ الشرقي للبحر الميت تكلف ١٥٠,٠٠٠ الف دينار ، واين هو القطاع الخاص ؟

ولن أطيل عليكم أن طلبت منكم العودة الى قراءة بنود الاتفاق لوزارتنا ومؤسساتنا ، لتروا الاتفاق على الأثاث والقرطاسية ، وبند متفرقة ، وبند اخرى . وبند الاستشارات والدراسات مع الاصرار على اهمال البحث العلمي والتطوير في وزارات الدولة اين هي جامعاتنا ؟ واين هي طاقاتنا القادرة على التجديد وبناء معالم المستقبل الافضل ؟

إن الجامعات الحكومية منذ انشائها لم يتم

التعرف على ما تعانيه من مشاكل تعوق مسيرتها البحثية وتطورها بما يتناسب ومتطلبات القرن القادم .

ولقد فتحت الحكومة الباب على مصراعيه

لتأسيس الجامعات الأهلية . وعلى الرغم من أنني أؤمن بأن التعليم الجامعي يجب أن يكون حق لكل مواطن لكنني في نفس الوقت أطالب أن تكون مخرجات هذه الجامعات بالمستوى الذي يؤدي إلى التقدم بهذا الوطن والتسلح بقيادات قادرة لا أن تساعد في إطالة صفوف العاطلين عن العمل .

وهنا فأنني أريد بعض ما ذهبت إليه اللجنة المالية ومطالبتها بأجراء حوار وطني حول التعليم الجامعي : آفاقه ومستقبله .

إننا ونحن نطالب بأن تدخل القرن الواحد والعشرين مسلحين بالعلم والقيادات القادرة لإننا ما زلنا نرى التداخل الكبير في عمل الكثير من المؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي والدراسات ، فمثلاً هناك تداخل كبير ما بين عمل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ووزارة الزراعة ، كلاهما يعمل على وضع سياسة زراعية وعن نفس البلد تداخل بين وزارة البيئة والجمعية العلمية الملكية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا إضافة إلى ذلك وجود الجامعات لأدنية التي هي في الأساس مؤسسات تعنى بكافة المجالات البحثية التي تغطي كافة متطلبات الوطن . ومن هذا المنطلق فأنني أريد ما

دورة الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

ومع إننا نناقش أطراً جاهزة وإرقاماً مرسومة ، في مشروع الموازنة العامة إلا أنه من الواجب التذكير بقضايا محافظة البلقاء وأولوياتها التنموية في مجالات التعليم والصحة والمياه والزراعة والبيئة وغيرها . وسيتناول زميلي الدكتور هاشم الدباس هذه القضايا بالتفصيل لكنني أود الإشارة فقط إلى مشكلتين مدمرتين للبيئة وللإنسان في منطقة من أجل مناطق المملكة وهي منطقة الفحيص وهما :

- مشكلة التلوث الناتج عن مصانع الاسمنت .

- ومشكلة التلوث بكافة أشكاله الناتج عن اسطول الشاحنات الذي يعبر بلدة الفحيص يومياً من وإلى شركة الكاولين والمراحل الخاصة . وقد اقرت الحكومة الطريق البديل لكن أين هو الطريق البديل ؟ لم تضع الحكومة والمشروع له عشرة سنوات لم تضع الحكومة للآن الحد الأدنى من المخصصات لاستكمال هذا المشروع .

بالإضافة يا دولة الرئيس إلى أنه آن الآوان

لاستحداث مركز إداري في الفحيص ومأوى وهي منطقة يسكنها ما يزيد عن (٤٠,٠٠٠) نسمة .

دولة الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

لقائد الوطن الذي إرادته عزيزاً بأنسانيته ، كريماً بقدرته كبيراً بعباءة إلهه وعجيبه ، كل التقدير والولاء والدعاء إلى الباري أن يحفظ جلالة قائدنا للمسيرة الخيرة التي تحقق الرفاه والكرامة والعدالة لأبناء الأردن جميعاً .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور فوزي الطعيمه . المتحدث الأخير ، الدكتور صالح أرشيدات .

الدكتور صالح أرشيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

هذه الكلمة لمجموعة من نواب التجمع النيابي الديمقراطي وهم :

م. علي أبو الراغب ، م. سمير حياشة ، م. سعد هائل سرور ، م. عبد موسى النهار ، م. حماد أبو جاموس ، م. سمير قعوار ، الاستاذ محمد داودية ، د. عارف السبطاينة ، الاستاذ صالح شعواطة ، الاستاذ جميل الحشوش ، الاستاذ عبد الكريم الكباريتي ، الاستاذ أنور الحديد ،

م. منير صوير ، الاستاذ إبراهيم شحدة ، د. فزيه عمارين ود. صالح أورشيدات . وسيحفظ زملائي في حقهم في الكلام إذا رغبوا .

إبتداءً نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المالية الموقرة لمجلس النواب على جهودها المميزة في تقريرها حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ .

كما هو معلوم فإن الموازنة العامة للدولة تعكس بالإضافة إلى مجموعة الأرقام المجردة ، مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية والنقدية لتشكل إطاراً عاماً لسياسة الحكومة ، أية حكومة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تأتي موازنة هذا العام ضمن ظروف سياسية معقدة ترمي بظلالها على المنطقة كلها وتحمل في طياتها مزيجاً من الشك والتفاؤل ، فأمام المسيرة السلمية أصبحنا غير واثقين من طبيعة المستجدات القادمة وما تنطوي عليه من فرص وتحديات ومصاعب فنحن اليوم أمام إحتمالين ، الأول هو نجاح المفاوضات السلمية وإبرام إتفاقية تسوية مع العدو الصهيوني والآخر هو فشل هذه المفاوضات وإختيار الآمال المعلقة عليها وفي الحالتين هناك تحديات لم نجد أن الحطة الخمسية أو التوجهات التي أشارت إليها كلمات المسؤولين المعنيين بالإضافة إلى برنامج التصحيح

الاقتصادي قد تصدت إليها أو قدمت تصوراً للتعامل معها أن إرادة الفعل لا تزال في طور الشعائر ودون الأليات المطلوبة ، وتشير هنا الى ضرورة تبني الحكومة الى تصور واضح لسياساتها في كلتا الحالتين في السلم أو في عدمه . وأما بالنسبة للاتفاقية الأردنية الفلسطينية ، فنحن لا نزال نعتقد أنها ليست على مستوى تمنيات وتطلعات أبناء الشعبين اللذين يطالبان بضرورة التنسيق المستمر وعلى أعلى المستويات من جهة والتعاون الفعال المستمر من جهة أخرى في كل المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية وذلك لمواجهة العدو الصهيوني ومخططاته المختلفة تجاه الشعبين الشقيقين .

دولة الرئيس . حضرات النواب المحترمين

بعد الإطلاع على خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة وتقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم فإننا سنتطرق الى بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية كما نود ان نشر الى تأييدنا لتوجهات وتوصيات اللجنة المالية ونطالب الحكومة بتبني هذه التوصيات لأنها تشكل في إطارها العام مضموناً سياسياً يمكن من خلاله تفعيل كل السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة .

مؤكد على ضرورة العمل المشترك بين السلطنتين التشريعية والتنفيذية بما يخدم المصلحة العليا للأمة ويروج الفريق الواحد .

- في الاستثمار والتنمية :

يجب إعادة النظر في قوانين تشجيع الاستثمار لتأخذ بعين الاعتبار قدرة الأردن التنافسية مع الدول المجاورة التي أخذت الآن بسياسات ترمي الى جذب الاستثمارات من خلال حوافز لا تقدم التشريعات الأردنية مثيلاً لها في الوقت الحالي ، كما تأخذ أيضاً بالاعتبار توزيع مكاسب النمو والتطور والتنمية على كافة المناطق الأردنية من خلال التنوع في الحوافز التي قد تزيد من وتيرة الاستثمار في المناطق المرغوب فيها وهذا يمكن تحقيقه من خلال إعفاءات ضريبية وحركية وتوفير البنى التحتية والخدمات اللازمة .

إن حجم الأسواق الأردنية قد لا يساعد بإمكاناته المحدودة على الانتاج وبالشكل المطلوب وخاصة للحد من مشكلة الفقر والبطالة ، لذلك لا بد من التوجه نحو الاستثمار التنموي وخاصة في الصناعات والزراعة والخدمات التصديرية والسياحة وهذا يحتاج بالإضافة الى الحوافز التي أشرنا إليها يحتاج الى جهد سياسي مواز بإتجاه فتح الأسواق من خلال تحسين العلاقات العربية وإحياء سياسة التضامن والتكامل العربي وعقد البروتوكولات والتأكيد على موضوع الرقابة على الجودة للبضائع والخدمات التصديرية .

- التصحيح الإداري :

نؤكد أنه لا بد من إيجاد برنامج تصحيح إداري مواز لبرنامج التصحيح الاقتصادي

لدمج توجهات الاستثمار وإيجاد الأرضية اللازمة والمناخ الصحي لذلك .

وهنا لا بد من الإشارة الى ضرورة عاربة الحسوية بكل ألوانها وأشكالها وضرورة تطبيق أسس المساواة والعدالة بالتعيين ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

أما ديوان الرقابة والتفتيش وإستطراداً لما ورد في توصية اللجنة المالية فنحن نوصي مجلسكم الكريم بالطلب بتعديل قانون ديوان الحاسبة ليشمل ديوان الرقابة والتفتيش أو بوضع قانون خاص بديوان الرقابة والتفتيش بحيث يكون مجلس النواب بصورة أعمال هذا الديوان من خلال تقارير سنوية وبصورة دستورية . كما نوصي بدعم جهاز ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في الوقت الحاضر من خلال كوافر الدولة المتوفرة لدى دوائر ومؤسسات حكومية ودون إحداث وظائف جديدة .

- البطالة والفقر :

لقد تناول برنامج الحكومة موضوع البطالة من زاوية توفير فرص العمل بغض النظر عن طبيعة المشكلة التي لم يتعرض لها بالتفصيل ، ولا بد من التذكير بأن مشكلة البطالة في الأردن هي هيكلية بطبيعتها حيث أن خصائص العاطلين عن العمل لا تتفق بشكل عام وفرص العمل الموجودة أو طبيعة الأعمال التي يشغلها معظم العمال الوافدون في بعض القطاعات الإنتاجية او الخدمية .

وإننا نعتقد أن أهم معوقات حل مشكلة

البطالة هي في عدم التصدي عملياً للبطالة السلوكية التي نشأت عن هيكلية المشكلة ، وهذا التصدي العملي يحتاج الى صيغة عملية تشارك فيها كل جهود في التوجيه الوطني في المدرسة والجامعة والبيت والإعلام والمسجد وتنمية مفهوم أن العمل فضيلة وأن العمل المهني واليدوي شرف لا يعيب ولا ينقص من صاحبه .

وكنا نتمنى لو أن خدمة العلم إستطاعت أن تقوم بكسر الحواجز النفسية والقيمية التي منعت الباحثين عن عمل في التوجه نحو العمل المهني واليدوي والأمر يحتاج الى جهد مماثل عن طرق أخرى مماثلة لمعسكرات العمل الشبابي ، كما أن التوجيه الوطني يجب أن ينمي الشعور العام بأن الوطن يبنى بسواعد أبنائه وأن الدولة لا يمكن أن تكون الموظف الأساسي والرئيسي ولا بد من التوجه نحو العمل لدى القطاع الخاص والتشغيل الذاتي من خلال المشاريع الصغيرة .

ولا يفوتنا هنا من الإشارة بالدور والجهد المتواضع الإيجابي قياساً لحجم البطالة الذي تقوم به الحكومة للحد من مشكلة البطالة والفقر من خلال جهودها في الدعم المادي والإداري لصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ونطالب الحكومة بزيادة مخصصات هذه الصناديق ودعم قدراتها الإدارية لتتمكن من إداء واجبها بعدالة وفي كل المناطق وخصوصاً في مناطق البوادي والأرياف .

هكذا من الأعمال

- التربية والتعليم والتعليم العالي :

إننا نؤكد على ضرورة توسيع نشاطات ومسؤوليات مشروع التطوير التربوي ونقصد هنا الجزء الثاني منه ليشمل كافة المستويات التعليمية من الأساسي في المدرسة وحتى كليات المجتمع والجامعات بعد أن اقتصر في الجزء الأول من المشروع على المستويات التعليمية في المدارس فقط .

ونؤكد على أهمية إيلاء نوعية المخرجات التعليمية وليس الكمية اهتماماً خاصاً من خلال المناهج ورفع سوية المعلمين المادة والفنية وإعطاء الأساكن النائية حقها من العناية .

كما نؤكد على ضرورة تشجيع الاتجاه المهني والتطبيقي في المدارس وربطه ببرامج الكليات والجامعات التطبيقية كما ندعوا الى تحويل المزيد من الكليات الحكومية الى كليات تطبيقية مثل كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية ، لتعطي نوعين من المساقات التعليمية التطبيقية الأول بكالوريوس هندسة تطبيقية والثاني دبلوم هندسة تطبيقية وتخص بالذكر هنا الكليات في الطفيلة والحصن وحوارة .

كما نطالب بدراسة ربط الخبرات التي يمكن الحصول عليها في مجال التدريب لدى بيوت الخبرة في القوات المسلحة أو المؤسسات العامة أو الشركات الخاصة والمصانع بالنظام التعليمي بحيث يستطيع الطالب أثناء دراسته الحصول على ساعات معتمدة من خلال الخبرة

العملية والتدريب الذي يكون جزء من المواد النظرية .

إن مطالبتنا بمواكبة مخرجات التعليم مع حاجات السوق لا يعني بالضرورة إننا ننادي بتدخل الدولة المباشر في حق الإنسان الأساسي في التعليم والذي كفله الدستور وإنما نعني بذلك تطوير عمل الجامعات الحكومية وكليات المجتمع والتدريس الثانوي ليتجه نحو مناهج تطبيقية مهنية تخدم الحاجات المطلوبة وتوجيه الدعم المالي المأمور للجامعات نحو هذه الاختصاصات من حيث الإتفاق الرأسمالي والجاري والأسايط .

- في مجال الشباب :

يشكل قطاع الشباب ما نسبته ٦٠٪ من شريحة السكان في الأردن والشباب عماد الأمة ومستقبلها وبالرغم من إهتمام الحكومات المتعاقبة المحوظ والقطاعات الأهلية المختلفة لقطاع الشباب إلا أن هذا القطاع لا زال يعاني من نقص كبير في التنسيق والتوجيه بسبب تعدد المؤسسات التي تتعامل مع القضايا المختلفة .

ونطالب الحكومة بإخراج وتفعيل التشريعات المتعلقة بقانون رعاية الشباب والتي عرضت على مجلس النواب السابق وأهمها فيما يتعلق بالمجلس الأعلى لرعاية الشباب والصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية واللجنة العليا للعمل التطوعي . كما نطالب الحكومة بتبني توصيات المؤتمر

الوطني للتطوير الرياضي والذي رصاه مؤخراً سمو الأمير الحسن المعظم وترجمة توصياته ضمن برنامج مالي وإجتماعي وتنموي طويل الأمد يحقق في النهاية طموحات شبابنا الأردني وتطلعاته في الانتقال الى مستقبل مشرق يتناسب مع إمكانياته ومكانة الأردن الجديد .

ونطالب الحكومة بزيادة غصصاتها المادية لهذا العام لمراكز الشباب والأندية الأهلية والإتحادات الرياضية .

- في القطاع الصحي :

نتمنى على الحكومة أن تعير الأمور التالية جل اهتمامها لما فيها من تأثير على السلامة العامة وصحة المواطنين .

- إيلاء الصحة المدرسية العناية الكافية وتفعيل دورها وخاصة في مجال طب الأسنان والمطاعيم الدورية .

- العمل على تحسين ضبط الجودة في المستشفيات ورفع مستوى الأداء الفني والإداري .

- رفع كفاءة المستشفيات في المحافظات فيما يخص عدد الأسرة وما يتناسب مع سكان تلك المحافظات .

وبالنسبة للتأمين الصحي فإننا نتمنى على الحكومة تحويل جميع العاملين بالمياومة والذين أمضوا فترة تزيد عن الستين الى المقطوع لشومهم بالتأمين الصحي .

- البلديات :

إننا نعتقد أن معظم بلديات المملكة تعاني

صعوبات مالية وفنية كبيرة تحول دون قيامها بواجباتها ومسؤولياتها المتعاظمة ولا بد لهذه البلديات من تحسين أدائها للخدمات ونطالب الحكومة بإخراج وتفعيل التشريعات الخاصة بالبلديات وتقديم الدعم الكافي من خلال شطب جزء للديون المترتبة وتقديم تسهيلات مالية مرنة تساعد معظم البلديات على تحقيق البنية التحتية والقيام بواجباتها الإجتماعية تجاه المجتمع المحلي .

ونطالب وزارة البلديات والجهات الإدارية المختصة بالتحويل الإلزامي لجميع المجالس القروية الى بلديات في المجتمعات التي يزيد سكانها عن ١٥٠٠ مواطن .

- المحافظات :

لقد أصبح واضحاً أن هنالك تفاوتاً كبيراً في توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات وإننا نطالب من الحكومة أن تخطط في موازناتها المستقبلية والقادمة بما يكفل تقليص هذه الفجوات وخلق توازن حقيقي وإيصال حقوق ومكتسبات التنمية للمواطنين بعدالة .

وعلى سبيل المثال لا زالت معظم محافظات المملكة تعاني من مشاكل رئيسية مستعصية لعل أهمها ما يتعلق بسلامة البيئة فمحافظة إربيد والزرقاء والبلقاء تعاني من مكبات النفايات ومخاطر التلوث ، كما تفتقر محافظات الطفيلة والكرك الى طريق سريع يربطها بالخط الصحراوي . وكذلك عدم الإنتهاء من تنفيذ طريق الكاولين في الفحيص وطريق عمان -

جرش - إربد .

كما نطالب الحكومة بإعادة النظر في أولويات مشاريع المحافظات وإعطاء المشاريع ذات صفة الإستعجال الأولوية في إكمالها ولو كان ذلك على حساب مشاريع أخرى .

- في القطاع الزراعي :

تعتبر الزراعة من أهم مكونات الاقتصاد والمجتمع الأردني على حد سواء ، وذلك أن النشاط الزراعي هو الأقرب الى التكوين النفسي والاجتماعي الموروث الى الشعب الأردني ، إضافة الى أن نسبة عدد العاملين في هذا القطاع أو الذين يعتمدون عليه كلياً أو جزئياً في معيشتهم هي النسبة الأكبر بالقياس الى بقية القطاعات ، وهي النسبة التي تتزايد إضطراداً نظراً لارتفاع معدلات الخصوبة في الريف عنها في المدينة . أما على صعيد الأهمية المادية ، فإنه القطاع المؤمل أن يلعب الدور الأساسي في سد إحتياجات شعبنا من الغذاء . وكل هذه العوامل تجعل النجاح في إعادة ترتيب أوضاع الزراعة في بلادنا من التحديات الإستراتيجية التي تواجه بلادنا وإقتصادنا الوطني .

الأمر الذي يدفعنا للقول بأن إعادة تصحيح هيكلية هذا القطاع وإعادة رسم أولوياته التي يفرضها الواقع الراهن ، هي مسائل لا بد وأن نحوز على مساحة واسعة في عقل المخطط والمفكر الأردني ، خصوصاً إذا ما إقترن ذلك بمعرفتنا بمدى شحة المياه وضيق

الرقعة الزراعية ، وهو ما يدفعنا للقول بأن علينا العمل على تجديد الأدوات التي تقود هذا القطاع ليس وفق الترتيب القائم حالياً والذي لم يتمكن من أن ينهض في الزراعة وفي إسهاماتها على الصعيد الوطني ، حيث لم تستطع مؤسساتنا الحكومية أن تضطلع بنجاح في الأدوار المطلوبة منا في مراحل العملية الإنتاجية الزراعية المختلفة عما يدفعنا لطرح النقاط التالية كأرضية لعملية التجديد المطلوبة .

* في حقل الزراعات الاقتصادية ، لا بد من خلق حالة تكاملية تربط بين المراحل المختلفة بدءاً من التحضير مروراً بالإنتاج وعوامل الوقاية حتى التسويق ، وذلك من خلال مؤسسات أو شركات متخصصة ، بحيث يرصد لها المال اللازم لتقوم بتشجيع الزراعات التصديرية .

* وفيما يتعلق بواقع مؤسسات الحكومة العاملة في القطاع الزراعي فإنه لا بد من أن تنتهي حالة التضارب بالأهداف والإزدواجية في العمل التي تحكم واقع هذه المؤسسات وتؤثر بالتالي في هذا القطاع بصورة سلبية حيث لا بد من تكامل العمل الحكومي المؤسسي في هذا القطاع وأن تناط مهمة تخصصية واحدة لكل مؤسسة لتشكل بمجموعها صورة تملو من التضارب والإزدواجية المشار إليها ، عل أن يتم تفعيل المجلس الزراعي وفك إرتباطه بمزاجية الوزراء سواء من حيث المهام

الملقاة على عاتقه أو في أسس تشكيكه .

* وفي حقل القيادات الزراعية فإننا نؤكد على ضرورة إنصاف المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين ومنحهم العلاوات التي تحصل عليها المهن الأخرى ، ولا بد كذلك من تشجيع تشكيل نقابات للمهن الزراعية المساعدة وإنصاف هذه الفئات التي تلعب دوراً في الإنتاج الزراعي .

وفي هذا السياق فإنه لا بد من أن تنحو كليات الزراعة في الجامعات الأردنية نحو الدراسة التطبيقية على غرار كليات الهندسة التطبيقية ، لتقوم بتخريج الكفاءات القادرة على عراسة العملية الإنتاجية ميدانياً ولا بد من أن يتم إفراد مقاعد أوسع لأبناء الريفين في هذه الكليات بهدف رفع سوية الثقافة الزراعية في الريف والبادية .

* وحتى يتمكن المزارع من الإستمرار في الإنتاج والتوسع به ، فإننا نطالب بإعادة النظر بالمديونية الزراعية وخاصة لصغار المزارعين ، ذلك أن سبب نشوء وتراكم هذه المديونية تعود الى عوامل ليس للمزارع من دور في وضعها ، فلهي عوامل تتعلق بالآلات أو بالسوق أو بسوء التخطيط الزراعي في توجيه المزارع نحو نشاطات زراعية لا جدوى لها أو لقصور في برامج الوقاية والإرشاد التي من المفروض أن تكون من مهام المؤسسات الحكومية .

بالإضافة الى أهمية توحيد مصادر

الإقراض الزراعي وإعادة النظر في سبل تخصيص القروض بحيث لا تصرف الا في الغايات المخطط لها كما حدث خلال السنوات القليلة الماضية .

- في المياه :

في العودة الى قانون سلطة وادي الأردن ، نجد أن هذه المؤسسة الحكومية هي الجهة المعنية أساساً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على إمتداد وادي الأردن من أقصى شاله الى أقصى جنوبه ، ومن هذه المهام إعادة توزيع الأراضي الزراعية وتوفير المياه لها . إما من خلال بناء السدود التجميعية أو بناء شبكات لتوزيع مياه الري . . ونرى أن هذه السلطة لم تنجز مهامها بعد ، الأمر الذي يجعلنا نوصي بضرورة رفدها بالمال اللازم لإنهاء دراسات بناء السدود والخفائر والشروع بتنفيذها وفق الأهمية النسبية لكل مشروع ، ولا بد كذلك من رفدها بالمؤهلات الإدارية والفنية القادرة على تمكين السلطة من القيام بدورها على أتم وجه . ونسجل في هذا المقام أن الحكومات المتعاقبة لم تعط السدود التجميعية أهميتها الوطنية التي تتناسب وتحمدي شحة المياه المتزايد التي يواجهها بلدنا في المنظورين الراهن والقريب .

وإننا نطالب بأن تقوم سلطة وادي الأردن بإستعادة جميع الأراضي المعتدى عليها في وادي الأردن من قبل المالكين الذي إستوفوا حقوقهم الرأسمالية حسب قانون سلطة وادي

هكذا من الأشغال

الأردن وبمدة لا تتعدى صيف هذا العام .
وفي هذا الصدد فإننا ندعو الحكومة الى
عدم التهاون في تحصيل حقوقنا الوطنية
المكتسبة في المياه المشتركة .

وفي حقل شبكات الصرف الصحي
ومحطات التنقية ، فإن الحفاظ على البيئة
وحماية المدن من التلوث والإعياء وتوفير مياه
صالحة للزراعة ، تحتم علينا استكمال هذه
الشبكات والمحطات على مستوى المملكة ،
ورفع كفاءة المحطات القائمة ، على أن يكون
لهذا الأمر المكانة الهامة في سلم أولويات سلطة
المياه .

كذلك فإن الحكومة مطالبة بأن تقوم برفع
كفاءة استخدام المياه في الزراعة من خلال
تعميم نظم الري التي تخفف من فقدان المياه
وتؤدي الى استخدامها بصورة مثلى وذات
جدوى وذلك من خلال وضع حوافز لتحقيق
ذلك .

أما بالنسبة لمياه الشرب فإنه لا بد من أن
تقوم الحكومة برصد المال اللازم لتجديد
شبكات المياه القائمة حالياً والتي تؤدي الى
نسب فقد وتسريب عالية . وأن توقف
الحكومة كذلك استخدام مياه الآبار القريبة
من أماكن الإكتظاظ السكاني في الزراعة . وفي
هذا الصدد ولتوفير مياه الشرب فإننا نوصي
بأن ترصد الأموال اللازمة لإعادة ترميم
وإصلاح آبار الجمع والبرك المنتشرة في الريف
ولي البادية وأن تعمل الحكومة على إلزام

أصحاب الأبنية الجديدة بحفر آبار الجمع
لتسهم في توفير المياه للقاطنين خصوصاً في
أشهر الصيف وفتحات شح المياه .
- في الإسكان :

يعاني أصحاب الدخل المحدود والمتدني بما
فيهم الموظفين والمتسعين الى قواتنا المسلحة
الباسلة من عدم توفر السكن اللائق ، هذا
بالإضافة الى إلتهايم السكن الى جزء كبير من
مداخيلهم . الأمر الذي يستدعي أن تقوم
الحكومة بالتعاون مع دائرة الأراضي وبنك
الإسكان والبنك المركزي بوضع خطة لبيع
أراضي الدولة التي يمكن تصنيفها للسكن
بأسعار معقولة لهؤلاء وأن يقوم بنك الإسكان
بتوفير التمويل اللازم وفوائد مخفضة على أن
يكون التسديد لقرات من ٢٥ - ٣٥ سنة ،
وبالتالي أن نؤمن للمواطنين السكن اللائق
المناسب ، بحيث لا تزيد نسبة تكاليف
السكن والماء والكهرباء وبأكثر من ٣٥٪ من
دخل هؤلاء المواطنين .

إن لهذا المشروع الوطني الهام آثاراً إيجابية
إضافية منها حل مشكلة قطاع الإنشاءات
والإسهام في تقليص نسبة الباحثين عن عمل
وتحريك الصناعات الإنشائية الوطنية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

- في موضوع البذوك ، وهذا مستجد :
إننا لا نعتقد أن أزمة بحجم أزمة بنك
البراء وما تحمّلته الخزينة لمعالجة آثارها بما

تام ، تسعى الى الإكتفاء وتوسيع رقعة الإنتاج
وزيادته كماً ونوعاً ، على أن تتلقى الدعم
الإداري والفني والمعي في بدايات التأسيس
ثم تترك لتعيش على مواردها او تنتهي اذا لم
تثبت أن لها القدرة على الإستمرار .

إننا نوصي بهذا الصدد بضرورة عقد مؤتمر
تعاوني بعيد النظر في أداءنا التعاوني ويضع
المواصفات الكفيلة بتنشيط التعاونية
وباختصاص معين وتمكينها من الإعتماد على
مصادرها الذاتية ، على أن يسبق ذلك
ورشات عمل من شأنها أن تخرج الحركة
التعاونية من مأزقها الراهن ، وأن تشرع
الحكومة بتنفيذ قانون التعاون خصوصاً فيما
يتعلق بإختيار القيادات التعاونية على أساس
الانتخاب الحر المباشر دون تدخل . وأن
تشرع الى تأسيس إتحادات نوعية تضم
الجمعيات المتخصصة في حقل وتعطيها
صلاحية صناعة قرارها الإقتصادي وفق
مصالحها ومصالح أعضائها .

- وفي المركزية :

نؤيد التوجهات الحكومية بشأن اللامركزية
ولكن لا بد من مراعاة العوامل التالية ،
لتحويل هذا المبدأ من حالة فصل ميكانيكي
قسري الى نظام متكامل يسهم في ترتيب
الوضع الإداري في المملكة على نحو فعال ،
يدجر البيروقراطية ويجعلنا نستخدم مواردها
وإمكاناتنا بصورة خالية من الهدر .

* وضع التشريعات والقوانين والأنظمة

يتجاوز (٣٠٠) مليون دينار وقيام لجنة
التصفية بأعمالها تجاه حقوق هذا الوطن
ومواطنيه ، لا نعتقد أن هذا امراً غير جوهري
وأنه أمر بسيط كما جاء على لسان معالي محافظ
البنك المركزي الذي سمح لنفسه أن يصف
اهتمام اللجنة المالية في هذا الموضوع الخطير
والذي هو في صلب أعمال البنك المركزي
أساساً وبداية (قبل وأثناء وبعد) عملية تصفية
البنك المذكور وأن يصف عمل اللجنة بأنه
مؤسف وبأنه غير مقبول كاسلوب موضوعي
وعلمي .

وأنا لا نعتقد أن يفقد فقراء الأردن الأمل
بمؤسسة وطنيه بنيت بأموال الأردنيين أن
يفقدوا الأمل بحصولهم على المأوى من خلال
هذه المؤسسة البنكية الأسكانية نتيجة لتحويلها
عن اهدافها وتعين تحقيق هذه الأهداف على
من يحتاجونها ، لا نعتقد ان ذلك يجب ان لا
يقلق محافظ البنك المركزي وأن لا يبرز منه
شعره .

وإننا نريد ان نعرف ما هو المقبول وما هو
العملي والعلمي ؟ عندما تفشل اجهزة الرقابة
ومصاحبة الولاية في القيام بواجباتها بالأسلوب
العلمي والموضوعي .

- وفي الحركة التعاونية :

منذ نهاية عقد السبعينات وحتى الآن
والطالبات لا تتوقف في تحويل الحركة
التعاونية/ بإعتبارها الوحدة الرئيسية في الجسم
التعاوني الى تعاونية إنتاجية ذات إستقلال مالي

وتدريب الكوادر المالية والإدارية لإستيعاب عملية التحول نحو اللامركزية. * وإستكمال مؤسسات نظام اللامركزية في المحافظات من خلال تأسيس مجالس منتخبة تقوم بدور البرلمان على صعيد المحافظات وإعطاء الحاكم الإداري صلاحية الصرف المباشر على أن يتبع لمجلس الوزراء مباشرة .

* كما نوصي بهذا السياق دراسة التجارب العربية والعالمية بهذا الشأن والاستفادة منها .

* رصد المال اللازم لكل محافظة ، ليس على أساس الرقعة الجغرافية وعلى أساس الكثافة السكانية بل على أساس الحاجة الفعلية لكل محافظة من النفقات الرأسالية والجارية أخذين بعين الاعتبار الحقائق الجغرافية الى جانب الحقائق السكانية .

الخاتمة :

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين إن التجمع النيابي الديمقراطي على ثقة تامة أن المرحلة الحالية تشكل تحدياً مصيرياً على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنه يتوجب على الحكومة والشعب معاً التصدي لهذه التحديات ضمن برنامج وطني متكامل يساهم به الشعب من خلال ممثلهم في البرلمان ، ويتطلب ذلك إخضاع التغييرات اللازمة لى أجهزة الدولة الإدارية وإصلاح الثغرات القائمة في بعض

القطاعات الإنتاجية والخدمية ، كما يتطلب ذلك قيام الحكومة بتنفيذ توصيات اللجنة المالية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية من أجل مزيد من الإعتماد على الذات وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني من خلال مشاريع إنشائية تسهم في حل مشاكل البطالة والفقر وزيادة الإيرادات المحلية وزيادة الصادرات وتحسين وضع ميزانية المدفوعات .

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً دكتور صالح ، لعلم الزملاء تحدث في هذه الجلسة الصباحية فقط سبعة متحدثين فقط ، سيكون أول المتحدثين في جلسة بعد الظهر السيد علي الشطي ، يليه السيد خالد عبد النبي ، ثم السيد بدر الرياضي ، وأرفع الجلسة الى الساعة الرابعة بعد الظهر ، شكراً .

* وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لتناول وجبة الغذاء وبعدها عاد المجلس للأعمال *

دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم ، التصاب قانوني وأعلن استئناف الجلسة . المتحدث الأول السيد علي الشطي ، السيد خالد عبد النبي المتحدث الثاني .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس ،

الأخوة الزملاء النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إنها لمناسبة طيبة اغتنمها لأرفع الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم فائد هذا الوطن ورمز تقدمه وإزدهاره وباني نهضته الحديثة أسمى آيات الولاء والعرفان ، ساللا الله عز وجل ان يقيه ذخراً وسنداً لهذا الوطن ولعله الأمانة وان يتمتع بموفور الصحة والعافية .

كما أتوجه بالشكر الى حكومة دولة السيد عبد السلام المجالي/ على ما اظهرته من رغبة جادة وأكيدة في التعاون معنا في معالجة بعض القضايا الوطنية الملحة التي عانى وما زال يعاني منها المواطنين ، خاصة في المناطق الريفية والمناطق الاقل حظاً والاكثر حرماناً ، وعلى رأسها مناطق الأغوار .

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية المنبثقة عن مجلسكم الكريم لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ ، وبالرغم من التوصيات التي انبثقت عن اللجنة في تقريرها المقدم الى هذا المجلس ، الا أن المسؤولية التي تشرفت بحملها تقتضي مني الإشارة الى بعض القضايا والمطالب الملحة والتي آن الأوان لان نكاشف هذا المجلس الكريم بها ، رغم انها لم تعد سرا ، لأنها تم التحدث عنها في أكثر من محفل وفي أكثر من مناسبة . لكن للأسف الشديد رغم الحديث

المسهب عنها ، الا أنها لم تجد طريقها الى الحل حتى الآن .

وأول هذه القضايا هي المسألة الزراعية والتي تحدثنا عنها في مواقع كثيرة الا ان العملية الزراعية ووضوح المزارعين ما زالت تتردى يوما بعد يوم حتى اصبح العاملون في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي مجرد طبقة او مجموعة من الفقراء لا يقدرين على توفير لقمة العيش لأطفالهم بعد أن تراكمت عليهم الديون وأعباؤها وهم يصرخون ليل نهار ولكن هل من يجب ؟ . لقد كان يفترض بأن تكون اوضاع العاملين في هذا القطاع من أحسن الأوضاع ، طالما ان الله سبحانه وتعالى قد حبانا ارضاً خصبة ومياه عذبة وظروف مناخية وجوية معتدلة تساعد في تنشيط العمل الزراعي وتجعل من الزراعة ركنا هاما من أركان الاقتصاد الوطني . ولكن للأسف الشديد كانت النتيجة معاكسة تماما ، حتى غدا العديد من المزارعين يهجرون الارض باحثين عن أي عمل آخر مهما كان نوعه أو أجره ، المهم ان يوفروا لقمة الخبز وحدها لابنائهم في المساء ، الذين لا يكادون يحصلون عليها الا بشق الأنفس .

لقد ساهمت عوامل عديدة في تردي أحوال المزارعين وفشل العملية الزراعية ، وذلك بسبب فشل السياسات الزراعية المتعاقبة المرسومة من قبل المخططين والتي أصبحت بعيدة كل البعد عن الواقع المؤلم الذي يعيشه المزارعون . وأشير هنا الى عناصر النظام

هكذا من الشاعري

الزراعي الثلاث : (عوامل الانتاج ، العملية الزراعية نفسها ، ومخرجات الانتاج) ، لاحدد مشاكل هذا القطاع وأقترح الحلول الملائمة لها .

أما بالنسبة لعوامل الانتاج : لقد ارتفعت اسعار مستلزمات الانتاج بما فيها اسعار التقاوي والبذور والعلاجات الزراعية ، ارتفاعا حادا لم يعد بمقدور المزارع الحصول عليها الا بعد جهد وعناء . وإذا ما حصل عليها ، فانها قد تصله في اوقات متأخرة من الموسم الزراعي . والأسوأ من هذا ان يصل الى المزارعين من هذه المواد في بعض الاحيان يعتبر من الانواع الرديئة او غير الصالحة للاستعمال .

ان للاحتكار الذي تمارسه بعض الجهات الموردة لهذه المستلزمات من المؤسسات الخاصة دور كبير في زيادة اسعار مستلزمات الانتاج وخاصة المستوردة منها .

وهنا لا بد من الإشارة الى الارتفاع الذي طرأ على اثمان مياه الري وخاصة ضمن مشروع ري الاغوار الوسطى ، اذ أمست هذه المشكلة التي يعاني منها معظم المزارعين وذلك بعد ان تم استخدام الانابيب في إيصال مياه الري ، فهل يعقل ان يتحمل المزارع هذه الأثمان الباهظة التي يدفعها شهريا من قوته وقوت أبنائه ؟

وعليه ، فانني اقترح هنا أن يصار الى حصر استيراد مواد الانتاج بجهات محددة

تتولى مسؤولية توفيرها في الوقت وبالسعر المناسبين وبالنوعية الجيدة .

أما بالنسبة لارتفاع اثمان مياه الري ، فانني اطالب بإعادة النظر في مشروع ري الاغوار الوسطى من حيث تصميمه وادارته وكيفية احتساب اثمان المياه عن طريق العدادات التي توضع للمزارعين سواء في معظم الاحيان ، لكن لا اعرف كيف ان المسؤولين في سلطة وادي الأردن يحسبون اثمانه بعشرات واحيانا بمئات الدنانير على المزارعين في نهاية كل شهر .

أما بالنسبة للعنصر الثاني وهو العملية الزراعية نفسها فان هذه العملية ما زالت تحكمها سياسات عقيمة وضعت من داخل المكاتب واصبحت هذه السياسات رهينة الشخص المسؤول حيث توضع اليوم وتعديل غدا مع أول تعديل وزاري ، رغم انني لا اطالب بجمود هذه السياسات بل اريدها ان تكون مرنة ، شرط أن يكون هناك معالم محددة لهذه السياسات يتم من خلالها وضع الخطط والبرامج العملية التي تكفل ترجمة هذه السياسات الى واقع عملي يحقق الاهداف المرجوة من وراءها ، وهذا يتطلب وجود مجلس أو هيئة زراعية فاعلة يشترك فيها المزارعون والمسؤولون في وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية الاخرى ، يتم من خلال هذا المجلس رسم السياسات الزراعية وتحديد ابعادها ووضع البرامج العملية لتنفيذها

ومتابعة تحقيق اهدافها والاشراف عليها وإجراء عمليات التقييم والمراجعة لهذه السياسات من وقت لآخر .

أما ما يخص العنصر الثالث من عناصر النظام الزراعي وهو التسويق الزراعي ، فقد أصبح من الضروري أن يعاد النظر بهذه المسألة الملحة ، وهذا يتطلب دراسة اوضاع مؤسسات التسويق بما فيها التسويق الزراعي والشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية ، بحيث تصبح هذه المؤسسات قادرة وبالحجم المطلوب على النهوض بمسؤولياتها فيما يتعلق باستلام المنتج الزراعي وتسويقه بأسعار مجزية . تكفل للمزارع تحقيق الحد الأدنى من الارباح ، وهذا يتطلب منها القيام بعمليات التصدير من خلال مسوقين قادرين على الاتفاق مع شركات الطيران المحلية والأجنبية لإيصال منتوجاتنا الوطنية الى الخارج ، وإن يكون مجال التصدير هذا مفتوح امام جميع المزارعين دون استثناء وبأجور شحن ملائمة . أما بالنسبة للفائض فلا بد من إيجاد المصانع الكافية لتصنيعه وتعليبه وإيجاد الاسواق الملائمة لتسويقه .

أما ان يبقى الحال كما هو عليه الآن بان يباع صندوق الخضار بأسعار أقل من ثمن الصندوق فارغا ، فهذا امر لا يطاق ولا يمكن السكوت عليه ، وإن وضعنا كهذا ريبا يكون له عواقب سيئة على الجميع .

أما ما يتعلق بالوحدات الزراعية والسكنية

في مناطق الاغوار والتي تم توزيع العديد منها على المتفدين في دوائر الدولة المختلفة ، حتى أصبحت مواقع الاغوار تعرف من خلال الإشارة اليها بالقرب من مزرعة فلان او الى الشال من قصر علان ، او الجنوب من بيارة الشيخ أو الباشا او المسؤول الفلاني ، حتى تغيرت معالم وحدود وأسماء ارض الوادي على اصحابها . حتى غدا ابن الوادي غريبا عن ارضه ، فقيرا في مجتمعه ويصبح ويستصرخ ليل نهار ضمير هذه الامة لا يريد مئة من أحد فكرامته وكبريائه اكبر من ذلك بكثير بل ما يريد هو جزءاً من حقه وأرضه التي حرم منها ، وتم تقديمها للآخرين على طبق من ذهب ، ليقتضوا فيها ليلة من ليالي العمر بعد ان ضاقت بهم فنادق الخمسة نجوم .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام

استمحيكم علما ان تحدثت عن واقع المواطنين في وادي الأردن بهذه الرزخه ، فالأوضاع اصعب وأشد عما نتحدث عنه ، فمهما تحدثت اليكم وحاولت نقل الصورة فلن اعطيها حقها المطلوب . فهل تعلمون ايها الاخوة الكرام وتعلم حكومتنا الرشيدة بان عددا كبيرا من أبناء هذا الوطن الذين يعيشون في مناطق الاغوار يبيتون ليلهم دون مأوى يقيهم الحر والقر وانهم يصبحون ويمسون وهم يعضفون الحيز وحده هذا ان وجدوه .

وقد يتساءل البعض منكم ايها الاخوة ريبا ان الامور قد وصلت الى هذا الحد من الفقر

هكذا من الأشغال

النفج والفائدة .

أما فيما يتعلق بالمراكز الاجتماعية والثقافية والرياضية والشبابية في وادي الأردن والتي تعتبر هدفا من أهداف سلطة وادي الأردن التي وجدت من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوادي إلا أن السلطة لم تولي هذه الأمور العناية المطلوبة والكافية مما أدى إلى ضياع وتسبب كبير بين أبناء الوادي والذين هم بأمر الحاجة إلى إنشاء مثل هذه المراكز ، كما أن بعض الأندية الشبابية الموجودة في الوادي بحاجة إلى الدعم المادي لتستطيع أن تقدم بواجباتها تجاه القطاع الواسع من الشباب والذين ينتظرون منها الكثير إضافة إلى أننا ما زلنا بانتظار اكمال المجمعات الرياضية في ضرار والشونة الجنوبية .

أما بالنسبة لمطالب الاغوار من الخدمات الأساسية العامة فانها تتركز على ما يلي :

١ - تعزيز الخدمة الهاتفية وإيصال التيار الكهربائي للمناطق التي لم يصلها حتى الآن ، والعمل على تخفيض تسعيرة اثنان الكهرياء في مناطق الاغوار بسبب الاستهلاك المتزايد من هذه الخدمة خاصة في فصل الصيف .

٢ - رفع سوية المجالس القروية بالعمل على ترفيعها الى مجالس بلدية ودعم البلديات الموجودة .

٣ - وفي مجال الصحة فانني اقدر عاليا الجهود التي بذلتها الحكومة لتطوير الخدمات

والجروح والحمرمان ، فأين رب الاسرة وفرادها لماذا لا يعملون ويوفرون لقمة العيش لأسرهم واقول لكم بالله عليكم لماذا يعملون ؟ اني زراعة الارض التي حرموا من ملكيتها واصبحوا يعملون بالاجرة لدى المالكين ، ام يعملون في الوظائف الحكومية التي تقدم على طبق من ذهب لزيد وعمر من الناس لانه ابن فلان او لان واسطته فلان ، فلا يكاد ينهي دراسته حتى تأتيه الوظيفة مسرعة دون جهد او عناء وما عليه الا ان يختار بأي الوظائف يرغب اما أبناء الفقراء الذين هم بأمر الحاجة الى مثل هذه الوظيفة وينتظرونها ساعة بساعة ، حتى يستطيعوا ان يسدوا رمق عائلة مكونة من عشرة افراد في حدها الأدنى فما عليهم سوى الانتظار حتى يأتيهم الدور الذي يسير دائما بعكس ما يتمنون .

أما فيما يتعلق بوضع المرأة الريفية والتي عانت الكثير مع اخيها الرجل فان لها جزءا اكبر من هذه المعاناة حيث تزداد مسؤولياتها في ظل هذه الظروف البائسة الحزينة التي يعيش اهلها وابنائها ، وإذا ما توفرت لها أي فرصة عمل تساعد بها زوجها وعائلتها فانها لا تتوانى عن ذلك ، رغم قساسة الظروف التي تعمل بها فلا يتوفر حد أدنى للاجور بل حسب مزاجية أصحاب العمل .

وإذا ما ارادت هذه المرأة ان تقضي وقت فراغها مع زميلاتها فانها لا تجد أي مؤسسة خيرية او رسمية تنتظم بها مع زميلاتها لقتل وقت الفراغ للدين في اعمال مفيدة تدر عليهن

على الاسراع في احتواء مشكلة البطالة والتي هي السبب الاساس لمشاكل الفقر والجوع وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص او تشجيع المبادرات الفردية لاقامة مشروعات انتاجية في مناطق الاغوار تساعد في تشغيل العديد من العاطلين عن العمل من أبناء الوادي .

أما بالنسبة لما يتعلق بحاضرة البلقاء ومدينتا العريقة مدينة السلط والتي احتضنت اول مدرسة في هذا البلد خرجت العديد من الرجال الذين تحملوا مسؤولية النهوض به وبناء استقلاله ووحدة ابنائه فانها هي الاخرى لها احتياجات ومطالب نذكر منها :

١ - اكمال مشروع المدينة الرياضية وذلك بتزويدها بقاعة مغلقة وفتح وتعميد الطرق المؤدية اليها .

٢ - العمل على اخراج قانون الحفاظ على التراث المعماري للمدينة الى حيز الوجود للمحافظة على تراث مدينة السلط .

٣ - انشاء مبنى جديد لمحافظة البلقاء في القطعة التي استكملت لهذه الغاية .

٤ - العمل على فتح وتعميد الطرق النافذة التي تصل المدينة بكافة القرى والتجمعات المجاورة مثل زي وعلان والعارضة ، عيرا ويرقا ، الصبيحي ، الشونة ، المغاريب ، ام زيتونه ، اليزيديه وغيرها .

٥ - الاسراع في المباشرة في انشاء المدينة

الصحية في الاغوار من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية الا ان الامل بمحدثنا بالحكومة لان تعمل على تعزيز الخدمات الصحية المقدمة في هذه المستشفيات والمراكز الصحية من حيث توفير الكوادر الطبية والمستلزمات والاجهزة الطبية والاسراع في بناء مستشفى معدي والذي وعد وزير الصحة مشكورا ببنائه هذا العام .

٤ - العمل على شق وتعميد الطرق الفرعية والرئيسية في مناطق الاغوار المختلفة وخاصة الطرق الزراعية والتي اصبحت الان تربط بين تجمعات سكانية اقيمت بالقرب من الوحدات الزراعية .

٥ - اما في مجال التنمية الاجتماعية فاننا نقدر الجهد الذي تبذله هذه الوزارة في تقديمها للمساعدات للفقراء من خلال صندوق المعونة الوطنية لكن نأمل من هذه الوزارة ان تزيد من المخصصات الشهرية للمنوحة للعائلات الفقيرة بما يتلاءم مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة وتوفير خدمات التأمين الصحي المجاني بشكل يشمل ليغم أكبر عدد ممكن من المواطنين لان مستوى الفقر وصل في بعض المناطق الى حدود بات السكوت عنها كفرا من الناحية الانسانية المجردة لا من الناحية الحكومية المسؤولة .

وفي هذا المقام اطالب الحكومة بان تعمل

الصناعية الجديدة في منطقة بطنا لما لهذا المشروع من مردود اقتصادي تنموي ينعكس على ابناء المدينة ويحل جزءاً من مشكلة البطالة التي يعاني منها قطاع الشباب في المدينة .

أما فيما يتعلق بمطالب الامل والاخوة في حوض البقعة هذا الحوض الذي يشكل منطقة جغرافية متجانسة والذي يتميز بالكثافة السكانية الكبيرة والمقدرة بحوالي المائة وخمسون الف نسمة فان هذا الحوض يفتقر الى الكثير من الخدمات الاساسية والاحتياجات الضرورية ومن عدم الاهتمام اللائق الذي يتناسب مع عدد السكان فيه ، لذلك فانهى اتنى على الحكومة الموقرة ان تولي هذه المطالب والاحتياجات العناية والرعاية ومنها :

١ - احداث مركز اداري يتناسب مع عدد سكان الحوض بان يكون متصرفية او مديرية قضاء على الاقل .

٢ - احداث محكمة شرعية والامر في فتح محكمة صلح عين الباشا التي صدرت الاوامر بانشاءها ولم تفتح حتى الآن .

٣ - فتح مكتب لدائرة الاحوال المدنية والجوازات .

٤ - انشاء مستشفى للحوض ليستقبل الاعداد الكبيرة من المرضى التي تراجع مستشفى الحسين في السلط او مستشفيات عنان رغم بعدها عنها .

٥ - فتح مراكز للشباب والشابات ودعم اتدية

الحوض ومشاريع ابنيتها وملاعبها كون المنطقة تفتقر الى الملاعب والصالات الرياضية .

٦ - العمل على زيادة حصة الحوض من خطة الابنية المدرسية للقضاء على نظام الفترتين وعلى الاكتظاظ في الغرف الصفية .

٧ - السماح لبلديات الحوض او مجلس الخدمات المشترك بتنظيم منطقة حرفية لنقل معامل الطوب والبلاط اليها كونها تتواجد حالياً بين السكان وعلى الشارع الرئيسي .

وهناك بعض المطالب العامة وسأسلمها للامانة العامة ليصار الى متابعتها إن شاء الله .

وهنا لي مطالبة وهي المطالبة بتفعيل دور بعض المؤسسات الحكومية لتأخذ مكانها الطبيعي ومنها سلطة وادي الأردن ، حيث أن الهدف من إنشاء سلطة وادي الاردن هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الوادي ، وقد تم إنفاق مئات الملايين على مشاريع السلطة المنتشرة هنا وهناك ، ولكن كما يقال أن الامور تقاس بتأثيرها . ولو بحثنا عن نتيجة هذه الملايين التي انفقناها السلطة في مشاريعها المذكورة ، هل حققت فعلاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأهالي المنطقة ؟ وكما هو معلوم لديكم بأن الانسان هو هدف التنمية ، وبما أن هذه التنمية هي موجهة لأنسان الوادي فالمفروض أن يكون هو هدف التنمية ، وأنسأدل هل استفاد إنسان

الوادي فعلاً من مكتسبات التنمية ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تظهر من خلال نسب الفقر والجوع والبطالة المرتفعة والانتشرة بين المواطنين .

وكذلك تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش لأخذ دوره في ضبط العملية الادارية وتطوير العمل الاداري الذي نسعى اليه للحد من المراجعية في الاداره ، كما اطالب الديوان المذكور تزويد المجلس بتقارير دورية عن اعماله ونشاطاته والمخالفات الادارية التي يضبطها والاجراءات المتخذة بحققها .

ساللا الله التوفيق للجميع في خدمة الوطن والوطن في ظل الراية الهاشمية الخفاقة .

«وَلِ اعْمَلُوا فَيَسِّرَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- وعلله هي المطالبات التي طلب السيد علي الشطي تسليمها للامانة العامة -

مطالبة وزارة الزراعة بوقف المطالبة بالغرامات الحرجية الباهظة التي فرضت على المواطنين جراء استصلاحهم واستغلالهم للأراضي الحرجية التي كانت ارضاً مواتاً وأحيوها بجهدهم وتعبهم ، وبدلاً ان تكافئهم وزارة الزراعة على هذا الجهد الطيب ملتهم الغرامات تلو الغرامات والتي اطالب بنسبها عنهم وتقليصهم للأراضي المستغلة والمستصلحة من قبلهم .

واطالب الحكومة بانصاف موظفي المؤسسات الذين تم تحويلهم من نظام الضمان الاجتماعي الى نظام الخدمة المدنية ، فيما يتعلق بصندوق التقاعد المدني وتعديل الفقرة المتعلقة بذلك فيما يتعلق بمستحقاتهم المالية التي كثر الحديث بشأنها ، كما اطالب بتطبيق البند رقم (٣) من الفقرة (د) من المادة (١٦٧) من نظام الخدمة المدنية عليهم والتي تنص على احتساب كامل سنوات الخدمة كسنوات مقبولة للتقاعد .

اعادة النظر في رسوم اشتراك مياه الشرب التي تم زيادتها مؤخراً بنسبة لا تقل عن سبعة اضعاف رسمها السابق مما يثقل كاهل المواطن ويحرم بعض العائلات المستورة من نعمة المياه .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد علي الشطي ، الكلمة الآن للسيد خالد عبد النبي ، والتحدث الذي يليه السيد بدر الرياطي .

السيد خالد عبد النبي العجارمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس ، السادة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بعلمي الأكيد بأن هذه الموازنة سوف لن يضاف لها أي فقرة ولن يزداد لها أي بند وبما أن جبهة العمل والتي انا احد اعضائها

هكذا من الأشغال

سيتمكم بإسمنا جميعاً السيد عبد الهادي المجالي وأنا سأقدم بمطالب المنطقة التي أمثلها بهذا المجلس الكريم مع ايماني بأن الحكومة لن تقصر وستنفذ خططها التنموية بكل دقة ضمن الامكانيات .

المطالب

١ - رفع قضاء ناعور الى لواء وضم قريتي المشقر وحسيان لهذا اللواء علماً بأن سكان تلك القريتين هم من عشائر العجारे وبلواء مادبا حالياً .

٢ - تصليح وتكملة وصيانة طريق ناعور مادبا واعادة تعبيدها علماً بأن قسماً كبيراً صلح حسب خطة سنوية لتعبيد ١ - ٢ كيلو متر سنوياً .

٣ - فتح جميع الطرق الزراعية بالقضاء والبالغة حوالي ثلاثين كيلو متر موزعة على كل المناطق واكبرها لا تتعدى اربعة كيلومترات واقلها نصف كيلو متر .

٤ - دفع مشروع الصرف الصحي لمدينة ناعور للظهور والتي انبثت الدراسة منها منذ زمن طويلاً ورصدت لها جميع الاحتياجات المالية ولا تحتاج الا الى اوامر المسؤولين للمباشرة بالتنفيذ .

٥ - الطريق الجديد من عمان الى الغور المارة بناعور والعلمية ذات حواف عالية جدا يصعب تحطيمها وزاد من الصعوبة في القرية عمل حواجز وجدارات استنادية

عاليه حيث اغلقت جميع المخارج والمداخل عن القرية واصبح المزارعون لا يجدون الطرق التي توصلهم الى مزارعهم أرجو وزارة الاشغال العامة دراسة هذا الموضوع ما دام العمل جارياً بهذه الطريق وقيل أن تسلم من قبل للمعهد .

٦ - فصل جميع مجالس الخدمات المشتركة من سيطرة وزارة البلديات ووضعها بأمره الحكام الاداريين .

٧ - فتح طريق المشقر الرامه (الغور) حتى يتمكن المزارعون من الوصول الى اراضيهم والتي هي مهملة لغاية الآن وقد زارها سمر الأمير الحسن ولي العهد المعظم وأمر بالمباشرة بفتح هذه الطريق (وهي من الطرق الشفا غورية) .

٨ - دفع مشروع كهربية الريف الى الوجود حيث أننا لا نسمع سوى الوعود فقط .

٩ - اعادة النظر بخصوص دفع رسوم الرخص الزراعيه الى المجالس المحليه بدلا من وزارة المالية لتحسين ايرادات المجالس .

١٠ - اعادة ترميم وتصلح المساجد في جميع القرى علماً بأن معظم هذه المساجد بنيت قديماً ومن تبرعات اهالي القرى وأهل الخير . نتمنى أن يخصص قسم من اموال الزكاة لهذه الغاية .

١١ - سيطرة الحكومة على صناديق الزكاة

والتي لا يعرف أين تنجّه أموال هذه الصناديق وأين تصرف .

١٢ - تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم ورئيس كل بلدية أو مجلس قروي لدراسة اوضاع المدارس وابتنتها وإيجاد خطة أولية لاعمار هذه المدارس وإزالة القديم منها . والعمل لبناء المدارس التي استكملت أرضها في القرى من قبل الحكومة .

١٣ - فتح مركز صحي في كل قرية يتناسب وعدد السكان والمتطلبات العلاجية لكل قرية والاستعجال بفتح مركز صحي مشترك في قرى العدمية وتكري .

١٤ - بناء مستشفى في قرية العال لخدم جميع القرى الواقعة بين مادبا و عمان .

١٥ - زيادة خصصات المجالس القروية من عوائد المحروقات حتى تصل الى اثني عشر الف دينار لتمكن هذه المجالس من تسليد ديونها لبنك تنمية المدن والقرى وتصلح اوضاعها الداخليه .

١٦ - شمول موظفي المجالس القروية بالتأمين الصحي اسوة ببقية موظفي الحكومة .

١٧ - اعادة تنظيم حركة باصات النقل العام بحيث تشمل القرى لعدم وجود سيطرة مروية على حركة الباصات الاهليه وعدم تقييد هذه الباصات بالخطوط المخصصه لها ولا بالتوقيينات ولا

بمصلحة المواطنين .

١٨ - دعم المزارعين ومربي الماشية وتخفيف العبء عنهم وتخفيض اسعار الاعلاف والتي تتزايد سنوياً وأنا اقترح فتح المراكز الحكوميه لبيع العلف لكل من هو بحاجة بالسعر المدعوم وسنجد انفسنا دون عناء باننا قضينا على السوق السوداء ووفرنا الاعلاف وسيطرنا على عدم تهريبها .

١٩ - تخصيص جزء من القطعة رقم ١٦ حوض ٤ من اراضي حسيان والتي سبق وأن تبرع بها احد مواطني هذه القرية لمصلحة الاوقاف لعمل مقبرة اسلامية لقرى حسيان والمشقر والعال . مع الرغبة في اعطائها صفة الأهميه .

٢٠ - الاتصالات يا دولة الرئيس بحاجة الى اعادة تنظيم لتغطي جميع القرى والغاء المقاسم اليدويه اينما وجدت وكذلك المقاسم النصف آليه .

٢١ - المساعدة ببناء مركز للشباب في الارض التي استمكت في ناعور لهذه الغاية حتى نحد من مشاكل الشباب ونتمكن من توجيههم من خلال هذا المركز توجيهها وطنياً سليماً .

٢٢ - ما هو مصير مصنع الزجاج واين ذهبت اموال الناس الذين ساهموا بهذا المصنع .

٢٣ - لبلدية ناعور مبلغ ٦٩ الف دينار في ذمة وزارة المالية وتطالب البلدية بالانقراج عن

هكذا من الأعمال

هذا المبلغ والوزارة تماطل في دفع هذا المبلغ للبلدية لتؤمن بعض مشاريعها .

٢٤ - استحداث مديرية ناحية في حسيان والغاء بناء مركز الشرطة المقرر بناؤه هذا العام حسباً تشير اليه الموازنة الحالية .

٢٥ - احداث مركز دفاع مدني في ناعور .

٢٦ - احداث مركز طبي عسكري في قرية المال او الروضة لتأمين معالجة عائلات الضباط والافراد الذين لا يتمكنوا من الوصول للمدينة الطبية أو العيادات الخارجية التابعة لها .

اعلن تأييدي لديوان الرقابة والتفتيش الإداري وأتمنى الدعم لهذه المؤسسة باصدار قانون أصول الرقابة والتفتيش ونظام تشكيله مع وجود دائرة بالديوان تسمى دائرة المظالم والشكاوي .

هذه مطالبنا وسنكون عوناً للحكومة الرشيدة بكل ما هو واجب علينا مقابل أن تشعرونا الحكومة بتنفيذ هذه المطالب أو الوعد بتنفيذ قسم منها .

ختاماً حفظ الله الأردن شاخاً متيناً ورضى الله الحسين حامياً للمسيره والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للسيد خالد عبد النبي العجارمة ،
الكلمة الآن للشيوخ بدر الرياطي والمتحدث
الذي يليه الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ورضي الله عن الصحابة أجمعين .

دولة الرئيس ، الأخوة النواب الاكرام

أنتهز فرصة الحديث عن الموازنة لعام ١٩٩٤ لأتقدم بالتزور اليسير من المطالب المهمة التي يطالب بها أبناء محافظة معان وأنا على يقين بأن معظمها لن يرى النور بحجة أنه قد تم اعداد الموازنة ويمكن النظر في هذه المطالب عند اعداد الموازنة للسنوات القادمة . مذكراً أن بعض هذه المطالب تم المطالبة بها منذ أكثر من عشر سنوات على لسان نائب محافظة معان معالي الاستاذ يوسف العظم حفظه الله وأطال عمره .

دولة الرئيس ، زملائي الكرام ،

أرجو أن يتسع صدر مجلسكم الكريم وصدر الحكومة كذلك لمطالبي اتساع محافظة معان جغرافياً التي تمثل ٤٧٪ من مساحة المملكة تقريباً . بالرغم من أنها من أغنى المحافظات بالمشايخ والشروات الباطنية وأقل المحافظات حظاً وأفقرها من حيث حظ أبنائها من فرص التعليم والعمل وتبوء المراكز القيادية في المجتمع .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان

للغرب ثم أتم السيد بدر الرياطي كلمته -

دولة الرئيس الأخوة النواب ،

أبدأ بالمطلب القديم الجديد الذي بدأ به النائب السابق معالي الاستاذ يوسف العظم وطالب به حديثاً زميلي سعادة النائب توفيق كرشان وهو فتح جامعة لهذه المحافظة النائية والتي لو بدت بنواة لها بفتح كلية الزراعة في الشريك وكلية للعلوم البحرية في العقبة لأضحت مع الزمن جامعة تضاهي أخواتها في الشمال والوسط وليسرت مسبل التعليم لكثير من حرموه بسبب البعد وضيق ذات اليد علماً بأن الأرض معدة ومجهزة لهذه الغاية مطالباً كذلك بضرورة الاسراع في فتح كلية للبنات في العقبة فالمرأة نصف المجتمع وشقيقة الرجل لكنها في العقبة ونسبة كبيرة حرمت من حظها في التعليم بسبب بعد العقبة عن مراكز التعليم الامر الذي يتطلب مشقة في السفر ومعاونة مادية لا يستطيعها الكثيرون . فرحة ببناتكم بنات العقبة سارعوا بفتح مثل هذه الكلية .

دولة الرئيس زملائي النواب ،

أما المطلب الثاني : فأتوجه به الى دائرة ضريبة الدخل والتي تصر على عدم منح الاعفاء الذي يمنح طلاب الجامعات والكليات لمن يدرس أبناؤهم وأخوانهم في العراق بحجة أن العراق لا تتقاضى رسوماً جامعية وهذا أمر غريب إذ أن ما تدفعه الحكومة العراقية للطلاب الأردني هو ٤٥

ديناراً عراقياً أي ما يعادل عشرة دنانير أردنية عندما كان الدينار العراقي في أحسن أحواله ، فهل هذه المنحة تكفي لمصروف الطالب ليوم واحد أم لدفع رسوم المغادرة على الحدود أم للسكن أم للباس ، انه لامر غريب وعجيب . وأما الدارسون في الكليات الحكومية من أبناء المناطق النائية فالخجة أنهم يعفون من الرسوم وهل هذا يعفيهم من أجور السكن والتنقلات والمأكل والمشرب والملبس .

دولة الرئيس ، الأخوة الكرام ،

المطلب الثالث : نتوجه به الى وزارة التربية والتعليم

أولاً - قامت وزارة التربية والتعليم مشكورة بالاقسام على مشروع تأهيل المعلمين من حملة الدبلوم وذلك عبر جامعة مؤتة في الكرك نتمنى على الوزارة أن يتم عقد الدورات في معان للتسهيل على المعلمين فنقل أربعة أو ستة من الأساتذة أيسر من نقل ٩٠ معلماً او أكثر . وأما آخر لماذا يحرم حملة دبلوم التربية الرياضية والمهنية من التأهيل ؟

ثانياً - إلى متى سيبقى ابنائنا حقل تجارب إذ يتم تعيين المعلمين الجدد من أبناء المحافظات الاخرى وأوفرهم حظاً في الإقامة بقيق عامين ثم يتم نقله الى محافظة أخرى ويتم تعيين بديل جديد فلا يزداد الطلاب إلا ضياعاً وتشتتاً ومعدلات متدنية في امتحان الثانوية

هكذا من الله على

العامة محرمهم من منافسة اقرانهم وتحول بينهم وبين التعليم الجامعي الذي ينعم به غيرهم .

ثالثاً - نظام الفترتين الى متى سيستمر وينتهي معه عذاب الاطفال في الغدو والاصال ونظمتهن الاهل على الابناء والبنات . علما بانني ارى أنه قد تم الانتهاء من بناء مدرسة قبل سنتين في مدينة العقبة شمال اسكان العمالية لكن التسليم يتعثر من ذلك الوقت حتى هذه الساعة لأسباب تعلمها الوزارة .

وللعالجة ما سبق نأمل أن يتم ما يلي :

أ - زيادة عدد المقاعد الدراسية الجامعية المخصصة لابناء المحافظة لتغطية الحاجة من المعلمين والاستغناء عن المعلمين من خارج المحافظة .

ب - زيادة حصة المحافظة من البعثات الدراسية لتوفير كافة التخصصات المطلوبة لمواكبة الزيادة في اعداد الطلاب .

ج - توفير الابنية المدرسية والغاء نظام الفترتين .

د - اعطاء ابناء المحافظة الاولوية في التعيين .

هـ - تدخل الحكومة في تحديد السقف الادنى لرواتب معلمي المدارس الخاصة لتصفاهم وإزالة الظلم عنهم .

و - تحسين أوضاع المعلمين وتوفير سكن وتظفي مناسب لهم حتى يستقر بهم المقام

ولا يلجأون للواسطة من أجل الاسراع في نقلهم .

ز - تخصيص علاوة للمعلمين في الجنوب .

دولة الرئيس زملائي الكرام

بعد ذلك نتوجه الى وزارة الداخلية عبر الحكومة لنتطلب :

أولاً - تحويل لواء العقبة اي ترفيع لواء العقبة الى محافظة وذلك بسبب بعد العقبة عن مركز المحافظة في معان ١٢٠ كم وكذلك خصوصية هذه المدينة كونها الميناء الوحيد وهي مدينة حدودية ومدينة جمالية وسياحية زد على ذلك الكم الهائل من الشركات بأنواعها التي تتواجد في العقبة وكل ذلك يحتاج الى قرار سريع فوري وانجاز للمعاملات لا يحتاج تأخيراً . واعتقد ان ذلك لا يكلف وزارة الداخلية شيئاً ولا الدولة كذلك فكل شيء مهم ومعد .

ثانياً - تحويل قضاء الشوبك الى لواء للأسباب التالية :

أ - بعد المسافة عن مركز محافظة معان حيث ان اقرب قرية من قرى الشوبك يبعد عن معان ٦٥ كم مما يسبب نقصاً في خدمات الدوائر الرسمية ويتسبب كذلك في زيادة المعاناة للمواطنين في قضاء أعمالهم الرسمية ومراجعاتهم المختلفة ناهيك عن التكلفة والاسراف

المالي .

ب - زيادة عدد سكان القضاء حيث أصبح العدد الرسمي المسجل لدى السجل المدني حوالي خمسة عشر الفا يضاف اليها تجمعات البلد والتجمعات العمالية في مزارع التفاح ويضاف اليها انتقال المئات من البدو للرعي خلال فصل الصيف فيزيد العدد عن عشرين الفا .

ج - الشوبك ذات طبيعة جغرافية مختلفة وتضاريس جبلية عالية وظروف جوية قاسية إضافة لامتلاكه اراض شاسعة تزيد مساحتها عن مساحة الالوية الاخرى مما يقتضي فصل هذا القضاء ليتسنى ادارته بشكل افضل وأمثل من قبل ابنائه المتواجدين فيه دوماً والمتاعدين على طبيعته وظروفه .

د - يوجد في الشوبك العديد من المكاتب الحكومية التي تحتل مختلف الوزارات فيوجد (محكمة صلح ، محكمة شرعية ، احوال مدنية ، محاسب مالية ، تنمية اجتماعية ، تموين ، اراضي ، اشغال عامة ، منظمة تعاونية ، مكتب كهرباء ، مكتب مياه ،

مكتب اتصالات ، مركز صحي مركز زراعي ، مركز بحوث اقليمي ، مركز امن ، مركز شباب ، جمعيات ... الخ) . وهذا يعني أن الترفيع الى لواء لا يجعل الدولة تكاليف انشاء دوائر جديدة ، باستثناء مكتب للتربية والتعليم يتطلب نقل مدير اداري وآخر فني من المدراء المتواجدين في مكتب تربية معان ، وهذا حق مشروع إذا علمنا كثرة المدارس في الشوبك وكثرة معلميهها ومعلمياتها .

ثالثاً - تحويل قضاء وادي موسى الى لواء ، وما قلناه عن الشوبك ينطبق على وادي موسى .

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

وانتقل بعد ذلك إلى الصحة والمطلوب :

١ - رفد مستشفى معان الحكومي بكافة التخصصات وتجهيزه بأحدث الاجهزة ومبلغ الـ ٥٠٠,٠٠٠ دينار التي رصدت لا تكفي حتى البنية التحتية .

٢ - انشاء مستشفى عسكري في منطقة العبدلية (الميشة) الواقعة بين قضائي وادي موسى والشوبك لأسباب عديدة منها :

أ - المركز الصحي الموجود حالياً سواء في الشوبك أو وادي موسى لا يفي

بالحاجة لافتقاره الى اطباء الاختصاص والاجهزة .

ب - يخدم المستشفى قضائي وادي موسى والشوبك إضافة الى قرى البهات وتجمعات البدو فتزيد النسبة المخدومه عن ٤٥ ألف نسمة .

ج - المستشفى يخدم الخط السياحي الواصل الى البتراء والعقبة عبر الشوبك ووادي موسى .

د - يخدم المستشفى كذلك متسبي القوات المسلحة والمتقاعدين وكذلك وحدات الجيش والأمن العام الموجودة في المنطقة .

هـ - وجود اراضي خزانة في هذه المنطقة مما يوفر ثمن الأرض ويسهل اجراءات انشاء المستشفى .

٣ - ضرورة فتح مستشفى حكومي في العقبة التي تجاوز عدد سكانها الستين الفا وهي كما نعلم مدينة حدودية وصالية وسياحية وميناء هام ولبيها شركات صناعية كبرى ولا يوجد فيها الا مستشفى عسكري لا يضم كل التخصصات ومعظم ما فيه من أجهزة معطل أو شبه معطل هذا بالإضافة الى ندرة الاجهزة الحديثة .

وليعلمني معالي وزير الصحة الذي صرح عند زيارته للعقبة (والتي فيها يبعث المسؤولين والوجهاء فقط كما عادة كثير من

المسؤولين) وقال بأن مستشفى الأميرة هيا يكفي لتقديم جميع الخدمات الصحية للسكان (قد يكون هذا صحيحا من حيث عدد الأسرة لكن الغريب أن أحدا لم يقل بأن موعد مراجعة طبيب اختصاصي كالعيون أو الأنف والأذن والحنجرة وغيرها قد يحتاج شهرا أو يزيد والسجلات خير شاهد على ذلك . ولا يفوتنا ان نذكره بالمئات التي يتكدها الموظفون عند تحويلهم من الطبابة الى المستشفى وإزدواجية رسوم العلاج التي تدفع وتزداد وترتفع ليلا . ثم لا ننسى أن العاملين في المصانع الكبيرة ووسائل النقل يتعرضون لإصابات عمل خطيرة ولا يوجد جهاز واحد للتصوير الطبقي ولا حتى في معان . وفي كثير من الحالات يجب نقل المريض الى معان للتصوير هذا إذا لم يوافيه أجله في الطريق . وليس كل مريض يستطيع أيضا الذهاب الى معان أو دفع أجور الطائرة إن كان نقله يتطلب طائرة .

دولة الرئيس الاخوة الزملاء الكرام أما مشكلة الأراضي والتنظيم والتطوير والأسكان فالحديث عنها بطول يبدأ سهلا وينتهي الى غاية التعقيد ومن أهم هذه المشاكل:

١ - مشكلة لفرز الأراضي وهي مشكلة عامة في جميع أنحاء المملكة خاصة فيما يتعلق بالأراضي خارج التنظيم حيث يفضل ان تخفف الدونيات الواجب عدم الفرز

دونها من عشرة الى اربعة حتى يصار الى الانتفاع من الأراضي الزراعية المشتركة الملكية .

٢ - الصلاحيات وضبابية الصورة بين سلطة الاقليم وبلدية العقبة وتجريد رئيس البلدية واعضاؤها المنتخبين من معظم الصلاحيات التي يتمتع بها زملاؤهم في البلديات الاخرى . وعدم تنفيذ قرار دولة رئيس الوزراء القاضي باعادة الصلاحيات الى البلدية .

٣ - تخطيط الشوارع ومشاريع التطوير عفوي ولعل الامطار التي نزلت أخيرا كشفت سوء التخطيط . فالأثرية والحجارة وثلثات السيول غطت الشوارع ناهيك عن الانهيارات الخطيرة التي حدثت للشوارع الرئيسي من الكازية حتى دوار سلطة الاقليم .

٤ - التطوير يحتاج الى تطوير والامور زادت تعقيدا فلم يزد اليوساء الا بؤسا ودينا وزيادة على ذلك إجبارهم ان يلجوا في وحل الربا ومن لم يدفع فإللسجن جاهز وبهر حالك . ناهيك عن الظلم للكثيرين من أبناء العقبة من حيث المعاملة والتنفيذ وضمن الأرض وتأمين المتضررين . فني حي صلاح الدين مثلاً يبعث الأرض لمواطن بسعر يتراوح من ١٢ دينار الى ٢٤ دينار الأرض التي يقيم عليها بيته هذا بالإضافة الى طريقة إخلاء المتضررين

والتي خلعت من الرحمة . والتأخير في تأمينهم وانخفاض قيمة التعويض لهم عن ممتلكاتهم . ولم يستجب لكل طلباتهم بتخفيض السعر أما حي الشلالة فقد كان أوفر حظا من حي صلاح الدين ، فقد استجابت حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكور مشكورة الى طلبات الاهالي بتخفيض سعر المتر حيث تقرر تحميل دوائر الخدمات من مياه وكهرباء واتصالات قيمة هذه الخدمات . وتقرر بيع المتر الواحد بـ ٥,٥ دينار . فهل المواطنون واستبشروا لهذه المكرمة . وسارعوا بالرغم من ضيق اليد الى دائرة التطوير لدفع ما يترتب عليهم لكنهم فوجئوا بالشفاف الدائرة على القرار وأصرارها على تحميلهم قيمة الفوائد الربويه على ثمن الأرض وذلك منذ استلامها للمشروع قبل عامين من تاريخ تحديد ثمن الأرض فأصبح سعر المتر يزيد على العشرة دنانير مما حدا بالناس أن يناشدوا الحكومة بان يرفعوا الظلم عنهم وذلك بما يلي :

أ - توحيد سعر الأرض التي أقاموا عليها بيوتهم منذ سنوات طوال بقيمة لا تتجاوز ثلاثة دنانير وتحليصهم من حاة الربا .

ب - زيادة عدد قطع الأراضي والمساكن المخصصة لتضري مشاريع التطوير

هكذا من الشوبك

لثامينهم جميعاً .

ج - تخفيض اسعار تلك المساكن والبدائل المخصصة للمتضررين وتمريضهم تعريضاً عادلاً .

د - القيام بدراسة اجتماعية لسكاني هذه المناطق لغايات التطوير فلا يكتفي بفتح ممرات بين البيوت وكان عمل دائرة التطوير هو فتح ممرات بين البيوت وتترك العائلة الكبيرة تسكن في بيت لا تزيد مساحته عن ثمانين متراً في أغلب الاحيان ، ثم بعد ذلك لا علاقة لنا بمن يتزوج منهم أو يكبر ولا علاقة لنا بمن أراد أن يرسم بيته وأن تسبب ذلك في إيذاء جيرانه ممن يشترك معهم في الجدار أو السقف .

هـ - الاسراع بتقديم الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء واتصالات فلا يعقل بحال من الاحوال ان يبقى الناس محرومون من هذه الخدمات بالرغم من مضي اربع سنوات على التطوير وما زالت هناك شركات لتوزيع الكهرباء (خارج سلطة الكهرباء وسلطة المياه طبعاً ، طبعاً شركات أهلية) تشكل بمصلحتها هذا خطر على السلامة العامة .

٤ - موضوع الاراضي من أهم المواضيع التي تشغل البال لابناء العقبة حيث أنهم

حرموا من تسجيل اراضيهم أو تطويعها مع أنهم يملكون الوثائق والتواصي الخاصة باراضيهم . وجدير بالذكر هنا ان أبين أن المادتين السابعة والثامنة من الاتفاقية التي عقدت بين الحكومة العثمانية والحكومة الحديوية عام ١٩٠٦ في العقبة تنصان على حق أهالي وعربان العقبة في المياه والاراضي والحقول وتعترف بملكيتههم لاراضيهم لهذا اطالب بما يلي :

أ - اعتبار المنطقة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة واجهات عشائرية لأهالي العقبة وتوزيعها عليهم . وعدم اللجوء الى البيع بالمزاد العلني حتى لا تذهب لمن يملك الثمن ويحرم الفقراء والمساكين وذوي الدخول المتدنية من أهل المدينة وساكنتها بالمناسبة نشر أمس في صحيفة واحدة إعلاتين ، إعلان عن إنشاء منطقة حرة في العقبة وإعلان عن بيع هذه الاراضي ، يعني ذلك أن يدفع الناس لدفع ثمن أكثر . يضاف الى ذلك حاجة الأكنداس المتكدسة من البشر في البلدة القديمة والأحياء التي يزعم أنه تم تطويرها الى مثل هذه الاراضي .

ب - اعتبار منطقة الشامية في العقبة واجهة عشائرية لعشائر الاحيوات

وتوزيعها عليهم . علماً بأنه قد أقيمت مدرسة فيها لابنائهم .

ج - توزيع باقي اراضي العقبة على القاطنين فيها بعدالة وحسب الاقدمية

د - اعتبار سند التوصية في الارض كسند الطابو واعتقاده رسمياً .

هـ - اعتبار أهالي العقبة أصحاب أولوية في اراضي ومشاريع الشاطئ الجنوبي والشمالي والوسط وتسهيل شروط الاستئجار لهم .

٥ - البلدة القديمة (المنطقة الرابعة) المنسية من كل الخلفيات باستثناء المكاره الصحية والاجتماعية والامنية والتنظيمية بكل ما تعنيه هذه الكلمات ولا ندري سبباً لنفاضي وسكوت جميع الجهات المعنية عن هذا الوضع رغم شكاوي سكانها التي وصلت الى كل الجهات دون استثناء بدءاً من رئاسة الوزراء وحتى متصرفية وبلدية وسلطة اقليم العقبة وتواب محافظة معان سابقاً (يقول أحد المواطنين عندي سلة من الشكاوي وللمعلم فقد أعطاني بعض محتويات هذه السلة) . وإليك بعض ما تعانيه هذه البلدة :

أ - جميع أبناء هذه المنطقة وبناتها عليهم أن يلجأوا الى مدارس الوحدات القريبة أو صناع الدين أو العالمية للدراسة رغم بعد المسافة ومخاطر الطرق والمجتمع ويوجد قطعة أرض

واسعة شرق المسجد الكبير تستعمل منذ سنوات عديدة كمكبا للنفايات والمياه العفنة وغيرها بحجة أن هناك من يدعي ملكيتها .

ب - خطوط المجاري تبعد خمسين متراً عن بيوت المنطقة التي ضاقت حفرها الامتصاصية وأصبح الشارع (الازقة) هو المنفذ الوحيد لتسرب هذه المياه العادمة ليلاً نهاراً وخاصة أيام الجمع والاعياد الرسمية .

ج - انارة الشوارع غير موجودة نهائياً ولذلك فهي ملجأ للعالة الوافدة غير المرخصة وملجأ لأخفاء المخالفات بشتى أنواعها والأكشاك ومخيمات والصناعات الضارة وتواجدها بين البيوت كلها قائمة على أرض الدولة .

د - معظم هذه الاراضي مخصصة لكن لم يتم تسليمها لدوياً بالرغم مما يسببه ذلك من ارتفاع في تكلفة الانشاء والاعمار .

دولة الرئيس الاخوة النواب

أنتقل بعد ذلك الى الطرق وما ادراك ما الطرق :

أ - طريق الثقب العقبة : وعد معالي وزير الاشغال العامة عام ١٩٨٩ بأنه سيتم رصد المخصصات اللازمة لهذا الطريق في ميزانية ١٩٩١ وقال بأن الدراسات

هكذا من الأشغال

موجودة ومجهزة ومع ذلك ما زال الطريق على حاله مسرباً واحداً والحوادث الخطيرة التي شهدناها ما زال الناس يتذكرونها . لقد آن الأوان لتوسعة هذه الطريق وفق المخططات التي علامها الغبار في وزارة الأشغال .

ب - طريق العقبة الخلفي والذي يسميه الناس طريق الرعب ، طريق الموت ، الطريق المبعثرة ، صحيح أنه كلف الدولة ١٦ مليوناً لكن النتائج والعواقب جد وخيمة فقد مضى على استعمال قرابة الثلاثة أشهر والمحصلة ستة حوادث مات خمسة وآخر في عداد الاموات والخسائر المادية تدمير كامل لعشر سيارات وإصلاح للجسر كلف ٧٠ ألف دينار . الزمن الذي يحتاجه السائق حتى يصل الى الميناء زاد ثلاث ساعات واستهلاك الكاوتشوك وقطع الغيار والسيارة التي تخدم عشر سنوات يقول الخبراء بأنها لن تكمل عامها وكل ذلك لن يتم تمويله الا بالعمله الصعبة وبحسبة بسيطة لحسابية سيارة على الأقل تسير على هذا الخط يومياً فأتانا سنحتاج الى مبلغ لا يقل عن ثلاثة ملايين دينار سنوياً .

أضف الى ذلك معلومة أنه عندما تعمل الباخرة في ضخ النفط ، العصارة التي تقوم بنقل النفط وتسرب منها هذا النفط تتسبب في كوارث لا يعلم مداها إلا الله . السيارة

النازلة والسيارة التي تصعد سوف تتزلج على الاسفلت ولن يحول بينها وبين البحر حائل . أما الانسان الذي يقول الحسين بأنه أغلى ما نملك مستذكّرين قول النبي ﷺ وهو يخاطب مكة ما أعظمك وما أعظم حرمتك ولكن المؤمن أشد حرمة عند الله منك ، بفضل القائمين على هذا الطريق أصبح الناس يتندرون ويقولون (الانسان أغلى ما نملك لأنه البقرة الحلوب بفرض الضرائب عليه فاذا أكلنا خيره فلنسلمه لطريق الموت ونختار غيره أما يستحق هؤلاء أن يقدموا لمحكمة عادلة) .

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

يعاني الناس في المحافظة من البطالة وذلك بسبب المحسوبيات وعدم توخي العدالة والمساواة في التوظيف إنهم يطالبون بما يلي :

١ - تحديد نسبة لأبناء المحافظة في التعيينات التي تتم في الشركات والمؤسسات التي تعج بها المنطقة ، وبهذه المناسبة فقد علمت أن شركة هندية قامت بإنشاء مشروع حاضض الفوسفوريك واستخدمت ٥٠٠ عامل نصيب المحافظة منهم يكاد يكون صفراً .

٢ - بمناسبة الحديث عن العدالة متى تدفن الوساطة والمحسوبية وأخذ كل صاحب حق حقه سواء أكان ذلك في التعليم أو التطبيب أو البعثات أو التوظيف .

دولة رئيس المجلس : شيخ بدر حقيقة

الامانة العامة والصحف منتشر ذلك منتشر كاملاً حتى بدون إلقاء . فنرجو الاختصار . السيد بدر الرياطي :

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

وأخيراً وليس آخراً استحلطني الناس ثلاثاً في لقاء مفتوح يوم الجمعة الماضي أن أناشد الحكومة بفتح مخافر بين أحياء العقبة وتركيز دوريات شرطة النجدة داخل هذه الأحياء ليلاً لعلهم يتم الحد من الجرائم البشعة من قتل وسرقة ونحوها مما حدث في الأيام الأخيرة . وليت سلطة الاقليم تسارع هي الأخرى بأنارة الشوارع التي لم تر النور بعد في ثغر الاردن الياسم .

وأطلب الى الحكومة الموقرة أن تزور مدينة العقبة وأن يتم التقاؤها بالناس مع مختلف الفعاليات ، وهذا مطلب ضروري اسوة ببقية المحافظات .

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- وهذه تتممة المطالب التي تعرض اليها السيد بدر الرياطي في كلمته -

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

لعلكم أيضاً سمعتم عن مشكلة الصيادين لأنها قديمة لعمد سنوات زادت على العقدين وعائلات كثيرة في العقبة محرومة من مصدر رزقها الوحيد وذلك بسبب إغلاق المياه الدولية في وجوه الصيادين ومنعهم من الصيد

خارج مياها الاقليمية ومنعوا كذلك من الصيد ليلاً وإبعادهم عن الموانئ والفنادق والمحميات والتي تشكل أكثر من ٧٠٪ من مساحة الخليج هذا بالإضافة الى تعقيدات اجراءات الحصول على رخصة الصيد أو رخصة قيادة القوارب حيث يراجع الصياد سبعة دوائر حكومية المتصرفية والشرطة والمخابرات والاستخبارات والبحرية ومؤسسة الموانئ ومديرية الزراعة .

ومن كتب له أن يصطاد شيئاً فلن يجد المكان المناسب الذي يبيع فيه صيده وسيطارد من قبل الصحة والبلدية والاقليم . لذا أطلب الحكومة بما يلي :

أ - ضرورة التنسيق مع الدول الشقيقة المجاورة للساح للصيادين بالصيد في مياها الاقليمية .

ب - تبسيط الاجراءات في الحصول على رخص الصيد وقيادات القوارب وتخفيف القيود عن الصيادين .

ج - السماح للصيادين بالصيد في جميع مناطق الخليج وعلى مدار الساعة .

د - فتح اسواق شعبية لصيادي السمك ويأتي الحفاز الذين تم تهديم مرشاتهم يوم السبت الماضي منوها بضرورة عدم إخضاع هذا السوق للمزاد العلني حتى لا يلذهب للقادرين ويبقى أصحاب الحاجة والفاقة يتحسرون ويندبون حظهم العاثر .

هكذا من المأهول

دولة الرئيس الاخوة النواب

أرجو منكم أن تصيخوا السمع . هل سمعتم بشيء اسمه مدينة الرابية ؟ أنا أقص عليكم جانباً من مأساة أهل العقبة معها . فهي مدينة أقامها بعض المتفلدين لتكون مدينة عمالية . لكنها أصبحت كل شيء وأصبح سكان المدينة يسمعون من عشرات الآلاف من السياح العرب والحجاج والمغتربين الذين يمرون عبر ميناء العقبة فلا يستفيد منهم تاجر ولا صاحب فندق ولا مطعم ولا سائق توكسي ولا مكتب سياحي خیرهم كله يجير للرابية حتى النقل يتم عبر شركات نقل تركية وسورية وسعودية منحت تصاريح من وزارة الداخلية عبر مكتب النقل الموحد وأكثر من ٧٥ سائقاً يعملون على خط السعودية (أوقفوا منذ حرب الخليج) يعلم أحدهم بنقطة واحدة فكأنه أن يعود لأطفاله وهو يحمل لهم شيئاً .

لكن أنى لهم ذلك وقد أصبح محرماً عليهم دخول الرابية والطلب من حكومتنا الرشيدة :

١ - العمل على رفع سرية الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام والمسافرين عبر ميناء العقبة .

٢ - عدم احتكار تقديم الخدمات واستقبال المسافرين من قبل الرابية وحرمان القطاع الحر من تجار وأصحاب الفنادق والمطاعم وبقية المرافق من الاستفادة منهم .

٣ - تنظيم دور لسواقى خط السعودية بنقل المغتربين والمسافرين أسوة بالشركات التي

يلذهب خيرها لغيرنا .

دولة الرئيس الاخوة النواب

العقبة كما تعلمون مدينة العمل والعمال التي لا تنام وخير وتعب أهلها وعمالها يعم جميع اغنياء ووزراء ومسؤولي هذه المملكة . من حقهم أن يسألوا نوابهم عن قانون العمل أين وصل في زحفه أقصد سيره البطيء وكذلك قانون الضمان الاجتماعي الموقت ؟؟ والذي هو أشبه ما يكون بقانون جباية ليس إلا .

وأما عن أموال الضمان الخاصة بالعمال وطريقة استثمارها واستعمالها . ما زلت أبحث عن فائدة واحدة من هذه المشاريع عادت على العمال . ليت أموال العمال في الضمان تذهب لخدمة العمال بدل أن تذهب لحياء المشاريع المتعثرة الفاشلة . أما التعميض الذي يصرف في نهاية الخدمة أتمنى أن تجاري فيه الدول التي أخذت بنفس النظام مثل تركيا وسوريا والسعودية والتي يحسب أقلها ٥٪ في حين نحسب نحن ٢٪ فقط .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، نرجو الاختصار لأنه فيه مطالب تتكرر ويمكن إعطائها للصحافة وللأمانة العامة وتصبح جزءاً من الكلمة . أما أن يبقى على هذا الشئ والنزول ونطالب بمطالب متكررة للمحافظة أو للمناطق الانتخابية فتي ذلك الكثير من إضاعة الوقت . تفضل شيخ إبراهيم .

تضخم مقبول .

خامساً - نمو في احتياطات الدينار الأردني .

الموازنة وتصويب الأرقام :

لجأت الحكومة الى أسلوب في تنظيم الموازنة وهندستها تخفي من خلاله العجز الحقيقي للموازنة ، لتبرر لنفسها شيئاً من البحبوحة ببيع لها زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين من غير حرج .

وهذا ما عبر عنه بعض الخبراء والمختصين «أظهرت الحكومة في موازنة ١٩٩٤ وكأن الإيرادات المحلية تفيض على النفقات الجارية بمبلغ ١٤٧,٣ مليون دينار . أي أن الإيرادات المحلية البالغة ١٢٥٧,٧ مليون دينار تغطي النفقات الجارية البالغة ١١٢٨,٤ مليون دينار بنسبة ١١٣٪» .

وهذه الأرقام تتناقى مع الحقائق التالية : إن الفوائد التي تستحق على ديوننا الخارجية هي جزء من النفقات الجارية للخزينة . وتقدر بـ ٣٥٠ مليون دينار لكن منظمي الموازنة أخفوا هذه الحقيقة وأدرجوا ضمن النفقات الجارية جزءاً من الفوائد الخارجية وهو ١٢٥ مليون دينار فقط وهو الفوائد المستحقة لنا ديون لندن وغيرها وبذلك طمسوا وأخفوا ٢٢٥ مليون دينار من النفقة الجارية الممولة بالدين ، فلم تظهر كنقطة في الموازنة الجارية كما لم تظهر اقتراضاً جديداً في موازنة التمويل .

وعند إدخال التصحيح الناشئ عن هذا الخطأ المقصود كما عبر أحد الخبراء ترتفع

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني : أنا ستكون بإذن الله كلمتي مختصرة لأن دائرتي الانتخابية الثالثة من دائرة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : تفضل ، عفواً شيخ إبراهيم أرجو من الدكتور راتب والدكتور مصطفى تفضلوا إرجعوا رجاءً ، تفضل شيخ إبراهيم .

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ،

يطيب لي في البداية أن أشيد بالجهد المشكور في إعداد هذه الموازنة لأجل شكري لمعالي وزير المالية ، والعمال في دائرة الموازنة وللإخوة الزملاء رئيس اللجنة المالية وأعضائها وأولهم فيما طلبوه من توصيات .

كما يطيب لي أن أذكر الإنجازات التالية لهذه

للموازنة :

أولاً - في هذه الموازنة توجه واضح للاعتماد على الذات .

ثانياً - نمو في إيراداتها المحلية : الضرائب ، الرسوم ، الأرباح .

ثالثاً - ضبط في الاقتراض - أي عدم توسع في الاقتراض الخارجي .

وأخيراً - ظهر التضخم بنسبة ٤ - ٥٪ وهو

التفقات الجارية إلى ١٥٥٣,٤ مليون دينار وتنخفض نسبة تغطية التفقات الجارية من ١١٣٪ إلى ٨٢٪ فقط . ويتحول الفائض المزمع إلى عجز يقارب ٧٥ مليون دينار يغطي من المساعدات الخارجية المتوقعة ١١

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

في بلد مرابط يواجه تحديات مصيرية ، لا بد لموازنته أن تبرز أهدافها التنموية والأخلاقية والقومية والوطنية في تقديم الأولويات حيث ينبغي أن تأخذ قوتنا المسلحة ومؤسساتنا التعليمية والصحية الحظ الأوفر ، ونعمل على برامج اللهو في الإذاعة والتلفاز ، ونفقات الأسفار وحفلات المناسبات ، كما يجب أن تضع الحكومة خطة حكيمة للمحافظة على مدخرات البلد من العملة الصعبة وتشجيع الصناعات الوطنية والحد من الغلو في الاستيراد .

فالمستوردات الأجنبية في الأردن تنافس بأسعارها الصناعات الوطنية وهذا ما ظهر في برنامج للتلفاز الأردني قبل أيام ، هذا قبل تطبيق اتفاقية الجات ، فكيف بعد تطبيقها ؟ إن تطبيق هذه الاتفاقية وفرض ضريبة المبيعات يعنinan الفقر والبطالة وتهمية المجتمع الأردني لشروات داخلية ، لا سمح الله ، تحرم الأردن من أمنه واستقراره ، وتقطع أواصره الاجتماعية حيث تنتهضي الطبقة المتوسطة ويزداد البني غنى ويزداد الفقير فقراً .

إن ضريبة المبيعات واتفاقية الجات تجعل الأردن في نظرنا بلداً مباحاً مشاعاً للسلع الأجنبية ، وفي ذلك تحطيم لحصون المقاومة الوطنية فنحن في هذه المرحلة الصعبة بحاجة إلى توعية المواطن بأن الأمة التي تأكل ما لا توزع وتلبس ما لا تصنع معرضة للهلاك . ونحن بحاجة إلى تنمية الوعي الإيجابي والقومي والوطني بضرورة الاستغناء عن السلع التفاخرية ، والمحافظة على الثروة القومية والوطنية ، وتشجيع الاستثمار ، والتخفيف من الاستهلاك ، والذي يتجول في منطقة عبود وجبال عمان الغربية وثم يتجول في الأحياء الشعبية يشعر بالألم والحسرة . وأن أمة أوطانها محتلة ، ونسبة كبيرة من شعبها جائع أو عاطل عن العمل ثم تسرف هذا الإسراف على البناء والأثاث وتبذر هذا التبذير معرضة لهزات اجتماعية قد تأكل الأخضر واليابس .

المحور الآخر : نفقات الحكومة ومردودها التنموي :

لو أحصت الحكومة نفقات تدريس اللغة العربية لطلابنا من المرحلة الابتدائية إلى نهاية المرحلة الثانوية وما دلعته من وراتب للمعلمين وأثان للكتب وأجور للمدارس ونفقات أخرى ، وقامت مردود ذلك في الخريجين الذي قد يتخرج كثير منهم لا يجيدون القراءة الصحيحة ولا الكتابة الصحيحة ، وكذلك لو أحصت نفقات

تدريس اللغة الانجليزية ومردود ذلك في الطلاب الذين يتخرجون ويحملون شهادة الدراسة الثانوية وهم لا يحسنون المحادثة باللغة الانجليزية أو الكتابة لوجدنا أن المردود التنموي ضعيف أو هزيل لكل هذا الاتفاق .

وقس على ذلك بعد هذا التعليم الجامعي في المؤسسات الحكومية ، والمؤسسات الأهلية التي ضرت الرقم القياسي في فرص التعليم لند أن النفقات المائلة التي نيلها من دماتنا لا تعطي مردودها التنموي الذي نفتقد فيه مؤسساتنا المعلم الكفء والموظف الكفء والعمال الكفء لغة وعلم ، وما يعكسه ذلك على العملية التنموية كلها .

ولو انطلقنا من هذه القاعدة كمؤشر مصحح لعملية التنمية بالحزم لتدارك أسباب الخلل ثم لنعطي الراتب المجزي للمعلم الكفء المنتج الذي يظهر انتاجه في طلابه وربطنا الموازنة بأهداف تنمية تعطي التشجيع اللازم لأصحاب الكفاءات المتجيين لحققنا بهذه الطريقة أهدافاً تنموية تعود على المجتمع بالحير والفره وتسلمه بالعلم النافع . وقس على ذلك بقية مؤسسات الدولة حين ترتبط ميزانياتها بأهداف تنمية تفعل الموازنة فيها عملية الانتاج وترتبط دائماً ما بين المؤسسة وما بين المجتمع عن طريق الأهداف التنموية . ولدى تحقيقها فالإدارة الناجحة تقدر وتكافئ بمقتلار ما تحققة للمجتمع من خدمات تسعد بها التنمية ويسعد بها المجتمع قبل أن يسعد بها

الإداري الناجح بتقرير ممتاز .

ولهذا فإنني أدعو الحكومة لتقديم الدعم اللازم لديوان الرقابة والتفتيش الإداري الذي انشيء قبل عام تقريبا وبدأ يحقق نتائج طيبة قبل ان يستكمل كوادره بالكامل وأطالب الحكومة بإصدار قانون للرقابة والتفتيش الإداري تعطي هذا الديوان الصلاحيات الكافية لاكتشاف الخلل الإداري وتصويب القرار الخاطئ واكتشافات الكفاءات المبدعة المنتجة الأمر الذي يشكل رفداً أساسياً لجهاز الادارة العامة وإنقاذها من الترهل والتسيب .

المؤسسات الحكومية التي لا ترد في أية موازنة حكومية وأثر ذلك على التنمية :

من المعلوم أن مفهوم التنمية وأهدافها لم يعد مقصوراً على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض المؤشرات المادية فقط . وإنما امتد ليشمل تحقيق تفاعل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للتنمية وتكاملها . وتعبئة الموارد المتاحة واستغلالها وتوجيهها لإحداث تغيرات جوهرية تظهر في قوة بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ومستوى رفاهيته ، المادية منها والبشرية . ولذا فقد أصبح شمول المؤسسات الجامعية ، الجامعة الأردنية ، اليرموك ، مؤتة ، آل البيت ، وشمول المؤسسات الاقتصادية كمؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الاستثمارات السياحية ، والبنك المركزي الأردني ، وسوق عمان المالي ، والملكية

هكذا من الأعمال

الأردنية ، وفندق عالية ، ومؤسسة المدن الصناعية ، ومؤسسة الإقراض الزراعي ، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام ، أقول أصبح شمول هذه المؤسسات بمراتبة الدولة ضروريا لتحقيق الأهداف التالية :

١ - بسط رقابة الأمة عن طريق مجلسها النيابي على هذه المؤسسات .

٢ - إحكام ربط أهدافها بأهداف الموازنة العامة لتحقيق التنمية المتكاملة ، وتفعيل دورها الإيجابي في محاربة البطالة وتنمية موارد المجتمع وتحقيق الأمن الاقتصادي .

فمؤسسة الضمان الاجتماعي بميزانياتها الضخمة ومسؤولياتها الكبيرة في إعاشة عشرات الآلاف من الأسر لها أثرها وخطرها على أمن المجتمع واستقراره . كيف تبقى بلا مراقبة من مجلس الأمة ؟ كيف تنفق أموالها ، كيف تربح ؟ كيف تنحسر ؟ هذه يجب أن تبقى تحت رقابة مجلس الأمة .

والجامعات وسياسة التعليم الجامعي وإقامة التنسيق بين حاجات المجتمع وسياسة التعليم ومستوى الخريجين وأعداد العاطلين عن العمل من هؤلاء الخريجين ، وأثر ذلك على التنمية من جهة ، وعلى أمن المجتمع من جهة أخرى أمور تستدعي بسط الرقابة ، وإقامة التعاون والتنسيق ، وبيان الأولويات في الإنفاق ، وإيجاد سوق العمل للخريجين حتى نحتمي أبنائنا وأموالنا والإنسان الذي هو محور

العملية التنموية ، كما نحتمي مؤسساتنا التعليمية من الانحراف عن أهداف الوطن وحاجاته وتنمية وقوة . كنت أتحادث مع معالي وزير التربية والتعليم عن نقل معلم من محافظة الكرك إلى محافظة عراب فقال لي نحن نشكو من قلة المتخصصين في الفيزياء والكيمياء وغيرها الذين يرفضون أن يذهبوا إلى هذه المحافظات النائية . قلت : والتخرجون من الجامعات الأردنية قال : هؤلاء في هذا التخصص قليل والبنات يرفضن أن يذهبن إلى هذه المحافظات .

وهذه مشكلة كنا نذكرها في مجلس العمدة كما يذكر دولة الرئيس ، عندما نقول ينبغي أن يكون التعليم في حاجات المجتمع ، وينبغي أن تكون كلية الآداب نصفاً للذكور ونصفاً للإناث ، وكلية العلوم نصفاً للذكور ونصفاً للإناث لأن البنات ترفض أن تذهب إلى الآلية أو إلى المحافظات البعيدة .

ومن هنا فمعالجة هذا الأمر في الجامعات وقيام مجلس التعليم العالي بمسؤوليته الوطنية أمر من الضرورة بمكان .

لو كان مثل هذا الأمر يعرض على مجلس النواب ربما كان فيه شيء من الحل .

ولذلك أنا أدعو إلى عقد مؤتمر تعليمي لمناقشة أمور الجامعات وأمور التعليم بشكل عام ووضع سياسة موحدة تحقق أهداف البلد وتحقق التنمية وسد الحاجات .

النقطة الأخرى ، العدالة في توزيع أراضي

الغور من المعروف أن أرض الغور أرض مرابطة وجهاد وأن توزيعها على أهلها من الرابطين الساكنين فيها المغرورين في أرضها يزعمون ويدافعون أولى من توزيع القسم الكبير منها على أصحاب القصور من سكان عراب . انظروا إلى عدونا الصهيوني كيف وزع الأرض المقابلة على اليهود المزارعين وأعطاهم مستوطنات ليقموا فيها وجعلهم جنوداً في الدفاع عنها . أما نحن فجعلنا المزارع غير صاحب أرض وصاحب الأرض من أصحاب القصور ، حتى إذا حصلت هبة أو مشكلة ما كان عند هذا المزارع الدافع الأقوى للدفاع عن أرضه والانغراس فيها ، بينما كنا نعطي الدافع الأقوى أن هذه أرضك ، هو يملكها وهو يدافع عنها .

ومن هنا فإن عدونا الذي اغتصب أرضنا على الحدود المواجهة حولها إلى مستوطنات وقسمها على المزارعين المقيمين فيها ليكونوا جنوداً في العدوان ومزارعين عند السلم . إن تخصيص هذه الأراضي للمزارع المقيم المنغرس في أرض الغور يعطيه القوة لمواجهة العدو ولا تضعف مقاومته وهو يرى أن الأرض يملكها غيره وما عليه إلا أن يزرع فحسب .

النقطة الأخرى ، تعديل قانون الفرز داخل المدن تشجيعاً للسكن :

إن أزمة السكن الحادة وارتفاع أجور السكن تدعو الحكومة لتحديث قوانين فرز الأراضي وتسهيل عملية الفرز داخل المدن

وهذه القوانين أكل الدهر عليها وشرب . ومن ذلك تيسير تقاضي الرسوم ، على سبيل المثال هناك أراضي داخل العاصمة بمئات الدونيات ملكيتها لا زالت ملكية مشاعة غير مفروزة ، وفي مناطق سكنية مهمة ، مقابل الجامعة الأردنية قسم كبير منها وفي الشيماني وغيرها . ولو أراد أحد المالكين أن يفرز قضائياً وجب عليه أن يدفع رسوم المئة دونم كاملة وهذا ليس باستطاعته ، بينما لو عدلنا القانون ليدفع عن حصته فقط ، ثم من يريد أن يفرز حصته ويأخذ سند تسجيلها يدفع عن حصته لكان في ذلك الأمر تسهيل الفرز وتسهيل البناء والسكن وتخفيض حدة هذا الأمر .

إن خريج الجامعة الذي يعين براتب قدره مائة وثلاثون ديناراً كيف يستأجر بيتاً أجرته مائة دينار من أين يعيش ؟ هذا إذا كان جامعياً فكيف بخريجي كليات المجتمع ، وغيرهم .

لقد قامت مؤسسة الإسكان بجزء من تخفيف هذه المشكلة ولكن المشكلة تتزايد وتنتشر بالخطر وتدعونا جميعاً لوضع الخطة الحكيمة الجريئة لمواجهتها ؟

نقطة أخرى هي : انصاف القضاة وإصلاح الجهاز القضائي .

السلطة القضائية حصن العدالة وأمان المواطن ، وإنصاف المظلوم والأردن الذي يتمتع بمؤسسة قضائية تضم خيرة رجال

القانون علماً وأمانة وخلقا واستقامة .

ويقامون الضغوط الاجتماعية والإغراءات الكثيرة ينبغي أن يقبلوا بها يستحقوا من تقدير وتكريم ولذا فاني ادعو الى مكافأة فرسان العدالة ، وقضاة الحق بما يتناسب مع دورهم العظيم في حفظ أمن الوطن وحماية العدالة ، على الوجه التالي :

١ - شمولهم وأفراد أسرهم بالتأمين الطبي في مدينة الحسين الطبية .

٢ - تخصيص سيارات لأعضاء محكمتي التمييز والعدل العليا ورئيسها .

٣ - رفع رواتبهم وعلاواتهم لتتساوى مع رواتب أصحاب المعالي الوزراء وعلاواتهم .

٤ - تخصيص علاوة سكن إضافية للقضاة .
النقطة الأخرى ، العدالة في دفع الضرائب وربط النظام الضريبي بالتنمية حتى لا يتحمل أصحاب الدخل الثابت وحدهم العبء الأكبر من الضريبة .

النقطة التي بعدها بنك البتراء :

لم يكفي ما أصاب الأردن من المسؤولين عن بنك البتراء من فساد مقصود لزعة الدينار الأردني وضرب الاقتصاد الأردني .

ولم يكفي ما أصاب الأردن من تمكين كبيرهم الجلبي من مغادرة البلد آمناً مطمئناً على بركة الله ، لتتضاعف المصائب بعد ذلك يتحمل الخزينة الأردنية ٣٥٠ مليون دينار عن بنك

البتراء ، ثم لتكون النتيجة ان يبرأ من شاركوا الجلبي من داخل البلد ويحكم من كان خارج البلد . والمعاقب الوحيد هو الشعب الأردني ليتحمل نتيجة فساد المفسدين .

إقرار مشروع قانون للزكاة لمحاربة الفقر :

إنني اعتقد أن إقرار قانون للزكاة وتخصيص مصارفه بمصارف الزكاة وأولها الفقراء سيساعد كثيراً في معالجة مشكلة الفقر وأرى على سبيل المثال أن تفرض الزكاة في البداية على أرباح جميع الشركات المساهمة العامة والخاصة وتقطع كما تقطع ضريبة الدخل ، كما ادعو الى تخصيص زكاة أرباح الشركة أو المصنع المقام في الجنوب مثلاً الى فقراء الجنوب . وأشكر دولة رئيس الوزراء الذي أمر المصانع في كل منطقة أن تعمل على تحسين الوضع الاجتماعي لسكان هذه المنطقة هذه خطوة حازمة وحكيمة وجريئة . وفعلاً المصنع الذي يقام في منطقة يجب أن يدفع من أرباحه لتحسين أوضاع هذه المنطقة ، ونسأل الله تبارك وتعالى أن يعيننا على بقية المشوار لنخفف فقر الفقراء في هذا البلد المرابط .

كما أحي توجه الحكومة لشمول التأمين الصحي لجميع أبناء المجتمع .

وفي الصفحة الأخيرة أسأل :

* المؤسسة الاستهلاكية المدنية لم يرد ذكرها في الموازنة . أين أرباحها ؟ أين فوائدها ؟ ما السياسة التي تحكمها ؟

* سلطة الكهرباء الأردنية . أين فوائدها ؟

هل ربحت أم خسرت ؟

* تسديد أقساط القروض وهي نفقة على الحكومة فصلتها الحكومة عن النفقات واعتبرتها تمويلًا مما سبب ذلك ؟

* تفخيم الإيرادات وتضخيم النفقات لماذا ؟

لم تظهر في الموازنة ثمن المساعدات العينية لماذا ؟ وأخيراً أشكر الاخوة الكرام على كريم استماعهم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم العكور والتحدث الذي يليه الدكتور هاني حجازين .

السيد عبد الرحيم العكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله والتابعين بإحسان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

دولة الرئيس ... الإخوة الزملاء :

تعتبر الموازنة الحكومية إحدى الأدوات المهمة في تصحيح الأداء الاقتصادي للدولة ، إذ من المعروف أن هناك سياستين رئيسيتين تستخدمان لتعديل الأداء الاقتصادي إذا ما انحرف عن مساره المرغوب فيه ، وهاتان السياستان هما : السياسة المالية والتي تمثلها ميزانية الدولة من جهة والضريبة من جهة أخرى ، وكلاهما له أثر حاسم على حجم الإنفاق العام ، وبالتالي تحديد حجم الطلب الكلي الذي يحدد حجم الناتج الوطني الكلي .

وأما السياسة الأخرى فهي السياسة النقدية والتي تمثل حجم العرض النقدي والطلب النقدي بما يتواءم والأهداف الاقتصادية الوطنية الكبرى وعليه فإن الميزانية للحكومة تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة لأصحاب القرار والتي يمكن إستعمالها في التأثير على حجم البطالة وحجم الاستثمار ومعدل التضخم ومستوى الأسعار ، وإذا ما أحسن إستعمال الميزانية الحكومية وتم إعدادها على أسس علمية سليمة فإنه سيكون لها دور حاسم في تحديد الأداء الاقتصادي وفعاليته .

دولة الرئيس ... الإخوة الزملاء :

إن الميزانية السليمة هي التي تعطي اهتماماً متزايداً للإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي في إطار الممكن وذلك لضمان التوسع الاقتصادي في المستقبل وزيادة الإنتاج الأمر الذي يفضي الى حل مشكلة البطالة من جهة وزيادة الرفاه من جهة أخرى .

إن الدول المتقدمة إعتمدت في تقدمها على زيادة معدل الإنفاق الرأسمالي بشكل متزايد في إطار خطة وطنية متوازنة ، فاليابان مثلاً تشهد ارتفاعاً متزايداً في معدل إنتاجية العامل ، وذلك لأنها تعيد استثمار ما يعادل ٣٣٪ من ناتجها الوطني الأمر الذي أفضى إلى امتلاك التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها في الإنتاج مما مكنتها من زيادة إنتاجيتها بمعدل ٥٪ سنوياً وعليه فإنه إذا ما أردنا السير قدماً في خطة

كلنا من أهل

تحقيق الإكتفاء الذاتي وتفعيل هذا الهدف فلا بد لنا من إستعمال الميزانية الحكومية كأحد المتغيرات الهامة في زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وبناء قاعدة تكنولوجية علمية متقدمة ولا يكون هذا إلا في تأطير الإستهلاك والاستثمار بأطر علمية الأمر الذي يعني في نهاية المطاف بناء اقتصاد قوي متكامل وعليه فإننا يجب أن نتشغل من مفهوم الموازنة التي تعني الجباية والإنفاق الى مفهوم الموازنة القائم بأنها أداة تنمية اقتصادية وإجتماعية وسياسية .

كما أن على الحكومة عند وضعها للميزانية أن تأخذ بعين الاعتبار أثر الميزانية على هيكل التجارة الخارجية وأثر هذا الهيكل على حجم الناتج الوطني ، مضافاً إلى ذلك أن على واضعي الميزانية الحكومية العناية بالتنسيق الكامل مع معطيات السياسة النقدية إذا ما أريد للاقتصاد الوطني أن يقف في وجه المعواصف المتوقعة وغير المتوقعة ، وفي إطار هذه المفاهيم نورد ملاحظتنا على ميزانية الحكومة لعام ١٩٩٤م :

١ - تقول أرقام الميزانية بأن الإيرادات قد حققت زيادة بمقدار ٨,٤٪ بالمقارنة لتتحقق تمراً متوقعاً للإقتصاد الوطني بمعدل ٥,٥٪ وهذا يعني زيادة الضريبة القائمة أو استحداث ضرائب جديدة غير معلنة من الحكومة وهذا يعني فيما يعني تخفيض حجم الطلب العام ذلك أن فرض الضريبة يعني سحب جزء من

الدخل المتاح للإنفاق ، ونحن هنا لا نعارض تخفيض القوة الإنفاقية الخاصة إذا ما كانت قائمة على تخفيض القدرة الإستهلاكية لصالح القدرة الإستثمارية التنموية ، لكننا لا نوافق على تخفيض الإنفاق في مستوى الرفاه الإجتماعي إذا كان لغیر هدف معلن .

٢ - تقول أرقام الموازنة بأن نسبة الضريبة الفعلية تزيد بنسبة ١١٪ وهذه النسبة تساوي ضعف الزيادة في الناتج الوطني وهذا يعني إرهاق المواطن المكلف بدفع الضريبة .

٣ - بمراجعة بنود الميزانية نجد أن حجم القروض الداخلية يبلغ ثلاثين مليون دينار وهذا يعني نقص الإستثمار بمقدار معين لأن تمويل هذه القروض إنما يكون على حساب الإستثمار الخاص ولا مانع لدينا من إستعمال هذا في الإنفاق الإستثماري العام لا شراء السيارات للحكومة وتجديد أثاث المكاتب للوزراء والامناء العاميين والمدراء ووجوه الإستثمار الترفي لدى الحكومة .

٤ - نجد في قراءة الميزانية بعض البنود تحت عناوين غامضة مثل ، إعانة النازحين بمقدار مليون دينار ونفقات طارئة بمقدار ثلاثة مليون دينار ونفقات عامة بقرارات من مجلس الوزراء بمبلغ سبعة عشر مليون دينار ، وهذا يعني إمكانية

تبين الألية التي يمكن اتباعها لزيادة الصادرات الوطنية .

٨ - لقد ورد على لسان وزير المالية عبارة الإصلاح الضريبي ، فهل يمكن للحكومة أن تعلمنا كيف يكون هذا الإصلاح وما آليته ، وما هي أهدافه ، وهل سيكون الإصلاح بغير الهيكل الضريبي أو أن يتم رفع الضرائب أو تخفيضها .

٩ - لقد جاء بخطاب الموازنة الوعد باستمرار دعم المواد التموينية الأساسية وهنا أورد ما يلي :

أ - كيف يمكن إبطال هذه المساعدات لمستحقيها وهل يكون ذلك كما قرأنا بحرمان ذوي الدخل فوق ٥٠٠ دينار بغض النظر عن حجم عوائلهم وماذا يمكن أن تعمل الحكومة بالنسبة لبعض فئات من المواطنين الذين يتمتعون بدخولات عالية ككثير من الحرفيين والمهنيين والتجار الذين يتحايلون على الحكومة بحقيقة دخولهم .

وهل تنوي الحكومة أن تقدم الدعم لبعض المواد التموينية بيد وأخذها باليد الأخرى عن طريق رفع الأسعار بعد أن انخفض الدعم عن المواد التموينية بما لا يقبل عن ١٦,٥٪ وماذا سيحل بالفقراء نتيجة الزيادة

سوف هذه المبالغ والتي تساوي ٢٢ مليون دينار بقرارات من مجلس الوزراء لها هو الضامن لنا أن لا تنصرف هذه الحكومة بهذه المبالغ على غير المحاسيب والمتبعين والاتباع .

٥ - تقول أرقام الموازنة بأن نفقاتها قد زادت على ١١٪ وهذا يمثل ضعف معدل التضخم الوطني ويعني أن هناك زيادة حقيقية في الإنفاق والذي نأمل هو أن يوجه جزء كبير من هذه النفقات الى الإنفاق الإستثماري .

٦ - ومع أن خطاب الموازنة أكد أن لا نية لزيادة الضرائب ، ونأمل من الحكومة أن تلتزم بما قالته ، إلا أننا قرأنا ونقرأ في الصحف أن قانون ضريبة المبيعات ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي وأنه من متطلبات صندوق النقد الدولي حتى قال أحد الكتاب لا جهة تملك في هذا البلد حق رفض هذا القانون أو رده . وهنا نطالب الحكومة أن توضح موقفها من مثل هذه القولبة .

٧ - لقد تجاهلت الميزانية عملة بخطاب وزير المالية مشكلة البطالة ومشكلة الغلاء والتضخم ، كما أن الوزير قد تجاهل السياسة التي يمكن أن يتبعها في مسألة الإستيراد والتصدير مع الوعد وأني انتباه من السر في هذا التجاهل بزيادة الصادرات الوطنية ، فهل للحكومة أن

هكذا من الشاغل

المائلة المتوقعة بأسعار المواد الغذائية وأسعار الماء والكهرباء .

ب - ان المدارس للموازنة لاحظ تركيز النفقات الجارية في عمان العاصمة حيث تحصل على ٧٩٪ من النفقات الجارية الكلية و ٥١٪ من مجموع النفقات الرأسمالية ، ليس هذا تشجيع يا حكومتنا العتيبة لزيد من الهجرة الى عمان ، وليس من الأولى في برنامج الحكومة عدالة توزيع الاستثمار جغرافياً وذلك للحد من الهجرة من خلال تقديم الحوافز الاستثمارية خارج العاصمة ومحيطها .

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء

إن مؤسسة الضمان الاجتماعي تعتبر أحد الأوعية الإذخارية المهمة في المجتمع إذا ما أحسن توجيه هذه المدخرات في العملية التنموية وعليه فإن سياسة الاستثمار في هذه المؤسسة ينبغي أن تكون سياسة حكيمة ومتوافقة مع طموحات الاقتصاد الوطني أو الخطط التنموية التي تقوم بوضعها وذلك كخطوة على طريق الاكتفاء الذاتي والإتماد تدريجياً عن المديونية الخارجية التي تترن قرارنا السياسي والاقتصادي ، والملاحظ أنه بالرغم من أهمية هذه المؤسسة فإن خطاب وزير المالية تجاهل هذه المؤسسة وسياساتها الاستثمارية ، والملاحظ أن هذه المؤسسة قد ركزت على استثمار جزء من أموالها في المشاريع

السياحية المتعثرة والتي لم تثبت جدواها ، وكنا نتمنى على وزير المالية أن يعطي هذه المؤسسة الهامة اهتماماً أكبر ببيان حجم مواردها وكيفية استخدام هذه الموارد لقد كثر في الآونة الأخيرة التلصم من قانون الضمان الاجتماعي المؤقت لعام ١٩٧٨م وأصبح العاملون المنضون تحت مظلة أكثر قلقاً واهتماماً والمطلوب إعادة النظر في بنود هذا القانون وذلك في ضوء التضخم المستمر من جهة وفي ضوء تطور قوانين التأمين الاجتماعي في مختلف بلدان العالم من جهة أخرى .

وعليه وبالنظر لأهمية هذا الموضوع فإننا نطالب بتغيير قانون الضمان الاجتماعي ليكون أكثر إنصافاً لهذه الشريحة الواسعة من أبناء المجتمع ليواكب تكاليف المعيشة المتزايدة بسبب التضخم الاقتصادي الذي عانتنا من حدوثه ولا نزال نعاني ، وإذا ما أخذنا النسبة التي تعطي من متوسط الأجور البالغة ٢٪ فإن هذا يعني بأن الموظف حتى يحصل على راتب تقاعدي يساوي راتبه الحالي في الوظيفة (بغض النظر عن سقف الضمان) فإنه يحتاج إلى خمسين سنة من الخدمة وهذا يعني ببساطة في ضوء قانون التقاعد بأنه يجب أن يشتغل موظف الضمان وهو ابن عشرة سنوات حتى يحصل على تقاعده السليم ، وعليه فإننا نطالب بما يلي :

أ - تعديل الفقرة [ب ، ج] من المادة ٤٣ من قانون الضمان الاجتماعي بحيث تزيد

وزارة الأشغال والتي ستأكل في محافظة اربد ربعخصصات المحافظة كأجور للعمال وعلى حساب المشاريع وسوف نجد واقعا مؤلماً لوضع الطرق عامة والزراعية خاصة لعدم توفر المخصصات لصيانة هذه الطرق فكيف بفتحها ، وعليه فأنني أطلب الحكومة بفصل تخصصات أجور العمال عن موازنة الطرق .

ثانياً : ان جزءاً كبيراً من منطقة اربد لا تعاني فقط من نقص في كمية المياه لسد الحد الأدنى من حاجة المواطنين ولكن الإشارة الأهم أن وزارة المياه قد أصمت آذانها وأغلقت قمها عن أن تتحدث عن مأساة متوقعة في صيف العام القادم في محافظة اربد وأنها ستعيش صيفاً حاراً لاها وضنكا وعطشا شديدين وهنا أطلب الحكومة أن تعير هذا الموضوع اهتماماً خاصاً والبحث عن مصادر مجهزة لسد النقص في حاجة المحافظة من المياه .

ولا أريد أن أتحدث ايها الاخوة عن مأساة في حيمي اربد والحصن ، يكفي زيارة الحكومة لترى أن هؤلاء الناس يعيشون في سوية الوطن ومن ضمن ابنائه .

وأما موضوع نقص خدمات الهاتف فلا نتحدث عن الحاجة الماسة الى توسيع الشبكة العاملة وأنها نتحدث عن مناطق في محافظة

النسبة التي تعطي من متوسط الأجر من ٢٪ الى ٤٪ كما نقترح زيادة الحد الأقصى المسموح به من ٧٥٪ إلى ٨٥٪ وتعديل الزيادات التي تمنح للعمال لتصبح ١٥٪ للمعال الأول و ٥٪ بالنسبة لكل من المعالين الثاني والثالث بحيث لا يتجاوز الراتب التقاعدي زيادات المعالين في مجموعها ١٠٠٪ من متوسط الأجر الشهري .

ب - نطالب بتعديل نص المادة ٤٨ بحيث يحسب راتب تقاعد الاعتلال بسبب المعجز وراتب الوفاة وفق طريقة احتساب راتب تقاعد الشيخوخة بحد أدنى قدره ٥٠٪ من متوسط الأجر الشهري .

ج - فيما يتعلق بتعويضات الدفعة الواحدة نقترح زيادة النسب الواردة في المادة ٤٥ من قانون الضمان [١٠٪ ، ١٢٪ ، ١٥٪] لتصبح [١٢٪ ، ١٥٪ ، ١٨٪] بقيمة الشروط والمعطيات نفسها الواردة في نص المادة ٤٥ .

أما ما يخص منطقتي الانتخابية في محافظة اربد فلا أريد ان اتعرض لنقص المخصصات المرسدة لها فمع ان المنطقة تشكو العديد من أوجه النقص في الخدمات والتي سيتحدث فيها أحد الزملاء بالنيابة عن نواب المحافظة حول مطالب المنطقة لكنني اجد نفسي مضطراً للحديث لتناول بعض القضايا الملحة .

أولاً : تخصصات مشاريع الطرق التي وضعتها

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

يسرني أن أشارككم البحث والمداولة في
اقرار مشروع قانون سنوي متكرر هام جدا ،
هو مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

أن الموازنة العامة ، باعتبارها خطة مالية
للدولة - ترمي الى اشباع الحاجات العامة في
ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة ،
لا يمكن النظر الى كونها تقديرا للايرادات
والتفقات ، يقر من قبلنا بل يتعين الاشارة الى
ما تحدته محتوياتها ، من آثار اقتصادية ،
وسياسية ، واجتماعية . فالموازنة العامة
للدولة ، تشكل العنصر الرئيسي ، في الحياة
الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا . وتزداد
اهميتها تدريجيا ، بتقديم برامج تنفيذ خطط
التنمية ، الذي يدفع الحكومة الى توسيع نطاق
انشطتها ، في كافة المجالات . ولعل النمو
الملحوظ ، في النشاط الحكومي ، في مختلف
مجالات الاقتصاد ، والخدمات العامة ،
كالتعليم والصحة والثقافة (والذي تعبر
الموازنة العامة للدولة ، عن حجم الاعتمادات
المخصصة له) وزيادة نصيبه ، من مكونات
الدخل القومي للدليل واضح على تزايد
امكانات الدولة في مجال سياسات توزيع
الدخل القومي .

فالموازنة العامة إذن ، تنعكس التوجهات

اريد لا زالت تعمل اجهزتها بنظام النصف آلي
كبشرى والمغبر وسال والتي نطمح أن تدخل
في مظلة مدينة اربد الكبرى ، عدا عن منطقة
غرب اربد ومنطقة الوسطية .

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء

ان الموازنة تعتبر كافية إذا كانت الايدي
الامينة على المال العام هي التي تتولى مسؤولية
الاتفاق وتعرف كيف تتعامل مع المال العام ،
ولا تخلق الف اسلوب واسلوب للائتمان
والتحصيل عليه ، فالامر ليس في نقص
المخصصات أو كثرتها إنما العلة تكمن فيمن
يستلم هذه المخصصات وكيف يستخدمها .

وأمر آخر لا بد من التنويه اليه وهو أن
شعبنا شعب متم لأرضه ووطنه ومستعد
للتحمل والتضحية ولكن بشرط مقابل أن
يشرك أصحاب النفوذ ضرب المثل الأعلى في
شد الاحزمة على البطون والقدوة الحسنة في
ضبط الانفاق العام .

أما ان يسمع شعبنا بشعارات يطلقها
أصحاب النفوذ وهم يعيشون حالة الترف
والبيذخ في سيارة لمالي الوزير وأخرى لأسرته
وثالثة لقضاء حاجات بيته ، فإن مردود ذلك
سيكون عكسياً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الكلمة الآن للدكتور هاني حجازين والمتحدث
الذي يليه السيد فياض جرار .

الدكتور هاني حجازين :

السياسة والاقتصادية للحكومة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ،

اسمحوا لي في البداية ، ان احدث عن
توجهات السياسة الاقتصادية للحكومة كما
ورد في خطاب الموازنة ، وبعدها سأتحدث
عن مشروع الموازنة العامة وما يخص محافظة
الكرك .

لقد حدد خطاب الموازنة ، توجهات
السياسة الاقتصادية للحكومة ، على النحو
التالي :

١- السعي لاجتثاث حد أدنى من الصيغ
التكاملية العربية باعتبار أن في ذلك ضمانة
وحيدة وأكيدة للحفاظ على الهوية
الاقتصادية العربية في ضوء الانفتاح
العالمي .

٢- المشاركة الفاعلة ، في توجيه ورسم
الخارطة الاقتصادية على المستوى الاقليمي
- وهنا انتصت الجميع واستمعوا لأذان العشاء
- ثم أكمل الدكتور هاني حجازين
كلمته .

٣- التنسيق الكامل مع الدول العربية الشقيقة
للنظر في موضوع المقاطعة العربية ، بعد
ان تتبلور المسيرة السلمية ، بشكل جلي
واضح .

٤- التأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي
مع الأشقاء ، في منظمة التحرير
الفلسطينية والإدارة الذاتية الفلسطينية

للتخطيط لمستقبل العلاقة بها يحفظ
المصالح الوطنية للجميع .

٥- السعي لاجتذاب رؤوس الاموال
الخارجية لمواجهة حجم الاستثمارات
الكبيرة المطلوبة للمشاريع المشتركة .

انني أرى أن هذه التوجهات المعلنة يمكن
أن تشكل جزءا من برنامج اقتصادي وطني ،
تساهم فيه كل القوى والمؤسسات والتقابات
ويلتف حوله الجميع .

فالمناطق تشهد العديد من التغيرات
السياسية ، والاقتصادية الخطيرة التي ستؤثر
على حاضر ومستقبل الاجيال القادمة خاصة
بعد التسوية السلمية وطرح مشروعات
التعاون الاقليمي الشرق أوسطي . فان
الحاجة القومية الملحة تقتضي الاستجابة لنداء
المصالحة العربية الذي رفعه جلالة الملك ،
وطي صفحة الماضي ، وتنسيق المواقف
العربية ، أزاء التحديات القائمة . ولنا في
حصيلة العقود الخمسة الماضية تراث متركم
من الاتفاقات والقرارات التي آن وقت بعضها
من جديد ، وخاصة تلك المتعلقة بالوحدة
الاقتصادية ، وإذا كانت العلاقات السياسية
بين الأشقاء العرب في الظروف الحالية غير
مواتية للمصالحة فأنني أعتقد ان المصالحة
الاقتصادية وفق منظور جديد ربما يبيء
الظروف المناسبة لهذه مرحلة جديدة من
التضامن العربي ، أما حول موضوع المقاطعة
العربية ، فانها تشكل في الوقت الراهن ،

هكذا من المأهول

الورقة الوحيدة الباقية في يد العرب ، لمواجهة السياسات الاسرائيلية ولا يجب التفريط فيها الا مقابل تطبيق القرارات الدولية في فلسطين والارض العربية المحتلة ، واقامة السلام الدائم والعدل في المنطقة .

وحول السعي لاجتذاب رؤوس الاموال الخارجية فاني ارى أن الأولوية تقتضي خلق مناخ ملائم لاعادة رؤس الاموال الاردنية المهاجرة الى الوطن ، فمن المعروف ان هناك رؤوس اموال ذات منشأ اردني قد هاجرت أو هربت الى الخارج حينها سيطمئن راس المال العربي ، والاجنبي ، للاستثمار في الاردن .

دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

أما حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ وبسندها فاني سأركز حديثي وبشكل رئيس حول الإيرادات وبنودها .

بلغ مجموع الإيرادات ١,٤٨٧,١٠٠ مليار شكلت الإيرادات المحلية منها ١,٢٧٥,٧٢٨ مليار بمعنى أن الإيرادات المحلية تشكل ٨٥٪ من اجمالي الإيرادات ، وهي نسبة عالية تؤثر على امكانية الاعتماد على الذات . ولكن من خلال دراسة بشود الإيرادات المختلفة ، تبين أن الضرائب غير المباشرة تشكل النسبة الاساسية من الإيرادات المحلية ، وهذا يحقق هدف الحكومة بزيادة مواردها ، لتغطية النفقات العامة الا ان تلك الضرائب غير المباشرة ، تترك اثارا اقتصادية

واجتماعية بارزة ، على مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد . ورغم ان تحديد الآثار النهائية يظل أمرا نكتنفه صعوبات جمة ، ذلك ان الضرائب ليست العامل المؤثر الوحيد في مجرى الحياة الاقتصادية . وان هناك عوامل كثيرة ومتباينة في هذا الصدد ، الا اننا نستطيع الجزم أن تلك الضرائب العالية ستعمل على الاحجام عن الاستثمار نتيجة ارتفاع التكاليف وستبقى السوق مفتوحة على الاستثمار وخاصة بعد التعديلات المقترحة ، على قانون الجمارك وتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات ، أما على الصعيد الاجتماعي فانها ستؤدي الى انخفاض حاد ، في مستوى معيشة فئات واسعة من الناس ، مما سيؤدي الى خلخلة الامن الاجتماعي اساس البناء الاقتصادي ، وهدفه .

وأما الضرائب المباشرة ، وخاصة ضريبة الدخل ، فقد بلغت نسبتها من الإيرادات المحلية ١٠,٤٪ وهي تقريبا نفس النسبة التي كانت تشكلها في العشر سنوات الاخيرة . وهذا يدل على تناقص الاهمية النسبية لمساهمة ضريبة الدخل في الإيرادات المحلية . كما أنها أي ضريبة الدخل تشكل ٢,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي ذات النسبة التي كانت تشكلها في السنوات العشر الاخيرة . وهي نسبة متدنية بكل المعايير الدولية فقد بلغت تلك النسبة في بلد مجاور مثل مصر حوالي ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

ضريبة الدخل بقرار من مجلس النواب سنويا مع اقرار الموازنة العامة بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومضاعفتها لهذا العام خاصة وان قانون ضريبة الدخل يسمح لمجلس الوزراء باعادة النظر في هذه الاعفاءات في ضوء الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة . وهذا لا يعني انقاص الإيرادات المقدرة من ضريبة الدخل خاصة في حالة زيادة كفاءة الادارة الضريبية وذلك عن طريق توسيع قاعدة الالتزام الضريبي . راجيا منكم دعم هذا الاقتراح .

أما حول حصة محافظة الكرك من الاتفاق العام فلدي الملاحظات التالية :

١ - بلغت النفقات الرأسمالية الممولة من الخزينة ١١,١٨٥,٨٦٥ مليون دينار في حين بلغت النفقات الرأسمالية الممولة بقروض مبلغ ١,٨١٠,٠٠٠ ديناراً أي ما مجموعه ١٢,٩٩٥,٨٦٥ مليون دينار ومع مقارنة هذه المبالغ المقدرة والمخصصة لمحافظة الكرك مع باقي محافظات المملكة نجدها متدنية جداً اذا ما نسبت الى نصيب الفرد من تلك النفقات بمعنى أن حصة الفرد من النفقات الرأسمالية في محافظة الكرك أدنى بكثير من حصة الفرد في المحافظات الأخرى .

٢ - بلغت النفقات الرأسمالية الممولة من الخزينة والمخصصة لوزارة الزراعة

وترتفع هذه النسبة كثيراً في البلدان الصناعية المتطورة مثل أمريكا وبريطانيا ورغم التبدلات والتطورات الكبيرة التي جرت على الثروات في بلادنا في مختلف المجالات فلم يرق ذلك تطور مناسب في محصيلات ضريبة الدخل وهذا يؤدي بنا الى الاستنتاج ان ضريبة الدخل لا تلعب دوراً مهماً في اعادة توزيع الدخل القومي بل تحافظ على مكاسب بعض الفئات الاجتماعية .

ويصبح الامر مستهجننا اذا قارنا بين إيرادات الحكومة المقدرة من بند البريد والمائت لعام ١٩٩٤ والبالغة (١٥٣) مليون وبين إيراداتها من بند ضريبة الدخل والبالغة (١٣٣) مليون فهل هذا معقول ؟ وبالمحصلة لما ارتفع نسبة الضرائب ستؤدي بالضرورة الى ارتفاع تكاليف المعيشة . وكما تشير تقديرات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والواردة في خطاب الموازنة الى اعتدال في معدل الارتفاع في اسعار السلع والخدمات وضيق أن لا يتجاوز الارتفاع ٤,٥٪ - (أي أن هنالك ارتفاعاً) وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة التضخم والبالغة ٦٪ وكللك النمو المتوقع في الناتج المحلي الاجمالي والذي يقدره خطاب الموازنة بنسبة ٦,٥٪ فاني أرى من حق العاملين في القطاع العام تحسين أجورهم كي تتناسب مع ارتفاع الاسعار الحالي والمتوقع . وللتخفيف عن وطأة ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين اقترح أن تحدد الاعفاءات المالية الواجبة الخصم من الدخل لغايات

هكذا من الأعمال

١- وضع معايير واضحة لاحداث تنمية متوازنة في محافظات المملكة المختلفة . وتلعب موازنة الدولة دورا كبيرا في ذلك وخاصة من خلال توزيعخصصات الاتفاق الرأسمالي بشكل عادل بين المحافظات .

٢- عدالة توزيع الدخل القومي من خلال استخدام السياسة الضريبية بشكل فعال وتحديث التشريعات المالية والاقتصادية لخلق بيئة تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتخلق قاعدة متينة لها تضمن تمجدها المستمر . فالاتفاق الحكومي في الاردن لعب دورا كبيرا واساسيا في تحديث وتنمية الاردن في الحقبة الماضية ولا زال .

ارجو أن أكون قد ساهمت مع زملائي في اغناء المناقشات واقدر عاليا جهود اللجنة المالية التي قدمت تقريرها حول مشروع القانون .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور هاني حجازين ، الكلمة الآن للسيد فياض جرار والمتحدث الذي يليه السيد عبد موسى النهار .

السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

٣١٢,٥٠٠ دينار منها ٢٠٠ ألف دينار خصصت للتحريج وحماية الغابات وبذلك يتبقى مبلغ ١١٢,٥٠٠ دينار خصص منها لتطوير الأراضي المرتفعة ١٧,٠٠٠ دينار و٢٢,٠٠٠ لتحسين البذار ١٥,٠٠٠ لتطوير المشاتل ٦,٠٠٠ أجهزة تدفئة لزراعة الكرك ٩,٠٠٠ تعييد طرق ومساحات والباقي لنفقات رأسمالية أخرى ورغم أهمية الاعتناء بالثروة الحرجية والغابات فإن المبلغ المخصص للتطوير والتحسين يبقى ضئيلا في محافظة تشكل الزراعة فيها نشاطا رئيسا بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى .

ارجو من الحكومة ايلاء الاهتمام الزائد بجامعة مؤتة الفنية التي لغاية اليوم لم يستقم عودها فهي بحاجة ماسة لاكمال البنية الاساسية .

كما انني اتمن جهود ديوان الرقابة والتفتيش لما قاموا به في مدة أشهر قليلة من تأسيسه ارجو دعم هذه المؤسسة الفنية وهي نقلة فريدة من نوعها وتعتبر سلطة تصويبية كما انني اطالب باتشاعها بقانون بدلاً من النظام وتقديم نسخة من التقرير السنوي لأمانة مجلس الأمة لمناقشتها .

وفي الختام أود أن اشيد بتوجه الحكومة بالاعتماد على الذات والذي يبدو واضحا من خلال مشروع قانون الموازنة لاؤكد على ما يلي :

دولة الرئيس

لزملاء النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد استمعتُ معكم إلى خطاب الموازنة العامة/ الذي القاه معالي وزير المالية باسم الحكومة ، ودرسته بعناية ، ثم استمعت معكم ايضا إلى تقرير اللجنة المالية لمجلسنا المقرر الذي تلاه مقررها معالي الاخ والزميل سعد هليل السرور ، ودرسته بعناية أيضا . وسأحاول ان أقدم اجتهاداتي حول هذا الخطاب وتقرير اللجنة المالية عنه من منطلق قناعتي بالأهمية القصوى لقانون الموازنة العامة فهرب ليس مجرد قانون عادي ، بل هو منهج واضح لما تنوي الحكومة تنفيذه على مختلف الأصعدة خلال عام ١٩٩٤ ، وهو في الوقت ذاته جزء من السياسة المالية البعيدة المدى ، التي يسعى هذه البلد لتثبيت أسسها وصولا إلى الاكتفاء الذاتي والبناء الاقتصادي السليم حتى يظل هذا البلد منيعا قويا لنا ولأولادنا وأحفادنا من بعدنا .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمون ،

كلنا آمال وتطلعات نريد الأفضل والاحسن لابناء شعبنا العظيم عامة ولابناء ديارنا الاتحادية الذين أولونا شرف تمثيلهم في هذه القبة لنبقى صوتهم المسموع دائما . ولكن نحن أولا وآخرأ نواب الأمة بمجموعها يجب أن تطلق مناقشتنا من مصلحتها العليا ، ومن وضعنا الكامل للممكن وغير الممكن ،

ومن معرفتنا الاكيدة بمدى امكانياتنا وحدود هذه الامكانيات .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

ان مشروع قانون الموازنة ، مثله مثل أي مشروع قانون فيه سلبيات وفيه ايجابيات اشار اليها بالتفصيل تقرير اللجنة المالية ، وأنا اتفق مع ما جاء في هذا التقرير بصورة عامة ، وارى ان ادراج في خطابي هذا مجموعة من المطالب العامة ، والمطالب الخاصة بمحافظة الزرقاء التي ارى امكانية تحقيقها ، اذا ما اعتمدت الحكومة اسلوب التخطيط السليم والادارة الناجحة ضمن الامكانيات المتوافرة ، وهذه المطالب العامة هي :

١ . العمل على الاسراع في تحقيق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين .

٢ . دعم الجامعات الحكومية ، وزيادة امكانياتها ، واعتماد المعدلات التنافسية في القبول دون استثناءات .

٣ . العمل على معالجة مشكلة البطالة من خلال التركيز على اقامة المشروعات المتتجة وتشجيع الاستثمار ، واعتماد العدالة في التوظيف ، بحيث تكون الكفاءة هي المعيار الرئيسي في هذا المجال .

٤ . توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع العاملين في المؤسسات العامة والخاصة .

٥ . دعم ديوان الرقابة والتفتيش .

هكذا من الشاغل

٦. توحيد اسس التعاقد بين المدنيين والعسكريين .
٧. فتح المجال امام جميع المواطنين من ذوي الدخل المحدود ، للاستفادة من المؤسسات المدنية والعسكرية .
٨. الاصرار على تحسين الاداء الحكومي لخدمة المواطنين من خلال اصلاح اداري فعلي يعتمد الكفاءة وحدها في اختيار المسؤولين على مختلف المستويات .
- اما المطالب الخاصة بمحافظة الزرقاء التي اشرف بتمثيلها فأبرزها ما يلي :
١. بناء مستشفى حكومي جديد في الزرقاء ليتناسب والكثافة السكانية .
٢. الاسراع في انجاز مدينة رياضية في محافظة الزرقاء ، واتشاء الملاعب الشعبية في مختلف انحاء المحافظة .
٣. وضع الحلول النهائية الكفيلة لمعالجة مشكلة الاراضي الاميرية في المحافظة وهي مشكلة مزمنة منذ سنوات .
٤. معالجة مشكلات تلوث البيئة الناجمة عن مخلفات المصانع والشركات ، ولا سيما الغازات والروائح الكريهة. المتبعثة من مصفاة البترول ، والمحطة الحرارية ، وسيل الزرقاء والتي تسبب الازى للمواطنين .
٥. وقع قضاء الرصيفة إلى لواء ، ورفع ناحية الهاشمية الى قضاء ، نظراً للكثافة السكانية في الرصيفة وفي الهاشمية .
٦. إزالة مكتب التنفايات في الرصيفة ،

- وتحويله إلى متزه عام .
 ٧. بناء جدار إستنادي لسيل الزرقاء وسفقه أسوة بسيل عمان .
 ٨. تحسين مستوى الخدمات في كافة المخيمات في المحافظة من صيانة للشوارع وتعميداً وتوفير المواصلات وطرق الإتصال الهاتفية وإزالة الشوارع .
 ٩. انشاء مراكز صحية في التجمعات السكانية التي تفتقر الى مثل هذه الخدمات في منطقة ياجوز والمخيمات وجبل الأمير فيصل .
 ١٠. زيادة اعداد المتزهات وحدائق الاطفال وتوسيعها حتى تكون متنفساً للناس الذين يلوذون اليها بعد ضغط العمل ، وكذلك العناية بالمكتبات العامة وتوفيرها في مختلف الاحياء والقرى .
- دولة الرئيس ، الزملاء الكرام
- لقد اولينا هذه الحكومة ثقتنا ايماناً بأنها قادرة على تنفيذ ما التزمت به ، وإننا نؤكد أنه آن الاوان للتنفيذ بعد الموازنة بأن توزع المخصصات بعدل وكفاية وفق مصلحة الوطن والمواطنين ، وتعلمون جميعاً ان محافظة الزرقاء تحتاج الى الكثير من العناية ، خاصة وأنها اكبر تجمع سكاني في المملكة بعد محافظة العاصمة ، وإني على ثقة أن الحكومة ستوليها ما تستحق خلال هذه السنة المالية . ونحن المولى لخدمة هذا البلد تحت ظل قيادة الحسين المجدى . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام ،
شكراً للسيد فياض جرار ، الكلمة الآن
للسيد عبد موسى النهار ، والمتحدث الذي
يليه الدكتور هاشم الدباس .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

السادة الزملاء والحضور الاحكام ،

تحية وبعد ،

بصفتي عضواً باللجنة المالية التي درست
وناقشت مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة
١٩٩٤ ، فاني متفق مع ما جاء بتقرير اللجنة
للمالية وكذلك بما جاء بالكلمة المشتركة للاخوة
في التجمع البرلماني الديمقراطي .

وسأقتصر بكلمتي هذه على المطالب
والاحتياجات لدارق الانتخابية مصففة حسب
الاختصاصات للوزارات المعنية الآتية :

وزارة الاشغال العامة :

كما تعلمون فان أهمية الطرق الزراعية
والقروية لتجبل عندما نتعرض الى موضوع
الانتاج الزراعي وتشبيث أبناء الريف في
مواقعهم وفي أراضيهم ، ولهذا فاني أريد
جميع مطالب الزملاء النواب بأن ينال هذا
الموضوع الحظ الأوفر من العناية لدى وزارة
الاشغال العامة والدولة عموماً . وبناءً على
ذلك فاني أقترح شق وتعميد الطرق في دارق
الهاشمية :

- ١ - فتح وتعميد وتوسيع الاجزاء المتبقية من
الطريق الواصل بين عراق الأمير
والبحاث وبذلك يكون قد ربطنا طريق
وادي السير - عراق الأمير بطريق
البحاث - مرج الحمام وكذلك فتح وتعميد
الطريق الزراعية المتفرعة من هذا الطريق
لتخدم كافة الاراضي الزراعية الشاسعة لا
سيما المروية بمياه الينابيع من سيل وادي
السير والبحاث .

- ٢ - فتح وتعميد الطرق الزراعية للاراضي
الشفاء غورية المطلة على الاغوار الوسطى
ما بين منطقة وادي السير وناعور
والكفرين والرامة .

- ٣ - نظراً لكثرة الحوادث المروية على الشارع
الرئيسي النافذ لبلدة أم البساتين فاني
اقترح ان يوسع الشارع ضمن البلدة مع
جزيرة وسطية وأتارة كافية بما يفي
بالمستطلبات الضرورية وكذلك دراسة
موقع الاشارة الضوئية لدخل بلدة مرج
الحمام لكثرة الحوادث المروية القاتلة عند
تلك الاشارة وإيجاد الحل الفني المناسب
لها .

- ٤ - وادي الشتاء : انه من المستغرب حقاً ان
وادي الشتاء الحصب ذو الينابيع الدائمة
والموقنة والذي لا يبعد عن الدوار الثامن
سوى بضعة كيلو مترات لا يزال دون
طرق زراعية وخدمات اخرى لتمكين
المزارعين من استغلال اراضيهم

والاستقرار بها .
وزارة المياه والري :

١ - لا بد وأن أذكر أن مناطق واحواض سيل البحاث ووادي الشتاء وسيل وادي السير التي تتحد جميعها في النهاية في مجرى واحد يصب في سد الكفرين لمي من أخصب الأراضي الزراعية المروية من الينابيع المحلية والحالية من أية ملوحة ، فهي جديدة بالاهتمام وتحتاج الى خطة تنمية شاملة تنمي الثروة الزراعية وترفع المستوى الاجتماعي والعلمي لمزاري تلك المنطقة ويمكن بشكل مرحلي ادخال تلك المنطقة بمشروع حفظ التربة وتبطين قنوات الري العديدة وتوزيع المياه بشكل علمي ومنسجج ، مع ايجاد الخدمات الضرورية للمزارعين علماً بأن المساحات التي يمكن ارواءها تقدر بأكثر من عشرة آلاف دونم .

٢ - بنفذ حالياً خط مجاري رئيسي محاذي لسيل وادي السير ويمر بالمناطق العلوية لقريتي البصة وعراق الأمير وهذا الخط لا يخدم سكان المنازل للقريتين المذكورتين والمنازل الأخرى المطلوب هو تأمين المنفعة من هذا الخط بالإضافة الى أن ذلك يجنب مياه الينابيع والمياه الجوفية من التلوث .

٣ - العمل على الاسراع في معالجة موضوع مجاري بلدة ناعور مع النصف الغربي لبلدة مرج الحمام بالاضافة الى المناطق

التي لا يخدمها خط المجاري الحالي ، اذ ان عدم وجود خطوط مجاري يعرض المياه والينابيع المتجهة نحو وادي البحاث للتلوث .

وزارة الطاقة والثروة المعدنية :

١ - بالرغم من الجهود المشكورة لوزارة الطاقة - كهربة الريف - الا أن هناك الكثير من المناطق بغرب عمان لا سيما قضاء وادي السير وقضاء ناعور والمناطق الشفا غورية تحتاج الى الطاقة الكهربائية لا سيما أن ذلك من العوامل الهامة لتثبيت سكان الارياف والمزارعين بأراضيهم والحد من الهجرة الى المدن وما لذلك من آثار ايجابية على الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية .

٢ - التنسيق مع وزارة الاشغال العامة لاثارة جميع الطرق الرئيسية النافذة للمدن وتخفيف الحوادث على الطرق السريعة مثل طريق عمان - القدس ضمن بلدة مرج الحمام لكثرة التقاطعات المروية والجسور والانفاق وكثافة الضباب في فصل الشتاء أسوة بطريق المطار الذي تشعب هذه الطريق الرئيسية من طريق المطار وكذلك اثار الشارع الرئيسي لبلدة ناعور من الشق ولغاية مدخل البلدة وايصال الكهرباء للمناطق الشرقية والمناطق التي لم يصلها التيار الكهربائي .

٣ - التنسيق مع شركة الكهرباء واعادة دراسة اتفاقيات شركة الكهرباء مع البلديات

لتناسب مع العدالة والامكانيات المادية للبلديات .

وزارة البريد والاتصالات :

ونظراً للأهمية القصوى للخدمة الهاتفية لا سيما في المناطق البعيدة

١ - فائني أطلب بالمزيد من تعميم تلك الخدمات الهاتفية وأطلب مثلاً بايصال الخدمة الهاتفية الى قرية الامانية والقصبات علماً بأن عدد سكانها يزيد على الالف نسمة .

٢ - ان القسم الحالي لقريتي البصة وعراق الأمير بخطوطه المحدودة فانه لا يفي بالحد الأدنى من الخدمة الهاتفية وأطلب بزيادة الخطوط تمهيداً لجعل الخدمة الهاتفية مباشرة ، علماً بأن سكان القريتين المذكورتين وما حولهما يزيد على الاربعة الاف نسمة .

٣ - تزويد منطقة ناعور بخطوط هواتف اصفالية تخدم كافة الاحياء من بلدة ناعور اذ أن هناك عدداً من الاطباء لا توجد لديهم هواتف مثلاً .

وزارة المالية :

١ - ان كثيراً من الأراضي الزراعية معطلة لكثرة الشركاء وتعلم افرازها نظراً لان الحد الأدنى هو عشرة دونيات والمطلوب السماح بالاقترار لاربعة دونيات مثلاً وذلك تمجناً لتعطيل الارض وما ينتج من ذلك من اشكالات بين المواطنين .

٢ - قامت دائرة الأراضي والمساحة باستملاك طرق رئيسية ونافذة من عدة مدن وتطالب الوزارة بقيمة التعويضات من البلديات المعنية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلدية مرج الحمام وبلدية ناعور ، فائني أطلب بأن تقوم وزارة الاشغال العامة بالتعويض اللازم لان الطرق النافذة لا تخص تلك البلديات ولا تحمّل موازنتها التعويضات الباهظة لذوي الممتلكات .

وزارة الداخلية :

١ - نظراً لاتساع منطقة قضاء وادي السير وتراامي أطرافها وكثرة عدد سكانها وتشابك قضاياها الحياتية المختلفة وعلاقة تلك القضايا بمستوى معين من الدوائر الحكومية والتخفيف عن مراكز الوزارات في العاصمة ومحافظه العاصمة وتوفيراً لاورقات الحكومة والمواطنين ، فائني أطلب بتحويل قضاء وادي السير ليكون بدرجة لواء وبما يتبع ذلك من تغييرات في الدوائر والاجهزة الحكومية ، ولا بد أن أذكر بأن قضاء وادي السير يمتد من الناحية الغربية مثلاً الى مشارف الأغوار بها يحتوي من قرى ومدن وعشائر . . . الخ .

٢ - هناك مطالب تعتبر ضرورية ألا وهي :
المطلب الاول المعدول عن نقل المركز الامني الموجود في وادي السير منذ زمن

بعيد وذلك للحاجة الماسة له ببلدة وادي السير القديمة التي تتصل بها الضواحي الغربية ومناطق عشوائية وقروية كثيرة وذلك تسهيلاً لسرعة تلاشي الحوادث المؤسفة كالتالي حصلت مؤخراً والمطلب الثاني في إيجاد مركز أمني في منطقة عراق الأمير والبصرة وذلك كما يعلم معالي وزير الداخلية ما جرى من اشكالات عشوائية مؤسفة في تلك المنطقة .

أما المطلب الثالث وهو بناء مركز الدفاع المدني في بلدة مرج الحمام ، علماً بأن الأرض متوفرة وذلك للأهمية القصوى .

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية :

لا شك أن مهام وزارة الأوقاف جليلة في بناء المساجد والصروح الثقافية وكل ما يتعلق بعقيدتنا السمحة ولذلك فإني أتمنى على وزارة الأوقاف أن تساهم مساهمة فعالة لبناء المساجد في الأماكن والقرى النائية والبعيدة عن المدن الرئيسية عموماً ، وهناك بعض القضايا التي تتعلق باستعمال وإيجاد المقابر ، مثل إيجاد الحلول المناسبة لمقابر بلدة وادي السير القديمة إذ أن هناك أراضٍ تحت تصرف وزارة الأوقاف يمكن استعمالها كمقبرة جديدة وأتمنى على الوزارة الإسراع بإيجاد الحل المناسب لهذا الموضوع وكذلك بناء مسجد في قرية الدبة وأبو السوس والرجاجة ، علماً بأن الأرض متوفرة .

وزارة الشباب :

أود أن أقرر حقيقة أن مخصصات الوزارة لا تتناسب مع مهام ودور الوزارة تجاه الشباب عماد المستقبل لهذه الوطن فإطالب بدعم هذه الوزارة لتقوم بواجباتها الهامة . أما ما يخص دائرتي الانتخابية فإني أطلب بتعميم المرافق الرياضية في بلدة صويلح ووادي السير وناعور وأم البساتين . . . الخ .

وزارة الثقافة :

إن وزارة الثقافة يجب أن تكون عامة لجميع مناطق المملكة لا أن تقتصر على بعض المرافق الثقافية في العاصمة مثلاً ، ولذلك فإني أطلب هذه الوزارة أن تتولى إيجاد القاعات والمكتبات العامة وتعميمها والاعتناء بالثقافة ، لا سيما تنقيف شباب المجتمع ، فإني أطلب بإيجاد قاعات للاجتماعات العامة ومكتبات في بلدة صويلح وتلاع العلي ووادي السير ومرج الحمام وناعور . . . الخ وذلك تعميماً للنشاط الثقافي والوعي القومي على مختلف مناحي الحياة .

وزارة التعليم العالي :

إن ضواحي العاصمة هي واقعة تحت ظلم التسميات فمجرد إسباغ اسم العاصمة على المحافظة يعطى انطباعاً بأنها كلها تنعم بما تنعم به قصبة العاصمة من تسهيلات وخدمات للسكان العاملين والطلاب إلى غير ذلك من أمور ، ولهذا فإني أطلب أن تختلف النظرة إلى الضواحي عن عمان العاصمة ، فمثلاً كان تخصص نسبة من البعثات الدراسية لإبناء

نفاء وادي السير ، قضاء ناعور وأم البساتين الخ وكذلك توزيع مقاعد القبول في الجامعات الحكومية لتشابه غيرها من المناطق البعيدة والفقيرة ذات الخدمات المحدودة .

وزارة التربية والتعليم :

نظراً للأعداد المتزايدة من الطلبة أطلب بما يلي :

١- بناء مدرسة أساسية واحدة للثلاث وواحدة للذكور بمنطقة ببادر وادي السير .

٢- بناء مدرسة أساسية في حي القيسية - وادي السير القديمة .

٣- بناء مدرسة أساسية للبنات في عراق الأمير ، لا سيما وإن الأرض متوفرة واستهلكة منذ عام ١٩٩٢ ، علماً أنه لا يجوز الاستمرار باستئجار المدرسة الحالية والتي تتكون من عدة مخازن متفرقة طويلة أبوابها على الشارع العام دون نوافذ أو دورات مياه . . . الخ .

٤- التوسع في مدرسة الفقهاء - البصة - وفتح صفوف علمية بها وكذلك توسعة مدرسة وادي الشتاء لتستوعب الأعداد المتزايدة من الطلاب لا سيما الصغار منهم وكذلك فتح مدرسة بنات في قرية الحاملية البعيدة عن قرية عراق الأمير وبناء مدرسة في قرية اللاتانية والقصبات .

وزارة الصحة :

نظراً للأهمية القصوى من النواحي الصحية

وتلبيتها لحاجات السكان بيسر وسهولة وسرعة في التلبية لعلاج المرضى والوقاية المستمرة من الأمراض ، فإني أطلب بتوسيع القاعدة الصحية وإيجاد مراكز صحية شاملة تفي بحاجات المجتمع المحيط بها ، فمثلاً أطلب إنشاء مركز صحي شامل في المواقع التالية :

- بلدة وادي السير القديمة .

- منطقة عراق الأمير والبصرة ، مع تخصيص طبيب دائم وقابلة قانونية مرحلياً .

- بلدة مرج الحمام وناعور .

هذا بالإضافة إلى مراكز الأمومة والطفولة .

آملاً من الحكومة الرشيدة أن تأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار لما لها من أهمية تعود بالنفع على المواطنين ضمن هذه الدائرة .

والله يرعى المسيرة الحيرة في ظل قائدنا جلالة الملك المعظم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للسيد عبد موسى النهار ، الكلمة الآن
للدكتور هاشم الدباس والمتحدث الذي يليه
الدكتور راتب السمود .

الدكتور هشام الدباس :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

السيدة والسادة أعضاء مجلس النواب

هكذا من الأشغال

المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية لا بد من القول على أن جميع الدول المتطورة ، على اختلاف انظمتها متفقة على أن يسير نشاطها المالي وفقاً لبرنامج محدد بصورة دقيقة حيث يشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها التي تقررها لمدة سنة وتفصلها في بيانات تقرن بموافقة السلطة حيث يطلق على هذا البرنامج اسم الموازنة العامة للدولة والتي تعتبر بمثابة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطها في جميع الحقول ، وعليه ونحن نبحت في هذا المجلس مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٤ فاننا نبحت ونصادق على الخطة المالية والأساسية لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة في تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقدار ٦,٥ ٪ سنوياً وتخفيض العجز في الموازنة العامة قبل المساعدات بحيث لا يتجاوز ٣ ٪ من الناتج المحلي في نهاية الخطة هذا بالإضافة إلى تخفيض المديونية الخارجية وما يتبع ذلك من تخفيض فوائد الدين الخارجي هذا وعلاوة على تخفيض البطالة وزيادة الناتج المحلي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة على الصعيد الأردني وإنطلاقاً من ذلك فإنه لا يسمي إلا أن أقدم بالتقدير للحكومة رئيساً وأعضاء على الجهد المبذول في إعداد مشروع قانون الموازنة والخطاب للعام ١٩٩٤ كما وأقدم بالشكر لزملائي أعضاء اللجنة

المالية على ما بذلوه من جهد متواصل في دراسة وتحليل المشروع من خلال سبعة عشر اجتماعاً الأمر الذي نتج عنه جملة الملاحظات المهمة كما أوردتها التقرير الذي تلي على مسامعكم من مقرر اللجنة المالية آملاً من زملائي رئيس وأعضاء اللجنة المالية العذر فيما سأذكره من ملاحظات على مشروع القانون ذلك أنني أحد أعضاء هذه اللجنة ومتفق تماماً في كل ما ورد في التقرير المالي والتوجيهات التي أوردتها ولعل المبرر لكلتي هذه هو اثره النقاش حول هذا البرنامج المالي تحقيقاً للروح الديمقراطية التي ينعم بها بلدنا ، آملاً في الوقت نفسه أن يتسع صدر الحكومة للملاحظات التالية :

أولاً : أن الإدارة المالية في أردنا الغالي لا تزال تتبنى أسلوب موازنة البنود وهو أسلوب قديم عفا عليه الزمن ولا يعطي صورة حقيقية عن الأنشطة التي تقوم بها الدولة حيث يتم تصنيف النفقات حسب مواد الاتفاق بصورة مفصلة تحت كل وحدة تنظيمية سواء كانت وزارة أو مؤسسة أو دائرة أو حتى برنامج أو مشروع ومواد الاتفاق هذه تشير إلى المدخلات في النظام المالي مثل رواتب الموظفين وأجور العاملين وإيجارات المباني التي تشغلها الأجهزة الحكومية والأجهزة والالات والأثاث الذي تشتريه الوزارات والدوائر الحكومية المتعددة وبالتالي فإن

بند الاتفاق تبين ما تنفقه الدولة على موظفيها وما تدفعه ثمناً للأشياء والمستلزمات التي تشتريها ولكنها لا تدل على مستوى الاداء او طبيعة النشاط الذي تمارسه الأجهزة ولا تساعد في التعرف على الأهداف والغايات التي تبغي الحكومة تحقيقها من وراء ذلك الاتفاق. وعليه فقد بات من الضروري تحديث هذا النظام وتطويره تدريجياً إلى نظام موازنة تتلائم مع تطورات المملكة في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ المشاريع الطموحة المدرجة في خطة التنمية التأشيرية ٩٩٣ - ٩٩٧ وهذا يعني أن تبادر الإدارة المالية في بلدنا الانتقال من مرحلة موازنة البنود إلى مرحلة موازنة البرامج (Program budgeting) أو النظام المتكامل الذي يطلق عليه اسم نظام التخطيط والبرمجة والموازنة - Pro-Planning , gramming Budgeting system ولضمان نجاح عملية تطوير نظام الموازنة وتحويله إلى موازنة برامج فإنه يترتب على الإدارة المالية في المملكة أن تباشر في القيام ببرامج تدريبية واسعة وبشكل خاص في إدارة المشاريع والتخطيط والبرمجة وحاسبة التكاليف وغيرها من الجيادين وذلك بهدف إعداد كوادر مؤهلة من الموظفين القادرين

على إجراء التغييرات المناسبة في النظام المالي والمحاسبي وعلى تطبيق الأسس الحديثة في إعداد الموازنة وتنفيذها بحيث تتحول الموازنة العامة الأردنية بأكملها من موازنة بنود تقليدية إلى موازنة برامج حديثة .

ثانياً : على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الإيرادات المحلية في مشروع الموازنة الكبير الذي طرأ على الإيرادات المحلية في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ حيث بلغت هذه الإيرادات ما يقارب ١٢٧٦ مليون دينار بحيث غطت نسبة ٨٥ ٪ من الأرقام الواردة في مشروع الموازنة إلا أن هناك عجزاً تمت معالجته عن طريق المساعدات الخارجية والحصول على القروض السهلة حيث بلغ هذا العجز ٤٥٦ مليون دينار تمت معالجته عن طريق أسلوب موازنة التمويل وهي عبارة عن الأقراض والاقتراض والمنح والمساعدات. وفي يقيني أن على الحكومة أن تعالج هذه الفجوة إما بضغط النفقات العامة وذلك عن طريق تفعيل دور ديوان المحاسبة في فرض رقابة صارمة وشاملة على جميع نفقات الدولة وإيراداتها بما في ذلك المؤسسات العامة التي لا تخضع حتى هذه اللحظة إلى رقابة الديوان مثل البنك المركزي وفي هذا الاطار أود أن

هكذا من الأشغال

أقول أن محافظ البنك المركزي يرفض وبإصرار ولدة إشفالي لوظيفة رئيس ديوان المحاسبة بالساح لموظفي الديوان بالمراقبة على هذه الأموال العامة مخالفاً بذلك الدستور الأردني وقانون ديوان المحاسبة . وقد راجعت أثناء قياسي بواجبي جميع رؤساء الوزراء بما فيهم دولة الرئيس ، ولكن كنت أجد دائماً أذناً صامتة . وغيره من المؤسسات الأخرى كما يتطلب الأمر أن تبادر الأجهزة الحكومية إلى ترشيد الاتفاق خاصة فيما يتعلق بالأملاك الفاخر والسيارات الفاخرة ذات اللوحات الحمراء التي تجرّب الشوارع والطرق في جميع أنحاء المملكة دونها مسألة ، وغني عن القول أننا بحاجة إلى ضبط الاتفاق ليس فقط من منظور تقليص الفجوة بين إيراداتنا ونفقاتنا بل أيضاً من وجهة النظر الاقتصادية لتلافي الآثار السلبية الناتجة عن الزيادة في الاتفاق والمتمثلة بنقص القدرة الشرائية للدينار وارتفاع مستوى الأسعار حيث أصبح التضخم وارتفاع الأسعار مشكلة متفاقمة تهدد ذوي الدخل المحدود وهم الشريحة الكبرى في مجتمعنا فتنتقلهم إلى شريحة الفئات الفقيرة كما هو واضح بالنسبة للعاملين في الأجهزة الحكومية أما بالنسبة للطبقات

الفقيرة فإن الآثار السلبية لزيادة الاتفاق سوف تنتقلهم إلى الدرك الأسفل من شريحة الفقر المدقع وعليه فأتني أطلب من الحكومة أن تتبنى سياسة حازمة بخصوص ظاهرة ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق تبني برنامج وطني لتحديد أسعار السلع الضرورية المتواجدة في السوق الأردني بحيث لا يستطيع التاجر أن يشارك الموظف في لقمة عيشه من جهة ثانية فإنه إذا كان لا بد من زيادة الاتفاق العام فأتني أرى أن يتوجه الاتفاق في سبيل تنمية الموارد الطبيعية لزيادة الكفاية الانتاجية لهذه الموارد الأمر الذي يحقق الاستقرار في مستويات الائتمان والاستهلاك والعالة هذا علاوة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل .

ثالثاً : مشكلة البطالة والفقر : مع إيماني وتقديري البالغين للأهمية التي أولتها الحكومة لمشكلة البطالة والفقر في الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ من خلال إدراج هذه المشكلة المتفاقمة ضمن الأهداف الرئيسية التي تسعى الحكومة إلى التغلب عليها وذلك من خلال توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية القادرة على توليد الدخل وفرص العمل وبالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى ٩,٦% في السنة

الأخيرة من الخطة يضاف إلى ذلك ما تبثله الحكومة في محاربة الفقر وحماية الفئات الأقل حظاً عن طريق توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لها إلا أنني أرى أن هذه المشكلة تزداد حدة سنة بعد سنة بل يوماً بعد يوم هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عنها والتي أدت وتؤدي إلى زيادة معدلات ارتكاب الجريمة عند العاطلين عن العمل والفقراء وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي لآبناء هذه الفئة يضاف إلى ذلك زيادة معدل الهجرة من الريف إلى المدن وما يتبع هذه الهجرة من آثار سواء في إخلاء الريف من القوى البشرية العاملة وتعطيل عنصر هام من عناصر الانتاج أو زيادة الضغط المالي على المدن نتيجة زيادة تقديم الخدمات من مياه وكهرباء وتعليم . . . الخ .

ومع عدم اعتقادي بصحة الرقم الذي أوردته الخطة الاقتصادية من أن خط الفقر المدقع يبلغ ٨٩ ديناراً شهرياً للأسرة المكونة من ٧,٢ فرداً وأن نسبتها تصل إلى ٦,٦% في سنة ١٩٩٢ وأن خط الفقر المطلق يحدد بدخل شهري يبلغ ١١٩ ديناراً للأسرة التي تدفع الجاراً ومتوسط عدد أفرادها ٦,٨ فرداً وأن نسبتها تصل إلى ٢١,٣% وذلك وفق إحصائيات ١٩٩٢ فأتني أكاد أجزم بأن دخل الأسرة الذي يتكون من ثلاثمائة دينار شهرياً والتي

تقطن المدن وتدفع إيجاراً ويبلغ عدد أفرادها ٦,٨ فرداً يمكن تصنيفها في الوقت الراهن ضمن خط الفقر المطلق وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة عدد السكان الذين يعيشون ضمن شريحة الفقر المطلق ولعلني لا أبالغ إذ قلت أن طبقة الموظفين بشكل عام أصبحت من ضمن شريحة الفقر المطلق .

هذا وعند تعرضي لمشكلة الفقر فإنه لا بد من التعرض إلى أسبابه ومجباته حيث لا يختلف اثنان من أن السبب الرئيسي للفقر هو البطالة وأنها أي البطالة والفقر وجهان لعملة واحدة ، ومع تقديري البالغ لجهود الحكومة في سعيها لتخفيض نسبة البطالة في سنة ١٩٩٣ إلى ١٣% كما ورد في خطاب الموازنة إذ بلغ عدد العاطلين بلغة الأرقام ١٢٧,٠٠٠ عاطل عن العمل وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم ٥٠ ألف عامل يدخلون إلى سوق العمل سنوياً لتبين لنا عدد العاطلين عن العمل سيزداد إلى ١٧٧,٠٠٠ في سنة ١٩٩٤ الأمر الذي يتطلب معالجة هذه المشكلة عن طريق خلق فرص عمل جديدة عن طريق الاستثمارات الجديدة وعليه فأتني أعتقد بأنه يتوجب على الحكومة الانجاء نحو تمويل المشاريع قليلة التكاليف وكثيفة العمالة بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل بأقل كلفة رأسمالية ممكنة على أن تكون هذه المشاريع مدروسة بشكل جيد وذات جدوى اقتصادية من حيث كونها تشغل أكبر عدد ممكن من العمالة

هكذا من الأشغال

المحلية.

بناء على ما سبق فإن على المؤسسات الحكومية المختلفة بما فيها صندوق المعونة الوطنية وصندوق التشغيل تحديد الأسر الفقيرة التي عندها المقدرة والرغبة في إدارة مشروع انتاجي صغير وذلك من ضمن الأسر التي تنلق حالياً معونات شهرية متكررة وكذلك الأسر التي تقدمت بطلب المعونة وتم تأجيل أو رفض طلبها ومن ثم دراسة المشاريع المقترحة من قبل هذه الأسر وإسداء المشورة الفنية وبالتالى إعطاء القروض لها ثم الاشراف على اقامة المشاريع المقترحة من الأسر الفقيرة إضافة الى الاشراف المتواصل طيلة سداد القرض ، لذا فإني أقترح على الحكومة الى المبادرة الى تقديم القروض عبر مؤسساتها المتخصصة لتمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة في الريف والبادية الى الأسر الفقيرة حيث تكون قروضاً ميسرة تكفي لكافة مستلزمات المشروع وبدون قوائد ولادة زمنية مناسبة كأن لا تقل فترة السداد عن خمس سنوات بعد فترة سماح لا تقل عن سنتين مثلاً وحسب طبيعة كل مشروع حتى يستطيع المقترض من الاحساس بالفائدة التي يجنيها من مشروعه وإذا كانت النفقات الرأسالية في مشروع قانون الموازنة الحالي تبلغ ٣٥٨,٦٧٥,٠٠٠ دينار أليس لدينا الاستعداد لرصد حوالي سدس هذا المبلغ لضبط مشكلة البطالة والفقر علماً بأن رصد ٦٠ مليون دينار سنوياً كقروض لتمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة للأسر الفقيرة كقيل

بخلق ٤٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة هذا بالإضافة إلى زيادة الانتاج المحلي وتقليل الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي .

رابعاً : مشروع قانون ضريبة المبيعات : نظراً للجدل القائم حول الأخذ أو عدم الأخذ بضرورة المبيعات وذلك بسبب الآراء المختلفة بين الجانب الحكومي الذي هو مع تطبيق الضريبة كجزء من سياسة التصحيح الاقتصادي وغير الحكومي والذي له تحفظات كثيرة على هذه الضريبة والمتمثل في كل من غرقتي تجارة وصناعة عمان اللتان تعارضان مشروع القانون كما ورد من الحكومة ونشرته الصحف المحلية إذ تطالبان بأن تكون هذه الضريبة من ضمن حزمة اصلاح ضريبي شامل بحيث لا تشكل كاهل المواطن ولا تؤدي الى ركود اقتصادي يزيد من حجم البطالة ويؤثر على الأمن الاقتصادي وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة وحدتها لذوي الدخل المنخفض .

ومع ادراكي وتفهمي الى وجهة نظر الحكومة من أن ضريبة المبيعات هي جزء من برنامج التصحيح الاقتصادي وحجر الزاوية في برنامج الإصلاح الضريبي ومن أن المصادقة على مشروع القانون سوف يمكن الأردن من اعادة جدولة ديونه الخارجية مع كل من نادي باريس ونادي لندن بناء على دعم من صندوق

خامساً : أما على صعيد محافظة البلقاء التي أشرف بتمثيلها في هذا المجلس الكريم فإني أرجو من الحكومة ان تعمل على تحقيق الاحتياجات التالية مشاركاً معي في هذه الرؤيا إخواني السيد سمير قعوار والدكتور فوزي الطعينة .

١ . وإن كان ترديد وإشارة لما قاله الاستاذ علي الشطي تقديراً لما للمدينة السلط ومدرستها الثانوية من تراث علمي وأدبي حيث خرجت المئات من الرجال الأوفياء والذين تقلدوا المراكز الحساسة وقدموا أجل الخدمات من أجل رفعة الوطن فلا أقل ان يكون في مدينة السلط جامعة تكون تروماً للمدرسة الثانوية في مساهمتها بتخريج الكوادر البشرية المؤهلة ، خاصة وإن المحافظة ذات كثافة سكانية مما يوفر على أبناءها مشقة السفر الى الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة المنتشرة في شتى مدن المملكة . وإني بهذه المناسبة لأقدم باسم أبناء محافظة البلقاء على التجارب الذي أبداه رئيس الحكومة الدكتور عبد السلام المجالي بدراسة موضوع انشاء الجامعة واخراجها لحيز الوجود كما ولا يفوتني أن أشكر إهتمام معالي وزير التعليم العالي الدكتور سعيد التل بهذه الجامعة .

٢ . لقد تأخر انجاز مشروع المدينة الرياضية في مدينة السلط في حين تم تشييد مدن

لقد الدولي هذا علاوة على الزيادة المتوقعة في الإيرادات الحكومية مما يمكن الأردن من تقليص فجوة العجز في موازنتها السنوية القادمة أقول رغم كل ذلك فإن أخشى ما أخشاه هو ان تؤثر ضريبة المبيعات على معيشة المواطن بشكل عام وذوي الدخل المنخفض أو المحدود بشكل خاص ذلك لأن ضريبة المبيعات هي ضريبة غير مباشرة وهي من حيث الوظيفة تعتبر ذات مساس بالطلب الكلي على السلع والخدمات وذلك من منطلق التأثير السلبي لهذه الضريبة على المستوى العام للأسعار مما يقلل من القوة الشرائية للمستهلكين خاصة ذوي الدخل المحدود ولذلك فإن الآثار الاجتماعية الناجمة عن القرارات السلبية الاقتصادية لهذه الضريبة تؤدي الى زيادة شريحة الدخل المنخفضة جنباً الى جنب مع التأثير السلبي على تراكم الثروة وبالتالي انخفاض فرص التوسع والاستثمار مما ينجم عنه آثار سلبية على زيادة فرص العمل وانخفاض معدلات البطالة .

على أنه من جهة أخرى ونظراً لعلاقات الأردن المالية والاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية مما يترتب علينا ان لا نقطع شعرة معاوية معها فأرجو ان يقر القانون بعد اجراء التعليقات اللازمة عليه بحيث لا يسيء تطبيقه بأي مقلد الى اقتصادنا الوطني بشكل عام وإلى صناعاتنا بشكل خاص وعلى ارتفاع تكاليف المعيشة للمواطنين .

رياضية عديدة في المملكة لذلك آمل من الحكومة أن توعز الى الجهات المعنية باكمال مرافق المدينة الرياضية التالية :

أ - القاعة المغلقة التي وعدت وزارة التربية ببنائها شريطة تخصيص الأرض وقد سجلت بلدية السلط الأرض باسم وزارة التربية وبأمر المتعهد العمل إلا أنه توقف منذ سنتين .

ب - شق وتعميد الطرق المؤدية الى المدينة الرياضية .

ج - انجاز موقف السيارات .

٣ . العمل على اخراج قانون المحافظة على التراث المعماري الى حيز الوجود وذلك حفاظاً على تراث مدينة السلط .

٤ . رصد المخصصات اللازمة لدعم بلدية السلط في معالجة اخطار الانهيارات التي تهدد احياء بكاملها .

٥ . انشاء مبنى جديد لمحافظة البلقاء في القطعة التي تم استملاكها لهذه الغاية ، حيث بعد الموقع الحالي مشكلة للمواطنين من حيث الوقوف لسياراتهم هذا علاوة على ان مساحة المبنى أصبحت غير مناسبة للمحافظة واننا نتمنى على معالي وزير الداخلية الذي نقل مخصصات بناء هذه المحافظة ثلاث مرات الى أماكن أخرى أن تعاد هذه المخصصات لاقامة ذلك المبنى باذن الله .

٦ . العناية بواقع السياحة في مدينة السلط والاهتمام ببعض المواقع ذات القيمة السياحية والعمرانية ومنايع المياه مثل عين حزيز ، وعين الجادور والمنزل الذي قطنه مؤسس المملكة المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين .

٧ . الاهتمام بقطاع الشباب ودعم مستوياتهم الثقافية والرياضية وخاصة فيما يتعلق بنادي السلط الرياضي الذي يتقصه الكثير من التجهيزات والمستلزمات الرياضية .

٨ . الاسراع في المباشرة بانشاء المدينة الصناعية الجديدة في منطقة بطنا وذلك لما لهذا المشروع من مردود اقتصادي تنعكس آثاره على ابناء المدينة ويساهم جزئياً بحل مشكلة البطالة التي يعاني منها القطاع الشبابي هذا علماً بأن للمدينة الصناعية أراضي مملوكة بحوالي ٢٠٠ دونم .

٩ . ان تقوم مؤسسة المتقاعدين العسكريين بانشاء بعض مشاريعها في مدينة السلط وذلك نظراً لكثافة وارتفاع نسبة المتقاعدين العسكريين خاصة والمتقاعدين المدنيين على وجه العموم .

١٠ . زيادة حصة بلدية السلط من عوائد المحروقات وذلك لتمكين البلدة من شق الشوارع التي تخدم المواطنين والتي تبلغ نسبة الشوارع الغير مفتوحة أكثر من ٣٠٪ وذلك حسب المخطط العام للمدينة .

١١ . تطوير الخدمات الصحية في المركز الصحي في عين الباشا وذلك لاستيعاب الحالات المرضية في حوض البقعة وعين الباشا بحيث يحول الى مستشفى وكذلك إتمام تجهيز مستشفى داميا حيث أنه رصد له ٣٠٠,٠٠٠ دينار في الباب الثاني وربما لا تتحقق هذه المخصصات لهذا المبني في هذه السنة ، نتأمل عكس ذلك .

١٢ . الاهتمام بتعبيد الشوارع في خيم البقعة حيث يعاني قاطنوا المخيم والسيارات من صعوبة السير على هذه الطرق في فصل الشتاء .

١٣ . ان تقوم دائرة الجوازات العامة والأحوال المدنية بفتح مكاتب لها في حوض البقعة لحلة المواطنين في هذه المنطقة .

١٤ . الاسراع في إكمال الطريق الدائري الذي يسمى طريق الكاؤلين في الفحيص .

دولة الرئيس

السيدة والسادة الزملاء الأكابر

أخيراً وبكل الأمانة والثقة والقناعة أتقدم بالشكر للحكومة على هذا الانجاز في قانون الموازنة لسنة ١٩٩٤ والذي يلبي الجهد الأدنى الممكن للطموحات والأهداف الوطنية كما أكرر شكري لزملائي أعضاء اللجنة المالية على التقرير المالي الرصين وأرجو من الله أن يحفظ مليكتنا القدي تائد الوطن وأمين الأمة ورأبها ويحفظ سمو ولي عهده الأمين الحسن المعظم .

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور هاشم الدباس ، الكلمة الآن للدكتور راتب السعود والمتحدث الذي يليه السيد محمد داودية

الدكتور راتب السعود :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابتداءً أرجو أن أوضح بأنني أتفق مع كلمة جبهة العمل الوطني التي أنا عضو فيها والتي سيلقيها غداً الزميل عبد الهادي المجالي .

الحمد لله وكفى ،

والصلاة والسلام على رسوله الذي اصطفى ويعد ،

دولة الرئيس ،،،

حضرات الزملاء المحترمين ،،،

فلا يسعني إلا ان أتقدم بالشكر أجزله الى الزملاء رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية على ما قاموا به من جهد في اعداد تقريرهم حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ . كما وأشكر الحكومة التي أشرفت على اعداد هذا المشروع وأخص بالذكر معالي وزير المالية ووزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

ولما كان مثل هذا القانون على درجة من الأهمية لا يعدله أو يفوقه إلا قانون التربية والتعليم ، حيث أن الأول يعنى بغذاء البطون

هكذا من الأشغال

والثاني يعني بغلاء العقول ، كان لا بد من تحميمه والتدقيق فيه وإثراء بنوده في المناقشة بغية أن يظهر على أكمل وجه . ومن هنا تأتي قيمة الانتماء للوطن بأن يكون النقد بناء يهدف التصويب والإصلاح لا أن يكون النقد هجوماً يهدف القذح أو العندسات أو الصفحات . ومن هنا تأتي قيمة الحرص على أمن هذا الوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بأن يسهم كل حسب اختصاصه وخبرته و ' ما فتح الله عليه ' في تطوير وإصلاح وتقديم المشورة لسياسات الحكومة وبرامجها ، وصدق رسولنا الكريم إذ يقول : ' أنت على ثغرة الاسلام فلا يؤتون من قبلك ' .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

بلاحظ أن الاقتصاد الأردني قد حقق نمواً مضطرباً خلال عام ١٩٩٣ بلغ بالأسعار الثابتة حوالي (٦٪) وهو أعلى من معدلات النمو العالمية لهذا العام وأعلى كذلك من معدلات النمو في الدول المجاورة . وبالرغم من ذلك فإن نسبة التضخم كانت معتدلة وضمن الحدود المقبولة حيث بلغت (٤,٥٪) كما شهدت البطالة تراجعاً من (١٨٪) في الأعوام السابقة إلى (١٣٪) عام ١٩٩٣ . كما أن الحكومة استطاعت أن تحقق وفراً في الموازنة الجارية بلغ (٢٩٧,٣) مليون دينار بينما قدر في الموازنة السابقة بمبلغ (٢٣٧,٥) مليون دينار ، وهذا شيء إيجابي يسجل لنا فيما يتعلق

بأحد أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي وهو ضغط الانفاق الحكومي . على أنني سأعرض بعض الملاحظات على مشروع قانون الموازنة معتقداً أن الأخذ بها سيجعل المشروع أكثر دقة ، وسيظهر الحكومة أكثر عدالة . وسوف تأتي مناقشتي لمشروع قانون الموازنة تحت أبواب رئيسية ثلاث : أما الأول فهو ملاحظات عامة حول السياسة الاقتصادية للمملكة كما عكسها مشروع هذا القانون ، وأما الثاني فهو حول أقليم الجنوب ، أما الثالث فهو حول الجزء المخصص للدائري الانتخابية/ محافظة الطفيلة .

أولاً : ملاحظات عامة حول السياسة الاقتصادية للمملكة :

١ . أن مشروع قانون الموازنة العامة ما هو إلا خطة قصيرة الأجل يجب أن تحدد أهدافها بشكل واضح ومحدد أما في مشروع قانون الموازنة أو في خطاب مشروع القانون بعيداً عن الأهداف الفضفاضة العامة والعائمة مثل زيادة معدل نمو الاقتصادي وتقليل الانفاق الحكومي إلى غير ذلك من أهداف عامة لا تدعمها الأرقام ، والموازنة تعتمد الأرقام وأنا أعرف أن دولة الرئيس يعيش بعد الحقائق والأرقام .

إن الملاحظ على مشروع القانون هو غياب مثل هذه الأهداف المحددة ، أذكر منها على سبيل المثال : تخفيض حجم

ظاهرة الفقر إلى نسبة محددة ، تخفيض حجم البطالة إلى نسبة كذا ، تخفيض حجم العجز إلى نسبة معينة . إن مثل هذه الأهداف المحددة غير واضحة في مشروع قانون الموازنة ولا في خطاب للشرع ، وإذا لم تكن أهدافنا واضحة ومعدة فائنا نسير على غير هدى .

إن تحديد الأهداف يعني بأن لدينا خطة وطنية للقضاء على ظاهرة الفقر ومشكلة البطالة ومشكلة عجز الموازنة عبر الثلاث مشكلات الرئيسية التي نواجهها ويعكس ذلك فلا يستطيع أحد منا ولا حتى الحكومة أن يعرف متى ستحل هذه المشكلات الرئيسية .

٢ . يلاحظ ارتفاع نسبة الانفاق الكلي الخاص للعام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت عام ١٩٩٢ (١١٦,٥٪) حسباً تشير إليه النشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني لشهر تشرين أول ١٩٩٣ في صفحة (٧٩) ، تراجعت عام ١٩٩٣ إلى (١١٣,٣٪) أي بمقدار (٣٪) حسباً أشار إليه خطاب الموازنة في الصفحة الثالثة .

على أن هذه النسب (١١٣,٣٪) ما تزال مرتفعة جداً ، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يكفي للاستهلاك الخاص العام ، وهي ظاهرة سلبية خطيرة في وضعنا الاقتصادي ، وذلك

أننا نستهلك أكثر مما نتج باختصار كأننا موظف دخلة ١٠٠ دينار ويصرف ١١٦ دينار .

وبما يعزز ذلك هذا النمط المخيف من الادخار السالب الذي بدأ يشهده الاقتصاد الأردني في عقد التسعينات ، فقد بلغ الادخار السالب (من الدخل القومي المتاح) عام ١٩٩٢ ما قيمته (-٣٢٣) مليون دينار . وعلى ضوء استقرار هذه الأرقام فإنه يتوقع أن يستمر هذا النمط السالب الذي أرجو أن توضع حلول حازمة حياله .

٣ . خلافاً لما أورده تقرير الموازنة بأنه لا عجز في الموازنة وقد تكون هذه المعلومة مكررة عند بعض الزملاء سبقوني وسيلحقون ، فقد كان هنالك عجز بلغ حوالي (٣١٦,٥) مليون دينار . لقد بلغ مجموع الإيرادات حوالي (١٤٢٥,٧) مليون دينار ، بينما بلغ مجموع النفقات الجارية والرأسمالية وأقساط القروض المحلية والخارجية حوالي (١٧٨٧,٢) مليون دينار ، ويشكل الفارق بين الرقمين والذي يبلغ (٣٦١,٥) مليون دينار العجز الفعلي في الموازنة وأنا أعتقد أن من مصلحة السياسة أن نقول أن بالموازنة عجز لا أن نظهرها بأن لا عجز بها .

٤ . لقد وعد معالي وزير المالية في خطاب قانون الموازنة في الصفحة (١٣) بأنه

سيفقد مجلس النواب وقيل نهاية عام ١٩٩٣ موازنات المؤسسات العامة ضمن مجلد واحد ، ولكن مع بالغ الأسف لم يصلنا شيئاً ليس هذا وهو المهم برأيي .

ان الأهم من ذلك ان هذا المجلد لن يشتمل على موازنات كافة المؤسسات الحكومية المستقلة اعتماداً على ما كان يتم في الأعرام السابقة . اللهم ان كان لهذه الحكومة توجه جديد . فان حصل ذلك فاني أوجه الشكر للحكومة سلفاً على هذا التصويب ، وان استمر الحال على ما كان فاني أطالب ان يشتمل ذلك المجلد "الرعد" على موازنات كافة المؤسسات الحكومية المستقلة ، والتي أذكر منها :

- ١ . المؤسسة العامة للضيافة الاجتماعية .
- ٢ . دائرة الاستثمارات السياحية .
- ٣ . الجامعة الأردنية .
- ٤ . جامعة اليرموك .
- ٥ . جامعة مؤتة .
- ٦ . جامعة العلوم والتكنولوجيا .
- ٧ . جامعة الزرقاء .
- ٨ . جامعة آل البيت .
- ٩ . الجمعية العلمية الملكية .
- ١٠ . المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا .
- ١١ . مستشفى الجامعة الأردنية .
- ١٢ . البنك المركزي الأردني .
- ١٣ . سوق عمان المالي .
- ١٤ . بنك تنمية المدن والقرى .
- ١٥ . الملكية الأردنية / ولندق عالية .

- ١٦ . صندوق التنمية والتشغيل .
- ١٧ . مؤسسة المدن الصناعية .
- ١٨ . مؤسسة الاقراض الزراعي .
- ١٩ . مؤسسة تنمية أموال الأيتام .
- ٢٠ . المجالس البلدية .
- ٢١ . المجالس القروية .

٥ . هناك مؤسسات حكومية مستقلة يتوقع أن يكون لها فوائض مالية أرباح ، إلا أنني لم أعثر على مثل هذه الفوائض المالية ضمن مشروع قانون الموازنة العامة ، ولا أدري ما مصير هذه الفوائض المالية ، هل تعود إلى خزينة الدولة أم تبقى في المؤسسة المعنية ذاتها للتنمية والتطوير ، ومن بين هذه المؤسسات الربحية .

- ١ . المؤسسة الاستهلاكية المدنية .
- ٢ . سلطة الكهرباء الأردنية .
- ٣ . سلطة المياه .
- ٤ . مؤسسة النقل العام .
- ٥ . سلطة اقليم العقبة .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لا أظن أن أحداً منا يدعي المبقرية أو الموسوعية في مختلف حقول المعرفة ، فنحن نعيش في عصر التخصص وحتى ضمن هذا المعطى ، مُعطى التخصص ، فانا كنواب لا نمثل كل التخصصات المعرفية . وبالطبع فلا غرابة في ذلك ولا عيب . إنما الغرابة والغيب ان لا يكون لهذا المجلس الكريم مجموعة من

الخبراء والمستشارين في بعض حقول المعرفة (ولا أقول كلها) يتم اختيارهم وفق معياري الكفاية العلمية والخبرة العملية ، بحيث يمثلون المناطق الجغرافية في المملكة ما أمكن ويستند إليهم مهمة تقديم المشورة الفنية والإدارية في مشاريع القوانين المختلفة التي نعال من الحكومة إلى مجلس النواب . ان من شأن ذلك ان يُثري مناقشات ومداخلات السادة النواب على مشاريع القوانين التي لا يتحصون بها .

وأرجو أن اذكركم يا دولة الرئيس ويا أيها الزملاء المحترمين بأن بعض الدول توفر مجموعة من الخبراء والمستشارين لكل نائب على حده وفق اختياره وتقوم الدولة بدفع مكافأتهم ونفقات مكتبهم . أنني اثني على ما طرحه دولة رئيس الوزراء في هذا المجال اثناء رده على مناقشة الزملاء النواب لبيان الحكومة وحتى نترجم ما طرحه دولة رئيس الوزراء على أرض الواقع ، فاني أطالب برصد مبلغ معين لهذه الغاية في موازنة هذا العام ضمن نفقات مجلس الأمة .

ثانياً : ملاحظات خاصة باقليم الجنوب :

ان تنمية اقليم الجنوب أصبحت ضرورة ملحة لتحريك عجلة التنمية ومعالجة مشكلات الاقليم وبخاصة الفقر والبطالة وتجسير الهوة بين هذا الاقليم وباقي الاقاليم في المملكة وبخاصة العاصمة ، وتحويل المنطقة لتصبح منطقة جذب سكاني ، ولا كان

لمحافظات الجنوب (الكرك والطفيلة ومعان) خصائص متشابهة من حيث التنمية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، كان لا بد من التعامل مع هذه المحافظات الثلاث من منظور شمولي يسعى لتخطيط رزمة اقتصادية اجتماعية للتنمية في هذه المحافظات ، بغية إيجاد بعض المشروعات الانتاجية والخدمية وتطوير القائم منها بما يخدم الاقليم بشكل عام مثل :

- ١ - استغلال الخامات والموارد الطبيعية وخلق المناخ الاستثماري للصناعات الصغيرة .
- ٢ - تحديد دور الشركات الكبرى في الاقليم من حيث المساهمة في التنمية وتأسيس المشاريع الجديدة .
- ٣ - تعديل قانون تشجيع الاستثمار باعفاء المستثمرين في مناطق الاقليم من جميع الرسوم والرخص والضرائب .
- ٤ - اصلاح وتوسيع شبكة الطرق الرئيسية في الاقليم .
- ٥ - اصلاح وترميم وحماية المناطق الاثرية بما في ذلك المقامات والأضرحة وتسويق المنطقة سياحياً .
- ٦ - اعادة النظر في آلية عمل مديريات الزراعة بشكل عام واقسام الارشاد الزراعي بشكل خاص بهدف الانتقال الى المزارعين لا أن نقبل أن يتقل المزارع الى مراكز هذه المديريات .

هكذا من الأشغال

٧- دعم جامعة مؤتة وتفعيل دورها في خدمة المجتمع المحلي .

وفي هذا المجال أود ان اذكر الحكومة بالواقع المالي السيء الذي تعيشه جامعة مؤتة ، الجامعة اليتيمة في اقليم الجنوب ، ان عدم اكتمال مشاريع البنية التحتية للجامعة والتي يزيد عدد طلابها عن ستة آلاف طالب يتلقون تعليمهم في مبنيين لا ثالث لهما أمر يدعو الحكومة لد يد الدعم لهذه الجامعة المتميزة في فلسفتها ليس عن الجامعات الاردنية فحسب بل عن جامعات العالم اجمع . لقد طالب في مناقشتي لبيان الحكومة ان تنصف هذه الجامعة اذ أن ضريبة الجامعة تقسم حالياً بين الجامعات الاردنية ضمن معادلة في رأيي انها جائرة ونقسم كما يلي :

الجامعة الأردنية	٣٠٪
جامعة العلوم والتكنولوجيا	٢٥٪
جامعة اليرموك	٢٢٪
جامعة مؤتة	١٥٪
جامعة الزرقاء	٨٪

ان المنطق يفرض ان يعاد النظر في توزيع حصة كل جامعة من واردات ضريبة الجامعة تبعاً لحاجة كل جامعة من المشاريع الانمائية الاساسية . أما اضعف الايمان فهو اعادة قسمة هذه الواردات بين هذه الجامعات بالتساوي . ان عجز ميزانية جامعة مؤتة والذي يبلغ لعام ١٩٩٤ اكثر من (١٥) مليون دينار قد جاء بسبب مباشرة الجامعة لتنفيذ

مجموعة من المشاريع الانمائية الضرورية كالكليات ومبنى النشاطات الطلابية ومطعم الطلبة والأهم من ذلك سكن الطالبات اللواتي يقطن الآن في أحد عشر (١١) مبنى في القرى المجاورة للجامعة ضمن ظروف نفسية صعبة جداً .

ثالثاً : ملاحظات حول موازنة محافظة الطفيلة :

لقد استبشرت خيراً حين علمت ان موازنة الدولة لهذا العام سوف تكون موازنة محافظات لأنني ظننت ان فلسفة توزيع الموازنة على المحافظات ستعكس إيجابياً على المناطق الأقل حظاً . وهل في المملكة مناطق أقل حظاً من إقليم الجنوب ؟ وهل في إقليم الجنوب مناطق أقل حظاً من محافظة الطفيلة الا التجمعات السكانية في وادي عربة ووادي رم مع الاعتذار للزميلين الكريمين نائبي بدو الجنوب ؟

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

أنني أتحدث عن محافظة الطفيلة ليس فقط لأنني نائباً أشرف بتمثيل سكانها ، بل لأن دراسات الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المحافظة تذر بالشؤم . ولعل وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الملكة علياء اللذين اقدم لكليهما الشكر يعرفان حجم المأساة التي يعيشها الانسان هناك .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

لمحافظة الطفيلة يلاحظ تدني نسبة حصيلتها من النفقات الرأسالية للدولة اذ خصص للطفيلة مبلغ (٩, ٦) مليون دينار بما يوازي (١, ٦٪) فقط من مجموع النفقات الرأسالية للدولة ، حيث بلغ مجموع هذه النفقات الرأسالية للدولة حوالي (٦, ٣٥٨) مليون دينار يضاف الى ذلك مبلغ (٦٦) مليون دينار كلفة مشاريع وردت في الباب الثاني لتشكّل ما مجموعه (٦, ٤٢٤) مليون دينار .

واذا ما أخذنا بعين الاعتبار واقع محافظة الطفيلة الاقتصادي والاجتماعي المتدني ، وإذا ما علمنا ان جميع العاملين في المحافظة يندرجون تحت مظلة القطاع العام وان مشروعات القطاع الخاص غابته وغير محفزة ، فان مثل هذه الخصوصية لمحافظة الطفيلة يجب ان تكون حافزاً للحكومة لدعم الطفيلة لا للاستمرار في ظلمها .

وأقتبس هنا تعبير زميلي الاستاذ محمد داودية حينما قال لنسميها هذا العام منطقة منكوبة .

ومن أجل انصاف هذه المحافظة التي يمتاز ابنائها ويفتخرون بأن الحسين حفظه الله قد أسماها بالمحافظة الهاشمية فأنتني اقترح اضافة المشاريع التالية الى موازنة محافظة الطفيلة وبعضها لا يكلف شيئاً :

١ - تحويل كلية الطفيلة الهندسية الى كلية للعلوم والأدب تابعة للجامعة مؤتة . لقد وضعت حكومة الظاهر المصري في بيانها

أرجو أن لا يفهم من كلامي بأن الطفيلة جزء من الصومال لا ، وإن شعب الطفيلة مسئولون لا ، ولكن يجب ان لا نجافي الحقيقة بأن الطفيلة أكثر المحافظات حظاً من جيوب الفقر ومعدلات البطالة والجوع والحرمان . أما أسباب ذلك يا سيدي الرئيس ويا حضرات الزملاء فهي خارجة عن ارادة ابناء الطفيلة بمعنى أنهم ليسوا كسالى كما نسمع أحياناً ومنها :

١- ان طبيعة المنطقة الجغرافية سواء من حيث التضاريس او المناخ لا تساعد كثيراً في الزراعة .

٢- ان الطفيلة أقل المحافظات حظاً من مشروعات التنمية وبخاصة المشروعات التشغيلية ، الأولى من رب العالمين والثانية من الحكومات المتعاقبة .

٣- تعتبر الطفيلة منطقة غير نافذة وبالتالي فهي معزولة ، أما الحركة السياحية الهائلة المتجهة الى العقبة والبتراء فطريقها اما الملكية الاردنية جواً او الخط الصحراوي ورحم الله ابن خلدون الذي قال في مقدمته بأن البلدان التي لا تقع على طرق نافذة لا تنمو ولا تتطور كمثيلاتها التي تقع على طرق نافذة .

٤- غياب القطاع الخاص تماماً عن محافظة الطفيلة . والذي يمكن أن يشكل مصدراً لدخل بعض الأسر لو وجد .

ومن خلال تصفح مشروع قانون الموازنة

الوزاري امام مجلس النواب السابق ان ينفذ هذا المشروع وما زلنا نتظر ونفرض الى الله ان يضاف هذا المشروع الى السجل المشرف لانتجازات دولة رئيس الوزراء الدكتور المجالي .

لقد فرحتنا حين وعد دولة رئيس الوزراء بانشاء جامعة في السلط وسفرح حين يتخذ دولته قرار انشاء كلية جامعية لا جامعة كاملة في الطفيلة .

٢ - انشاء طريق الطفيلة العيص صومبيع الحسا والتي لن تقلل المسافة بين الطفيلة والحسا وعمان وبالتالي ما يقارب (٣٠) كم فحسب ، بل ستساعد في استصلاح الاراضي الزراعية الشاسعة هناك .

٣ - شطب قروض الاضرار التي منحت للمزارعين لترسيم واصلاح بساتينهم بعد العاصفة الثلجية والفيضانات التي اجتاحت الجنوب بتاريخ ٢٣/٣/١٩٩١ والبالغة حوالي (٧٦٥٠٠٠) دينار .

٤ - وفي ذلك التاريخ ٢٣/٣/١٩٩١ أصاب حمامات عفرا ما أصابها من تدمير للبرك البدائية والطريق وما زال الحال كما هو منذ ثلاثة أعوام . انني أشكر الحكومة لرصدها مبلغ (٣٠) ألف دينار لاجراء دراسات لمشروع سياحي علاجي ترومي نخسوي في حمامات عفرا ، ولكنني أنساء هل لدى الحكومة خطة زمنية لتنفيذ هذا المشروع اذا ما أثبتت

الدراسات جدواه الاقتصادية ؟ فقط نحن نأمل بوعود من دولة رئيس الوزراء .

٥ - زيادة حصة بلديات الطفيلة من عوائد المحروقات ، اذ ان التقسيم المعتمد قد تم عام (١٩٧٨) حين كانت الطفيلة لواء تابعاً لمحافظة الكرك . وأود ان اذكر بأن بلديات الطفيلة تعاني من مديونية مقدارها مليون دينار منها ثلاثة ارباع المليون ديون بلدية الطفيلة وحدها . أنني أطالب شركة مصانع الاسمنت تحديداً ان تقدم لبلديات الطفيلة بتمتعة ما يساوي ما تقدمه لاحدى بلديات البقاء او أنديتها .

٦ - حل مشكلة واجهة الطفيلة الغورية والتي تقدر مساحتها بحوالي ربع مليون دونم . ونظرا لسهولة وصول مواطني محافظتي الكرك وعمان ويدو الجنوب الى هذه الاراضي وتعذر ذلك على أبناء الطفيلة لعدم وجود طريق ، فقد اصبح بإمكان كل من يستطيع ان يستغل جزءا من هذه الواجهة . ومن منطلق الحرص يشهد الله على أمن الوطن ، أود أن أنبه الى امكانية حدوث صدامات عنيفة بين الناس هناك قد لا تحمد عقباها بسبب هذه الملكية ، أنا أقصد بين الطفايلة من جهة ، وأنا أسف أن أنكلم بهذه الاقليمية ، وبين الأخوان من الكرك وعمان ويدو الجنوب

ولكي تكون مطالبات مجلس النواب في دروته العادية الاولى وأثناء مناقشة الموازنة العامة للدولة ، مجدية فأن المطلوب هو أحد أمرين :

١ - تقديم موعد الانتخابات العامة لتجرى في الموعد الذي يسبق دراسة وتقديم مشاريع الوزارات الى وزارة المالية ، أي في الموعد الذي تفيد معه المطالبة . أو تأخير عرض الموازنة العامة للدولة عن موعد عرضها الراهن الى موعد تفيد معه المطالبة بحاجات المحافظات الأساسية والضرورية .

ان المطالبة بشيء ، أي شيء ، واعمل من أجل مشروع أي مشروع لأية محافظة ، يمكن أن يكون مفيدا ومجديا في المراحل الأولى وفي الحلقات الأولية والوسطية لوضع الموازنة .

أما بعد ان ينفذ قضاء الله فلا يعدو الأمر أن يكون «هرجه وحكاية ليل» ولكي يقال أن فلانا طالب وعرض وهدر دفاعا عن دائرته الانتخابية ! ويجزني أن أذكر ما يجري في المراحل الأولى لوضع الموازنة حيث يجلس أبناء الأردن حول الطاولات في مختلف الوزارات فيناقشون الأولويات والمشاريع المطلوبة والمخصصات اللازمة لتنفيذها ثم ترفع التوصيات الى وزارة المالية التي ترددها عادة الى الوزارات طالبة تنفيذها الى النصف او الثلثين او الى نسبة محددها . . . الخ .

وساعتذاك يتم شطب مشاريع المناطق

٧ - شمول أبناء الطفيلة في الجامعات الأردنية وكليات المجتمع بالبعثات العلمية . لقد حرم هؤلاء الطلبة فرص الحصول على تعليم عام متكافئ مع طلبة محافظات الخمس نجوم فهل للحكومة ان تعوض عليهم ذلك بالتعليم العالي انني وابناء الطفيلة يأملون ذلك .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الاردن في ظل القيادة الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور راتب السعود . الكلمة الآن للسيد محمد داودية والمتحدث الذي يليه الدكتور نادر أبو الشعر .

السيد محمد داودية :

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لعل جميع المطالبات التي نتقدم بها ههنا تتم في غير موعدها الصحيح . لأن المجلس الجديد يعقد دروته العادية الأولى بعد ان تظهر وتستقر ملامح وتفاصيل الموازنة ، فتكون مطالبنا بلا قيمة . لأننا لا نستطيع ان نصيغ فلسفاً واحداً على الموازنة فكيف بالمطالب الماثلة التي تحتاج الى موازنات عدة لتحقيقها ؟

والمحافظات التي لا يوجد أحد من أبنائها حول الطاولة ١١ فإذا كانت اللجان تملو من أبناء محافظة الطفيلة «راحت الطفيلة ١١» وإذا كانت تملو من أبناء عمجلون «ضاعت عمجلون ١١» إلا عندما يتولر فيمن يجلسون حول الطاولة الضمير والوجدان الوطني الذي يرى ان الأردن وحدة واحدة لا يتحمل أن يعامل جهوياً ولا يستحق من ابنائه البرة أن يمزقوه الى محافظات وولايات متواجبة ، يأكل كبيرها صغيرها وحاضرها غائبها وقد مارست بعض المؤسسات جهوية ذميمة ملمونة . كما مارس الجهوية وزراء وأمناء عامون فجزوا مال الأردنيين الشحيح الى دوائرهم الانتخابية وعينوا أبناء هذه الدوائر في الوظائف الشحيحة التي تم تخصيصها للأردنيين كافة .

اتنا نرى الى وطن يتمزق ينحدر أبناءه أو من يدعون بنوته والانتباه اليه ولا نرى الى هذا السلوك يتباطأ ، لا بل يتفاقم وتحل لعتة على الوطن وابناؤه وبناته الطيبين .

اجتمعت مع اخوانكم رؤساء بلديات محافظة الطفيلة برفقة الزميل راتب السمود فكانت الشكوى رقم واحد ذات النص التالي :

١٥ - التعميمات : تتم التعميمات على حساب أبناء محافظة الطفيلة وخاصة وزارة التربية والتعليم .

انتهى النص .

لماذا يا معالي وزير التربية والتعليم المحترم؟ هل الطفيلة ضلعاً قاصراً أم حيطاً واطياً ١٩؟

هل تملو الطفيلة من أبناء الأردن الشباب والشابات الذين ينتظرون فرصة العمل كما ينتظرون ليلة القدر ؟

والان ، يا دولة الرئيس ، الزملاء الأفاضل ، أتدرون ما هي الطفيلة ١٩ ؟

- انها المحافظة التي ليس بها حديقة عامة واحدة !

- انها المحافظة التي ليس بها مكتبة عامة واحدة !

- انها المحافظة التي ليس بها شارع واحد ذو مسرين وليس بها جزيرة وسطية واحدة !

- انها المحافظة الوحيدة التي ليس لها واجهة عشائرية باتجاه الأغوار الجنوبية والغرب وليس لها حدود معروفة !

- انها المحافظة الأكثر بؤساً وشقاء والأقل خصصات في هذه الموازنة !

- انها المحافظة الوحيدة التي ليس لها الا شارع واحد وهو شارع (نافذ) من مسؤوليات وزارة الأشغال ورغم ذلك تتحمل بلديات المحافظة كلفة تزيينه وصيانته وتراكم عليها الديون بسبب ذلك !

- انها المحافظة التي اذا هزت الريح الأشجار تصبح مصابيح الكهرباء مثل نواصات غرف النوم ، والله ان هذا هو الصحيح الذي قد يظنه السامع مبالغة من شدة ما فيه من غرابة !

- انها المحافظة الأقل حظاً من الموازنة ، الأقل

حظاً من التعميمات ، الأقل حظاً من صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل !

- وهي والكرك والحيدتان اللتان لا ترتبطان بالملكة بطريق سريع .

ولا أحمل هذه الحكومة الكريمة فقط مسؤولية بؤس هذه المحافظة التي اثبتت الدراسات العلمية أن مواليدها هم الأقل وزناً والأقصر طولاً من بين مواليد الأردن كالة !

ان واجبي هو أن أعمل على أن أنظم جهداً شعبياً عارماً للمطالبة الطيبة بحقوق هذه المحافظة فهذه محافظة منكوبة ، أعلنها من طرف واحد . وأعلن أن إيقاع المطالبة التقليدي بحقوقها أو إيقاع الاستجابة التقليدية لاسماها لن يفيد ولن يحقق شيئاً .

والمطلوب هو ان تبحث أوضاع هذه المحافظة على وجه السرعة وعلى مستوى وطني كي تلحق بشقيقاتها . فالأوضاع لا تطاق والجمر تحت الرماد . ولن لا يعرف ما يكفي عن هذه المحافظة فان طوبوغرافية شوارعها المنحدرة الحادة تعني كلفة مختلفة عن الكلفة التقليدية للشارع ، وقد دهشنا عندما لاحظنا أن نصف المليون دينار المطلوب لبناء الشارع الوحيد النافذ الذي أوصى به المختصون قد أصبح ٥٠ ألف دينار أي ١٠٪ مما طلب المختصون .

نعرف أن بلدنا فقير وأن موارده شحيحة ونقدر ذلك لكننا نعرف أيضاً أن المداخلة بخلاف

وان احتلالها ظالم قاتل . فالأصل في الأشياء ان يدعم الضعيف حتى يقوى . والمريض حتى يشفى ، الأصل أن تخصص خصصات أكثر للمحافظات الأكثر حاجة لا أن يحصل العكس فتخصص للمحافظات الأضعف المخصصات الأقل .

وأؤكد على ما جاء في كلمة كتلتها التي ألقاها قبل قليل الدكتور صالح ارشيدات نيابة عنا وأؤكد على توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب بخصوص أوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين . واخص بالذكر الاسكان العسكري حيث يخصص للجندي (٥٠٠٠) دينار لبناء بيت ، لم تعد بعد التضخم والفلاء تكفي لشراء الأرض ، وأؤكد على تحسين أوضاع الضباط والجنود والمتقاعدين وذلك باعتناء معادلة الـ (٣٦٠) للضباط والـ (٢٨٠) للجنود .

وأذكر بان مبلغ الخمسين ديناراً الذي يصرف كراتب من الضبان الاجتماعي للآلاف من الذين احيوا ويحاولون على التقاعد لم يعد كافياً لشراء أحذية رخيصة وكاز لافراد الأسرة !

ويستحق اسكان المعلمين دعماً لاحقاً خاصاً لان المعلم يحتاج الى ثلاثين عاماً ليحصل على قرض الاسكان وهذه معجزة ، وأحذر من السياسات الاقتصادية والمالية المفرغة من المحتوى الاجتماعي التي تنوي قضم رغيث الفقير ويتركهم وارزهم وجلبب اطفالهم

واعلاف ماشيتهم .

ان تحسين شروط وآليات مراقبة وتحصيل ضريبة الدخل الحقيقية كقيلة برفد الخزينة باضعاف اضعاف ما يتم تحصيله فاذا عجزت الحكومة عن ضبط ضريبة الدخل فلا يعني ذلك أن يدفع الكادحون الفلاحون والجنود والمعلمون وصغار الموظفين الثمن ! وان دعم ديوان الرقابة والتفتيش وربطه بمجلس النواب كمرجعية له يشكل احد وسائلنا لمزيد من الرقابة والمساءلة الدستورية في وقت عصيب تزداد الحاجة فيه لمثل هذا الديوان .

وادعو الى تعديل قوانين وأنظمة الضمان الاجتماعي فلا تطبق على عمال المناجم والتعدين كما تطبق على الموظفين الذين يعملون في مكاتب مكيفة ومكندشة ، فعمال المناجم والتعدين يحالون على الضمان في سن الستين وهم في الرق الأخير وهذه حالة فريدة لا نرى مثله في الدول التي ترضى أبناءها وتميز بين عمل خطر مدمر للصحة وبين عمل روتيني كعمل الطابع أو المراقب أو المحاسب .

ان خفض سن التقاعد لعمال المناجم والتعدين خاصة ، هو حق وطني وهو واجب وطني ولا بد أن يحصل ابتأنا على حقوقهم .

وانني على ما ذكره الدكتور راتب السعود فيما يتعلق بمطالب محافظة الطفيلة ، وأخص بالذكر الطريق الذي يختصر المسافة بين الطفيلة والعاصمة بمقدار ٥٠ كيلومتر وهو طريق الخنثى - النعيم الذي يسهم في تقريب

المحافظة من العاصمة والعاصمة من المحافظة .

ان شق هذا الطريق يوفر ما لا يمكن حسابه على مدى الدهر ويجدر بي ان اشير الى ان طريق صنفحة - الاغوار قد اعلن انها ستنجز في نهاية عام ١٩٩٢ او بداية ١٩٩٣ . وما نحن في بداية عام ١٩٩٤ ، وقد رصدنا لها الموازنة مليون دينار لانجازها هذا العام ، واخشى ان المخصصات لا تكفي وان الطريق لن تنجز خلال هذا العام اذا ظل إيقاف العمل على هذا التوال .

وما زالت تخصصات بلديات المحافظة هي المخصصات القديمة تقريبا ، أي قبل ان تتحول الطفيلة الى محافظة فهي بذلك تفرد بمزيد من الانفرادات دون شقيقاتها .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

اننا نسجل تحذيرنا المنطلق من انتباهنا لبلدنا واخلاصنا المطلق لعرشه الهاشمي المصون بحدقات العيون ، هذا التحذير المتمثل في ان استمرار سياسة افقار الفقراء واثراء الاثرياء وعدم ضبط ومواجهة الفساد المالي والاداري هي سياسة تقضم اساسات بلدنا المكينة وتتلذز بأوخم العواقب وبما يمكن وصفه بأنه عشية كانون الثاني ١٩٨٩ الذي سبق نيسان ١٩٨٩ عندما انفجر اهله غضبا وسخطا واحتجاجا على سياسات اغراق الاردن حتى الموت ، فانقذونا بوضع حد حازم لتلك السياسات التي تمارس مجددا .

المطالب الخاصة بدائرتي الانتخابية .

● الأشغال العامة :

١ - وجوب فصل أجور العمال عن مخصصات الطرق القروية والثانوية والصيانة .
إن ما خصص وفقاً لمشروع قانون الموازنة لمديرية أشغال محافظة إربد للطرق القروية والزراعية والصيانة لا يكفي إلا لأجور العمال - فإذا ما بقيت هذه الموازنة على وضعها الحالي فلن يكون هناك إنجاز يذكر لهذه المشاريع وهذا يتطلب تخصيص تبلغ إضافي مقداره ٣ مليون أجوراً للعمال - بند مياومه -

٢ - إن التركيز على تبني سياسة فتح الطرق الزراعية يحقق الأهداف التالية :

أ - المساعدات في القضاء على جيوب الفقراء - حيث يعود عدد كبير من المواطنين إلى أراضيهم لاستقلالها .
ب - المساعدة في تخفيض حدة البطالة . وذلك بتشغيل الناس في مصادر رزقها واستيعاب أعداد كبيرة منهم في قطاع الزراعة .

ج - تشجيع الهجرة المعاكسة من المدة الى الريف والمساهمة في تخفيض العبء عن كاهل الدولة كونها مضطرة لتقديم كافة الخدمات للمواطنين وتخفيف الأزدحام في المدن الكبيرة - وهذا يساهم في تسهيل تنفيذ سياسة الأمن الشامل في البلد -

ان تفريغ برامج التنمية الاقتصادية من محتواها الاجتماعي وتحميل المواطن المزيد من الاعباء في وقت يحتاج فيه الى المزيد من الرعاية ، هو الكارثة بعينها ، وهي سياسة مجرية ، في مدخلاتها ومخرجاتها ، لا يقع في تكرارها من أطل قليلا على تجارب بني البشر .

حفظ الله الاردن وحفظ الله الملك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للسيد محمد داوود ، الكلمة الآن للدكتور نادر أبو الشعر والمتحدث الذي يليه الدكتور ذيب عبد الله . يا إخوان رجاء ما فيه نصاب بقي متحدثين فقط . تفضل الدكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

رفقنا الله جميعاً بخدمة بلدنا الأردن الغالي برعاية قائد مسيرتنا وباني نهضتنا الحديثة الحسين الملقى .

وبما أنني عضو في اللجنة المالية - فقد شاركت وزملائي أعضاء اللجنة الكرام بمناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ٩٤ - حيث اطلعتم جميعاً على مضمون تقريرها وما ورد به من توصي - وسأقتصر خطابي هذا على بعض الآراء والملاحظات العامة وبعض

هكذا من الأشغال

هكذا من الأشغال

٣ - رغم المسؤوليات التي تقوم بها المديرية من أعمال إنشائية وتنفيذ للطرق أو أعمال الطوارئ في فصل الشتاء - تبين أنها بحاجة إلى المزيد من الآليات الثقيلة - لا بل إن تقادم عمر هذه الآليات سبب في تدني إنتاجيتها وارتفاع في كلفة الصيانة ، أتمنى على الحكومة أخذ ذلك بعين الاعتبار ووضع المخصصات اللازمة لهذه الغاية .

٤ - من الملاحظ من خلال الموازنات للسنتين السابقتين - لوزارة الأشغال العامة - لم يدرج في جدول التشكيلات وظائف جديدة بحيث تتوافق وحجم المسؤوليات التي تقوم بها وتزداد سنة بعد سنة فإما تضطر عنده وزارة الأشغال العامة إلى التعيينات على حساب المشاريع لتغطية العجز في الشواغل ، الأمر الذي يسبب نقصاً في مخصصات المشاريع وبالتالي نقصاً في الإنجاز .

● الزراعة :

في هذا القطاع الهام والحيوي والرافد لاقتصاد البلد أرى وجوب التركيز على ما يلي :

١ - إبقاء وتعزيز الدعم المخصص لشراء الحبوب (القمح - الشعير - العدس - الخوص) من المزارعين مباشرة وبأسعار التشجيعية .

٢ - العمل على حل مشكلة غلاء مستلزمات الإنتاج

- (الأسمدة - العلاجات - البذور - التقاوي - والأشتال) . وهذا الصدد فإن عمل - سوق مواز - عن طريق الجمعيات التعاونية أو وزارة الزراعة لا يكلف الخزينة مصاريف إضافية .

٣ - توحيد مصادر الإئتمان والإقراض للمزارعين والشطر البهيم دائماً بعين العطف والرعاية والمساعدة وذلك عن طريق جدولة ديونهم والأعفاء من الفوائد .

٤ - تجسيداً لمفهوم - اللامركزية - فإن إعطاء الصلاحية لمدرء الدوائر مثل : مدير الزراعة ومدير هندسة البلديات ومدير الصحة - بالتنسيق والاتفاق معاً لحل الكثير من المشاكل الطارئة - كمشكلة مكافحة فأر الحقل - والذي شارك المزارع في موسم العام الماضي - حيث إن الخطوة السنوية تنبثق من الميدان ويشارك القطاع الخاص «المزارع» هنا .

٥ - التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة الأشغال العامة - لتشجير وتجميل وحماية جوانب الطرق - حيث تقدم الأشغال العمالة وتقوم الزراعة بتقديم الغراس والإشراف الفني .

● الصحة :

١ - منذ سنوات - قامت عدة بلديات في محافظة إربد بالتبرع وتسجيل قطع مناسبة من الأراضي باسم وزارة الصحة مثل

من الموازنة العامة - ويخضع هؤلاء لتقاعد الضمان ولا يحصلون على الراتب التقاعدي إلا عند بلوغهم الستين من العمر - وغني عن الذكر أن معظمهم من ذوي الرواتب المتدنية حيث إن الحد الأدنى للراتب التقاعدي هؤلاء هو خمسين ديناراً والذي يعتبر دون مستوى خط الفقر - كذلك فإن الزيادات في الرواتب التقاعدية والتي تشمل موظفي الدولة المتقاعدين لا تشمل هذه الفئة - .

سيدي الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

بالرغم مما ورد من توصي بتقرير اللجنة المالية فإنني أرى ضرورة تدعيم وتفعيل دور - ديوان الرقابة والتفتيش الإداري - والمستحدث منذ عام وذلك من خلال ما يقوم به من تصويب للمخطأ الإداري وتسهيل مهام المواطنين في أمور تعاملهم مع الدولة - وإن يصار إلى إصدار قانون ينظم أعمال الرقابة والتفتيش الإداري - وأن يصدر الديوان تقارير دورية يزود بها الحكومة والمجلس الكريم بنسخ منها .

وأخيراً أرجو إعطاء المطالب المحلية التالية كل الإهتمام نظراً للحاجة الملحة وهي :

- إنشاء مدرسة شاملة للذكور في الحصن على غرار مدرسة الزرنوجي في كفر يوسا - والأرض مستملكة من قبل وزارة التربية والتعليم وتقع ملاصقة لموقع كلية المهن الهندسية .

بلديات الحصن - صها - حوارة - حكبا - كفر أسد - ولم تقم الوزارة بإقامة المراكز الصحية عليها . علماً بأن المباني الحالية المستعملة مستأجرة ولا تفي بالغرض . وأرجو أن أشير إلى أنه في حالة إقامة البناء فإن ذلك يشجع البلديات الأخرى لتقديم الأراضي المطلوبة لإقامة المراكز الصحية .

٢ - أما عن المركز الصحي الأولي في بلدي الحصن - فالمطلوب هو إقامة بناء لهذه الغاية ليستوعب المتطلبات الواجب توفرها كقيادة الأسنان والمختبر .

٣ - الإسراع بإنجاز مركز صحي شامل لقضاء الطيبة على الأرض المتبرع بها من قبل البلدية علماً بأن العطاء طرح عام ٩٢ مركزياً ولم يباشر المتعهد العمل ولغاية الآن .

٤ - الحاجة الماسة لفتح المزيد من عيادات الأسنان في المنطقة التابعة لمديرية صحة إربد - حيث أن سياسة الوزارة هي توفير جهاز أسنان لكل عشرة آلاف مواطن - والمتوفر منها حالياً هو جهاز واحد لكل ٢٥ ألف مواطن - إذ يبلغ عدد سكان هذه المنطقة نصف مليون نسمة تقريباً .

● مؤسسة الضمان الاجتماعي :

تبرز الحاجة الملحة لإنصاف متسبي الضمان حيث أن معظمهم من موظفي الفئة الرابعة بأجهزة الدولة عن يتقاضون رواتب مقطوعة

- إنشاء مدرسة ثانوية للذكور في نجيم الشهيد عزمي المفتي .

- تبرز الحاجة إلى إنشاء مدرسة في الحصن لحل مشكلة دوام الفترتين صباحي - مسائي ولتخفيف الضغط الطلابي على المدارس الموجودة .

- ونظراً لاتساع حدود التنظيم في الحصن فالحاجة ماسة إلى التوسع في مد شبكة المياه وتحديث القديم منها على غرار ما تم في مدينة إربد .

- توسيع شبكة الهاتف في الحصن إذ أن هناك بضعة آلاف مواطن بحاجة إلى توصيل خدمة الهاتف .

- استكمال فتح وتعميد طريق البترول القديمة داخل - الحصن - وبطول ٨٠٠ م تقريباً .

- إنشاء مجمع للدوائر الحكومية في - الطيبة - مركز القضاء حيث جميع الدوائر مستأجرة ومتاعدة .

- تعميد وتوسيع طريق صبا - مندح المؤدي إلى مكتب النقابات وحيث تخدم قرى القضاء والمزارعين .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للدكتور نادر أبو الشعر الكلمة الآن
للدكتور ذيب عبد الله .

الدكتور ذيب عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام
على نبيه الامين

دولة رئيس مجلس النواب ،

حضرات الأخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

أجد من الرفاء ان ابدأ كلمتي بذكر فارسين من فرسان الاردن كان لهما صولات وجولات تحت هذه القبة وهما الاستاذ يوسف العظم المعروف بحكته وحكمته وشجاعته وإخلاصه والمهندس ليث شبيلات المعروف بمواقفه وتضحياته والتي ستبقى حية في ضمير الناس لتلهمهم رفض الظلم والفساد وتطمح بهم ويطمحون بها الى التغيير والاصلاح .

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام ،

عندما يتحدث المسلم عن الشورى فانه ومع الاحترام للجميع يريد ان تكون لهذه الامة شخصيتها المتميزة وان تكون كما أراد لها الاسلام خير امة اخرجت للناس وان تكون كالشامة بين الأمم والمسلم لا يقبل ديمقراطية الدولة الواحدة التي تمسك بالعصا الغليظة تحاول ان تهش بها على الناس وتتحكم بثروات ومصائر الكثير من الدول والشعوب ، انه يرفض ديمقراطية الايدز ويريد مجتمع المحبة والطهر والعفاف ، انه يرفض ديمقراطية من يحاصر قوت أطفالنا من خليج العقبة ومن يزد عدونا بالسلاح لقتل به الأطفال نحن المسلمين نرفض ديمقراطية السوق المفتوح والاقتصاد الحر ونريد ان نبني اقتصاداً سليماً

وقوياً ويعيداً عن الربا والحرام ويعيداً عن التبعية متحرراً من قيود صندوق النقد الدولي رهيئة النظام العالمي الجديد .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

أريد ان أطرح هذا السؤال هل كانت تؤخذ ملاحظات الزملاء الكرام على الموازنات في الأعوام الماضية هل كانت تؤخذ بها مقابلها من الاهتمام وهل كان التغيير يجري في الموازنة وفق ملاحظات واهتمامات الزملاء أم كان يعرض الكثير منها وما مصير ملاحظات الزملاء اليوم على هذه الموازنة ؟

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

نحن المسلمون لا نتزلف بمدح وكذلك لسنا مولعين بالنقد وإنما نريد للامور ان تكون في نصابها ونريد ان نصدق امتنا وإن الرائد لا يكذب امله كما علمنا رسول الله ﷺ فنحن المسلمون لا نعيش في الخيال ونترك الواقع تماماً ولكننا لا نستسلم له ولا نسلم به وإذا كانت كلمات مثل الواقعية والتعقل والتوازن والاعتزان تعني عند البعض في كثير من الاحيان القبول بالواقع على علاته والاستسلام له فانها عندنا تعني ادراك الواقع ومحاولة تغييره الى الأفضل متعاونين مع كل غيور على الامة والوطن .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

اذا كان البعض يفتقر بالاهتمام التي تقول بارجاع جزء من الحقوق (من زاوية خذ وطالب) فان المسلمين يعتقدون أن مسيرة

السلام هي الافيون الذي يقدم لهذه الامة ليطيح بتوازنها ولتتخبط في ظلامه فتسوي بذلك الى الفناء ولو كان ما يجري هو سلام حقيقي أو أنه لصلحة هذه الامة لما امتلات ترسانة العدو بأسلحة الدمار الشامل وحرمت هذه الامة مجرد التفكير أو التخطيط لما يدرأ الخطر عنها .

وهنا أحبي شهداء الانتفاضة وكذلك شهداء الأردن الذين سقطوا دفاعاً عن مسرى الحبيب ﷺ وأطلب بكتابة تاريخ مؤثوق عن الانتفاضة وعن دور جيش الأردن وعشائر الأردن في الدفاع عن ثرى فلسطين المقدس .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

لقد سمعنا من دولة رئيس الوزراء مقولة دفن مؤامرة الوطن البديل وانه فعل ذلك بظهوره في مؤتمر السلام في مدريد ولكنه لم يوضح كيف تم له ذلك وما هي الضمانات التي اخذت وهل هي مقدمة من العدو الذي لا يؤمن غدوه ام من الغرب الذي لا يؤمن شره .

ان الواقع المؤلم ان مسيرة السلام بدأت من مرفأ العدو وابتحرت في بحر مخططاته وسوف تصل الى شاطئ أمنه وهيئته على الامة كلها وان نرى اسرائيل الكبرى وهي تهيمن على المنطقة وتغزوها فكراً واقتصادياً نرى كيف يتحول رأس المال العربي والعمالة العربية لخدمتها وسنرى كيف تتحكم في مياه الشرب دون ان تحسر شيئاً .

هكذا من الأشغال

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام
ان معالي وزير المالية في تقريره الذي قدمه
يقول : ان التخطيط الاقتصادي في هذا البلد
مرهون بما تتوصل اليه مسيرة السلام اي انه
يعني بذلك ان يبقى اقتصادنا تابعاً لهيمنة
الآخرين ومخططاتهم لاننا نعرف جميعاً ان ان
باخرة السلام تدار بحركاتها من الآخرين
وحسب ارادهم .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام
الملاحظ ان الموازنة المقدمة لحضراتكم
تعتمد على القروض الاجنبية (وداوي بالتي
كانت هي الداء) وكما تقول اللجنة المالية
للمجلس الكريم ان اعباء المديونية الخارجية
ضخمة ولا يمكن سددها وهذا يعني ان البلد
سبقى مرهونا لهذه القروض ولإرادة صندوق
النقد الدولي الى ان يشاء الله وان تعجب عندما
تقرأ في هذه الموازنة ان كثيراً من القروض
الاجنبية قدم لانشاء طرق يمكن تأجيلها
وانك تشم كذلك من هذه الطرق رائحة
الخطر واتساءل هنا هل استشير العسكريون في
بلدنا حول هذه الطرق ، وإنتي أرجو للمجلس
الكريم ان يلتفتي مع عدد من الخبراء
العسكريين في قرائتنا المسلحة الباسلة وسؤالهم
حول هذا الامر .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،
إننا نخلعت أمتنا اقتصادياً وسياسياً
وعسكرياً بسبب بعدنا عن الله وعن نهج نبيه
وليس أدل على ذلك من ذلك هذه الموازنة

المعروضة امامكم والموازنات التي سبقتها فهي
تقع في حرب مع الله ورسوله عندما ترتكب
جريمة الربا وعندما تهلك الناس بكثرة
الضرائب فكما يقول تقرير اللجنة المالية
للمجلس الكريم في الصفحة (الثانية عشرة) :
ان العبء الضريبي الذي يتحمله المواطن
الأردني هو من أعلى النسب في العالم .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،
إن الضرائب والتوسع فيها قد أهلك
المواطن المسكين (الذي هو أعلى ما نملك) فلم
يدر ماذا يصنع فالضرائب تلاحقه في كل
مكان دون ان تخدم هذه الضرائب الاقتصاد
الوطني .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،
لقد اخذت اعراض المرض بالظهور على
اقتصادنا الوطني عندما فرضت ضريبة
الاستهلاك ثم استفحل المرض بعد ان تم
التوسع في ضريبة الاستهلاك في
١٩٩١/١١/٥ والتي طالت ما يزيد على ٩٨
سلعة ينتجها (٤٩٤) مصنعا محلياً وبالمقابل
انخفضت الرسوم الجمركية على (٢٠٥) سلعة
أجنبية مما أدى إلى إغراق السوق الأردني
بالمستحجات الأجنبية ووجه ضربة موجعة
للصناعات الوطنية وعندما يبدأ تطبيق ضريبة
المبيعات سيدخل المريض غرفة الانتعاش وإذا
ما تم التوسع في ضريبة المبيعات سيكون
الهلاك والعياذ بالله .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام
لقد أولدت غرفة صناعة عمان فريق عمل

أخرى ب(٧٠) ألف دينار .

ثانياً : منع استيراد السجائر الأجنبية ومنع
استيراد الكثير من الكماليات ومنع
استيراد الخمور فمن الملاحظ ان ما
ينفق في هذا البلد على الخمور أكثر مما
ينفق على الطعام والكساء وبهذه
المناسبة أرجو ان يحدد انتاج الخمور في
بلدنا لما يكفي غير المسلمين فقط مع
ان جميع الأديان السابوية تحرم
الخمر .

ثالثاً : ان الذين ترعرعوا في هذا البلد وأكلوا
من خبثاته وأثروا فيه ومنه ثراء فاحشاً
ثم وضعوا أموالهم في الخارج يجب ان
نسألهم هل انتم مخلصون حقاً ولماذا
حرمتم الاردن الغالي من هذه الأموال
ويجب ان تعود هذه الأموال لتساهم
في اقتصادنا الوطني .

رابعاً : ان البنوك الربوية في بلدنا يجب ان
تغير سياستها الربوية وتدخل عملية
الائتاج القائم على شقي الجهد ورأس
المال فيقوم المواطن بالجهد ويقدم
البنك رأس المال الحلال مما ينمي
الاقتصاد الوطني ويساعد في حل
مشكلة البطالة (يمحق الله الربا ويربي
الصدقات) .

خامساً : انشاء تحالف مع الدول المدينة ضد
سداد الديون الربوية .

سادساً : اعادة تنظيم التعليم في بلدنا بما

الى دولة عربية تطبق ضريبة المبيعات وأجرى
هنا الفريق الاتصال بالهيئات الاقتصادية
والمالية للتعرف على اثر تطبيق ضريبة المبيعات
في ذلك البلد وقد اجتمعت هذه الهيئات على
انخفاض حجم الاستثمار وزيادة المستودات
وتراجع وانكماش الصناعة الوطنية وزيادة
التضخم النقدي وارتفاع أسعار السلع على
المواطن ورواج التهرب من الضريبة (والسعيد
من اتعظ بغيره) .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،
ان النهوض بالاقتصاد الوطني لا يمكن ان
يتأتى بالقروض الاجنبية ولا بوصاية صندوق
النقد الدولي وقيوده ولا بالاعتدال على الربا
الذي هو حرب من الله ورسوله ، ولا بانقال
كاهل المواطن بالزيادة من الضرائب وانما
الطريق الى ذلك السير على كتاب الله ونهج
نبيه كما كان يفعل السلف الصالح ورسول الله
ﷺ بوصفاً قائلاً (تركتم فيكم أمرين لن
تضلوا ما ان تمسكتن بهما ابدا كتاب الله
وستي) .

ان الطريق للنهوض باقتصادنا الوطني
يتأتى بما يلي :

اولاً : ضبط النفقات الحكومية والاستغناء عن
كثير من الكماليات ومراقبة المال العام
وانك لتستغرب عندما تسمع أن دائرة
تابعة لوزارة المالية سوف تترك العمارة
التي تستأجرها ب(٢٦) ألف دينار
سنوياً وهي تقي بالغرض الى عمارة

الفقر .

تاسعا : عاسبة كل مسؤول عن التزيف الذي ادى الى ضياع المال العام فهل سألت الحكومة ادرات الشركات الفاشلة والكثيرة كيف خسرت وكيف ضاع المال العام الذي جاء من عرق ودماء المواطنين المسكين (الذي هو أغلى ما نملك) وكذلك من القروض الاجنبية التي يتحمل عبأها وعبء فوائدها المواطن نفسه ولناخذ على سبيل المثال مصنع الزجاج وما ادراك ما مصنع الزجاج . فلماذا فشلت شركة مصانع الزجاج ولماذا القروض التي وصلت الى (١٥) مليون من الدنانير ولماذا يتعرض الان ما يقرب من (٣٥٠) عاملاً وموظفاً وفيها الى ان يصبحوا بلا عمل وان تضيق حقوقهم ويتعرضون مع عائلاتهم الى الخطر . هؤلاء العمال الذين قطعت ايدي البعض منهم اثناء العمل في هذا المصنع واصيب البعض بالعجز الكامل ، هذا العامل المسكين الذي جبل إنتاج المصنع بسهره وعرقه ودمائه فلماذا يحمل مسؤولية فشل الادارات ودون ان تمس أموالهم وارصدتهم وقد ذهبوا وتركوا هذا المصنع الذي أوْشك ان ينهار على رؤوس عمالة المساكين ليضيق المئات من الأسر التي يعيلها هؤلاء العمال

يتوافق مع احتياجات اقتصادنا الوطني ونشر الوعي ضد فوضى الاستهلاك .

سابعاً : يمكن للمرأة أن تقدم بدورها المهام في حماية اقتصادنا الوطني عندما تكون في مكانها الطبيعي الذي أراده الله لها وعندما يأخذ الشاب الأماكن التي تشغلها والتي ظلمت المرأة فيها .

فإن للمرأة دور هام في هذه الحياة بل هو أهم دور فهي سيدة البيت تصنع الانسان سلوكاً وعناية وتربية وانتي استغرب من الذين يعيرون على المرأة ان تنظف او تطهو في بيتها وتصفقون لها وهي تنظف وتطهو في الفنادق والمحلات العامة .

وعندما ينظم عمل المرأة فلا توظف إلا في الأماكن التي يحتاجها المجتمع فيها كطبية أو ممرضة أو معلمة على سبيل المثال محل مشكلة البطالة بين الشباب ويستطيع الشباب ان يتزوج المرأة ويكون الاثنان أسرة يسعدان بها وكذلك تستطيع المرأة ان توفر الملايين من العملة الصعبة عندما تحسن ادارة بيتها وعندما ترضع أطفالها الرضاعة الطبيعية .

ثامناً : فرض الزكاة بدل الضرائب الكثيرة حيث يدفع المسلم الزكاة عن طيب خاطر ولا يتهرّب منها كما يحدث في الضريبة فالزكاة فريضة ربانية ولها الأثر الفعال في بناء الاقتصاد ومعالجة

ذلك هو العامل المسكين أم ادارة الشركة التي لم يحاسبها احد ولماذا رفعت الحماية الاغلاقية عن مصنع الزجاج ولصلحة من وانتي أرجو ان يبحث فيها اذا كان هناك تاجر معين يجابي على حساب باقي التجار اثناء بيعه انتاج المصنع ولماذا أهملت صيانة المصنع وهل كانت ادارة الشركة تضحك على الناس وعلى المساهمين عندما نشرت في الصحف منذ ما يزيد على سنتين ان الشركة تربح ربحاً جيداً وان المصنع في وضع ممتاز وان الأمور تسير على ما يرام .

انني أوجه هذا السؤال للحكومة ماذا تم بشأن قرار مجلس الوزراء رقم ٦٠٣٤/١٨/١٧/٣١ تاريخ ١٤/٧/١٩٩٣ وما مصير الدراسات التي كلفت الحكومة وزارة التخطيط القيام بها وأطلب من الحكومة فتح ملف تحقيق في ما آلت إليه أوضاع مصنع الزجاج ومعاقبة المسؤولين عن فشله حيث كانت الامور تتم فيه وفقاً للمصالح والأهواء الشخصية . وما تفسير الحكومة للواقع المالي الذي وصلت اليه الشركة من خسارة لحقت بها تقدر بما يزيد على (١٠) ملايين دينار وأين دور الحكومة في الرقابة على ادارة الشركة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

أرجو ان يوضع الحل المناسب بعد ان يحاسب المسيء ويكافأ المحسن . أرجو ان يوضع الحل المناسب لمصنع الزجاج بما يضمن مصلحة العمال والفنيين فيه وان يبدأ بداية

ويتحمل المواطن الذي هو أغلى ما نملك عبء الدين الثقيل فيدفعه من دمه وعرقه وقوت أطفاله .

إنني أرجو المجلس الكريم أن يشكل لجنة للبحث في أسباب فشل الشركات الكثيرة والتي منها مصنع الزجاج حتى يعرف من المسؤول عن ذلك وأما عن مصنع الزجاج فإني أسأل الحكومة الموقرة هل راجعت عقود التسويق لمصنع الزجاج مع مصر وسوريا والعراق وهل راجعت الصفقات التي كانت تبرمها إدارات الشركة وما رأيا في هذه الصفقات وهل الذي قام بها هو العامل المسكين الذي يتحمل ويدفع ثمن فشل المصنع أم ان الادارة التي تولت مسؤولية شركة مصانع الزجاج هي التي قامت بذلك ثم أرجو ان يتم الكشف على الطريقة التي كان يتم بها شراء المواد الأولية ومستلزمات المصنع وان يراجع الموقف المالي للشركة ومدى دقة الأرقام والبيانات الواردة في موازنات الشركة وان تراجع سجلات الشركة حيث تشير الأرقام بفقدان (١٤) الف طن زجاج تقدر قيمتها ب(٣) ملايين دينار فلماذا لم تحاسب الحكومات السابقة والحكومة الحالية ادارة الشركة ولماذا لم يلتفت الى ناقوس الخطر عندما قام عمال المصنع وبعض الفنيين فيه بدق هذا الناقوس قبل (٤) سنوات ولماذا كان يتم استيراد الزجاج الابيض بسعر أعلى من الزجاج البرونز الذي ينتجه المصنع وذلك عند المقايضة مع دولة أخرى وهل الذي كان يفعل

هكذا من الأعمال

سليمة بادارة واعية مسؤولة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

ان سمعة الاردن غالية على كل مواطن وإن هذه الشركات التي تسميها وزارة الصناعة والتجارة على استحياء بالشركات المتعثرة بدلا من ان تسميها بأسمها الحقيقي الشركات المنكوبة بالمسؤولين عن ادارتها أقول إن هذه الشركات وهذه الادارات تؤثر على سمعة البلد وتؤثر على المناخ الاستثماري فيه خصوصا وإن هناك دائتين محليين وخارجيين فيجب ان يحاسب كل مسؤول فيكافأ المحسن ويثابز المنيء . وانني ارجو المجلس ان يعيد النظر في المادة التي لا تسمح بتقديم المسء للمحاكمة اذا كان قد تولى منصبا معينا إلا بموافقة أغلبية ثلثي مجلس النواب فالمواطنون أمام العدل سواء ولقد هلك من قبلنا انهم كانوا مجابوا الشرف ويأخذوا على يد الفقير .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

لقد استغفر ذلك الاعلان عن زيادة راتب رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة في هذا الوقت بالذات استغفر آلاف الفقراء في الاردن وإذا كانت الحكومة لا تستطيع تخفيف معاناتهم فأرجو الا يُستغفروا بمثل هذا الاعلان .

لقد شاهدنا في بلدنا الحبيب دموعاً ساخنة تنهمر من عيون الأراذل والايام والمسحوقين لقد شاهدت بأم عيني أرملة لا تجد من أدوات الطهي ليضعن الطعام لأولادها سوى علبه

سمن فارغة وبابور كاز . لقد شاهدنا الكثير من الفقراء في هذا البلد وشاهدنا الكثير من الذين لا يجدون غطاء ولباساً في فصل الشتاء ولا يجدون طعاماً أو ثمن الدواء ، ونسبة الفقر في الاردن أعلى بكثير من تلك النسبة التي ذكرت في كتاب الموازنة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

انني أدعو دولة رئيس الحكومة وأعضاء حكومتهم الى زيادة الدائرة الاولى ليطلع على الطبيعة فيرى آلاف الأسر الفقيرة ويرى أوضاع المدارس المحزنة ويرى آلاف العاطلين عن العمل ويرى ذلك العامل الذي شقي نهاره وجزءاً من ليله لا يكاد يوفر الحيز لأهله ويرى المعلم الذي وضعت أجيالنا أمانة بين يديه وقد أهملت حقوقه ولم يعد يستطيع ان يوفر العيش له ولأسرته ، ويرى الموظف الذي يستدين على راتبه من أول يوم في الشهر ليرى القاضي الذي يعمل تحت ظروف قاسية مع ان وزارة العدل تأتي بإيرادات كثيرة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

في خطاب قانون الموازنة يرفع معالي وزير المالية عصاه في وجه النواب محذراً ان يطالبوا بتحسين أوضاع المواطنين وإلا سينهال على رؤوسهم ورؤوس المواطنين بفرض المزيد من الضرائب . ومع ذلك فالامانة تضطرن ان تجبراً وأعرض المطالب العامة لابناء الاردن الحبيب والمطالب الخاصة بالدائرة الاولى وهي جميعها من النوع الضروري والاساسي :

للمطالب العامة :

اولاً : الاهتمام بالمعلم وتصويب أوضاعه لأنه يصنع المستقبل وقد سئل احد القادة العسكريين بماذا كسبت المعركة فقال بهذا وأشار الى المعلم وقد حث القران الكريم على احترام المعلم والعلماء وكذلك السنة النبوية وبهذه المناسبة أطالب بنقابة للمعلمين واتحاد عام لطلبة الاردن .

ثانياً : أؤكد على عدم رفع الدعم عن السلع المدعومة وخصوصاً الحيز لأن الفقير لا يملك غيره .

ثالثاً : تعديل قانون العمل والعمال بما يضمن حق العامل وعدم استغلاله .

رابعاً : إكرام العائدين من الخليج والاهتمام بهم .

خامساً : الاهتمام بالسلطة القضائية فالعدل أساس الملك وتحسين أوضاع القضاء المعيشية وإنشاء الاسكانات لهم فلا يوجد سوى اسكان واحد في طابق باقسط عالية بلغت الفوائد على الشقة الواحدة فقط (٩) آلاف دينار مع أن إيرادات وزارة العدل كثيرة والحمد لله ويجب الاهتمام بتأهيل القضاة وتطوير المعهد القضائي وإنشاء لجنة بأجر من أجل تطوير وتعديل التشريعات الاردنية بما يناسب الوضع الحالي وفق الشريعة الاسلامية إذ أن معظم هذه

القوانين مضي عليه أكثر من أربعين عاماً .

سادساً : الاهتمام بوضع المتقاعدين خصوصاً القدامى منهم وعدم الاحالة المبكرة على التقاعد خصوصاً في السلك العسكري لان هذا يزيد من العبء على اقتصادنا الوطني وانت تعجب عندما ترى ضابطاً في قواتنا المسلحة الباسلة قد ارسل دورات عديدة وحصل على أحسن النتائج ثم أحيل على التقاعد في سن مبكرة ، فأرجو ان يكون في قواتنا المسلحة لجنة تعرف بالنزاهة والكفاءة تشرف على عملية الاحالة على التقاعد .

سابعاً : الاهتمام بقواتنا المسلحة الباسلة فهي درع هذا الوطن وحصنه الأمين بأذن الله والاهتمام بالدفاع المدني ورجاله النشامى الذين يقومون بواجبهم على أفضل وجه .

ثامناً : تزويد المراكز الصحية بالأدوية اللازمة

تاسعاً : إيجاد الحل الكريم لمشكلة البطالة بين الأطباء .

عاشراً : تصويب وضع الموظفين بما يتلاءم مع الظروف المعيشية القاسية .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

نحن في الأردن نستطيع ان نصبر على كل ذلك لان أبناء الأردن يصبرون على الجوع ولا

هكذا من أهل

يصبرون على الذل والتطبيع فلنتجاوز معاً القروض الأجنبية بسياسة التقشف على ان يبدأها الكبير قبل الصغير والوزير قبل الفقير (ويا على الغلبة لما يكون القمح عربي) .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ، ليس لنا سوى الاسلام نجد فيه وبه عز الدنيا والآخرة نسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يعيد امتنا الى سالف عهدها وإلى نهج الخلافة الراشدة وان يوفق قادة هذا البلد الحبيب الى الحكم بكتاب الله وإلى محاربة الفساد والظلم في الداخل والخارج والله أكبر والله الحمد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- وهذه المطالب والوثائق التي وردت في كلمة النائب الدكتور ذيب عبد الله خطاب -

اما الطلبات الخاصة بالدائرة الأولى :

١ - الاهتمام باسكان ماركا وتخفيض اقساط الشقق حيث قدرت بسعر ظالم واعفاء السكان من الفوائد الربوية وإيصال الماء لهم بانتظام كباقي احياء العاصمة والاهتمام بوضع المدارس في هذا الاسكان واتشاء مركز صحي فيه .

٢ - هناك نهر اصطناعي في التطوير الحضري في ماركا الشمالية خلف معهد (البوليوتكنك) ولكن سكان التطوير يرجون الغاء هذا النهر ويطلبون ارجاع ما يجري فيه من مياه المجاري الى مصادرها مع الشكر وانقاذهم من هذا

البلاء والمكرهه الصحية .

٣ - يقول عمر بن الخطاب (لو عثرت دابة في العراق لخشيت أن يسألني ربي عنها) والذي يعثر بل يموت ليس بدابه وانما هو الإنسان ففي كل اسبوع تأكل عجلات الموت على طريق الحزام بين أسكان ماركا والتطوير الحضري الكثير من المواطنين فترجو الحكومة ان تحل هذه المشكلة بأسرع وقت .

٤ - اعادة فتح المستشفى العسكري ليخدم المدنيين والعسكريين فقد كان هذا المستشفى يخدم منطقة واسعة ويقوم بدوره خير قيام .

٥ - في ضاحية الامن العام في ماركا الشمالية مدرسة لا تليق ان تكون مزرعة دواجن وقد أرسلت وزارة التربية والتعليم وقدا وكتب ذلك الوفد تقريراً بعدم صلاحيتها ومع ذلك وحتى الان تضم المدرسة ابناتنا المساكين .

٦ - الاهتمام بشوارع حي المزارع في ماركا الشمالية فعاليتها لا تسر أحداً .

٧ - تصويب أوضاع خيم المحطة وخيم الحسين وقد علمنا جميعاً بدخول مياه الشتاء داخل البيوت في خيم الحسين .

٨ - تخصيص قطعة ارض لنادي خيم المحطة وكذلك لنادي طارق .

٩ - انني اشكر الحكومة على تجاهلها للكتب

الشمالي حيث يخدم موقعه منطقة واسعة تضم الهاشمي وطارق والنزعة وضاحية الامير حسن .

١٥ - تصويب وضع المدارس في الهاشمي الجنوبي حيث ان وضعها الحالي سيء جداً وانشاء مدرسة جديدة حيث يوجد قطعة ارض لوزارة التربية والتعليم في الهاشمي الجنوبي .

١٦ - هناك ساحة وسط الهاشمي الجنوبي وقد شكى الكثير منها حيث يساء استخدامها فأرجو عمل مكتبة عامة فيها ومركزاً ثقافياً .

١٧ - عشرات الالوف من سكان الهاشمي يشكون من كثرة وضع الخنازير فيه وانني اطالب باغلاقها حيث انها تقع بين دور العبادة والمدارس وقد حدثت مشاكل كثيرة بسببها .

١٨ - تفويض اراضي عيان الشرقية لاصحابها حتى ينتفعوا منها .

١٩ - تعبيد الشارع المؤدي الى مسجد عبد الله بن رواحة في جبل القصور وتعديل وضع الدرج الخطر الممتد من ذلك المسجد الى شارع وادي الحداده الرئيسي حتى لا يتعثر عليه العباد .

٢٠ - عمل اشارة ضوئية بالقرب من جامع ربيعي بن عامر مع توسعة الشارع والمنعطف الخطر بالقرب من المسجد .

٢١ - عمل اسكان لما يزيد على (٥٠٠) عائلة

التي وجهتها بالنسبة لكهربية ابو عليا وشواربها وارجو من الحكومة الموقرة الاسراع في ذلك كما ارجو من الحكومة الموقرة الرد ايجابياً على الطلب الذي قدمته بشأن تفويض الاراضي لاصحابها من سكان ابو عليا في الجزء الذي لم يدخل بعد التطوير الحضري .

١٠ - ادخال منطقة ام العقارب وهي جزء من العاصمة في التنظيم وتنفيذ الشوارع والكهرباء .

١١ - اعادة تقدير الاراضي في ضاحية الامير هاشم حيث قدرت بـ (٦) دناتير للمتر الواحد وتخفيض هذا التقدير حيث ان جميع السكان فيها من ذوي الدخل المحدود وارجو اضاءة الشارع الرئيسي الممتد من اسكان الصحافيين الى ضاحية الامير هاشم وتعبيد شارع المقبرة الجديد في طارق والاهتمام بمركز طارق الصحي .

١٢ - عمل اشارة ضوئية عند مدخل نايفة في الهاشمي الشمالي فقد جرى الكثير من الحوادث هنالك وكذلك عمل اشارة ضوئية عند مدخل الهاشمي الشمالي من الاسفل .

١٣ - تعبيد الشارع المؤدي الى وادي المربط والذي يصل الهاشمي الشمالي بالواد قرب زاوية الشيخ عبد الحليم .

١٤ - انشاء مستشفى الامير حمزة في الهاشمي

هكذا من الأشغال

هكذا من الله على

في وادي الحداده ونعيم الحسين والذي
شملهم الشارع الجديد في وادي الحداده .
٢٢ - إنشاء مركز صحي في وادي الحداده .
٢٣ - تصليح مخرج راس وادي الحداده
بالقرب من مسجد المرباطين .
٢٤ - إنشاء مدرسة ابتدائية في وادي الحداده
بالقرب من مدرسة الصناعة .
٢٥ - انشاء جسر للمشاة امام مسجد المغيرة
بن شعبه على اوتستراد الاستقلال في
المنزهة حيث وقع عليه الكثير من
الحوادث وقد شاهدت واحداً منها بأم
عيني .
٢٦ - انشاء عيادة اسنان في مركز الزهرة
الصحي .
بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم ٦٠٣٤ / ١٨ / ١٧ / ٣١
التاريخ ١٤١٤ / ١ / ٢٤
الموافق ١٩٩٣ / ٧ / ١٤
معالي وزير التخطيط
معالي وزير الصناعة والتجارة
معالي وزير المالية
ابعث الى معاليكم طياً بنسخة من قرار
مجلس الوزراء رقم (٣٢١) تاريخ
١٩٩٣ / ٧ / ١٠ المتضمن الموافقة على توصيات
لجنة التنمية حول شركة مصانع الزجاج

الأردنية على النحو المبين فيه .
واقبلوا فائق الاحترام
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس الوزراء
استعرض مجلس الوزراء توصيات لجنة
التنمية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ
١٩٩٣ / ٧ / ٧ حول شركة مصانع الزجاج
الأردنية في ضوء الخيارات التشغيلية والفنية
المتاحة للشركة والحاجة لايكاف القرن الحارري
لاجل الصيانة العامة خوفاً من تعرضه للانهار
وقد قرر المجلس الموافقة على توصيات لجنة
التنمية على النحو التالي :

١ - تكليف معالي وزير المالية بكفالة الشركة
بالنيابة عن الحكومة للحصول على قرض
بنكي على مبلغ (٣٥٠,٠٠٠) ثلاثمائة
وخمسين ألف دينار لتغطية العجز المتوقع
في نفقات اغلاق القرن وإعادة ترميمه
لينفق فقط لهذا الغرض وحسب
الترتيبات التي يجدها مناسبة على ان
تشرع شركة مصانع الزجاج فوراً في
اجراءات الاغلاق والصيانة وتكملها
خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبحيث
لا يتم السحب من هذا القرض الا
بموافقة مسبقة من معالي وزير المالية .

٢ - تكليف معالي وزير التخطيط بإيفاد جهة
مختصة في صناعة الزجاج لاعداد دراسة
فنية واقتصادية أما حول امكانية انشاء

مصنع جديد للزجاج او لتقييم خطة
الشركة المادفة الى ترميم القرن وماكنات
سحب عمودي عدد (٢) واستبدال ماكينة
السحب الثالثة بماكنة سحب افقي جديدة
واضافة ماكينة سحب افقي للزجاج
المحجر والمسلك .
٣ - تكليف وزارة المالية/ المؤسسة الأردنية
للاستثمار بدراسة هيكلية رأس المال
وتحديد الاجراءات اللازمة لاعادة الهيكلة
بشكل يتناسب مع واقع الشركة

ومتطلباتها .

١٩٩٣ / ٧ / ١٠

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للدكتور ذيب عبد الله . زملائي الكرام
بقي «٣٣» متحدثاً وسيكون أول المتحدثين
غداً الدكتور عبد الحافظ الشخانة والثاني
السيد منير صوير . وستبدأ الجلسة الساعة
التاسعة والنصف صباحاً .
لذلك ترفع الجلسة على أن تعقد الساعة
التاسعة والنصف صباحاً في الغد .

«انتهت الجلسة»

دولة رئيس المجلس
طاهر المصري

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي